جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

أثر كفاية رأس المال على السياسة الائتمانية للمصارف

" دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري"

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف

د. مها ريحاوي د. محي الدين حمزة

إعداد

فراس رجاء الدين بك الشريف

2009

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

أثر كفاية رأس المال على السياسة الائتمانية للمصارف

" دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري"

أمام لجنة الحكم المؤلفة من السادة الأساتذة

د. نضال عربيد الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - عضواً

د. عقبة الرضا الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - عضواً

د. مها الريحاوي الأستاذة المساعدة في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - عضواً مشرفاً

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

<u>إلى عائلتـــي</u>

أبي: رجاء الدين. رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

أمي: رجـــاء. أطال الله في عمرها و أدامها سنداً لي ولإخوتي.

إخوتي: رزان ورشـــا وفادي وفاتح. حفظهم الله.

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة مها الريحاوي والدكتور محي الدين حمزة لتفضلهما بالإشراف على هذا البحث العلمي، ولما قدماه من توجيهات وملاحظات علمية قيّمة ساهمت في إغناء هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور نضال عربيد والدكتور عقبة الرضا لتفضلهما بقراءة هذا البحث وإبداء الملاحظات والمقترحات.

كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور عبد الرزاق القاسم لما قدمه من مساعدة كبيرة وخاصة في الجانب العملي من البحث.

والله ولي التوفيق

الباحث

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

الملخص

يعتبر موضوع الملاءة المصرفية أو كفاية رأس المال أحد الاتجاهات الحديثة والمهمة لكل من السلطات الرقابية والمصارف على حد سواء كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع المصارف. وانطلاقاً من أهمية الموضوع فقد تناول الباحث بالدراسة النظرية أهمية تحليل وتقييم رأس المال المصرفي ودوره بالمحافظة على الوضع المالي للمصرف ومواجهة الخسائر غير المتوقعة، ودراسة المؤثرات الأساسية على السياسة الائتمانية للمصارف، وتحديد المخاطر الائتمانية، بالإضافة لدراسة أهمية العلاقة بين رأس المال المصرفي وتلك المخاطر بما يسهم في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي.

يهدف البحث إلى بيان العلاقة بين مؤشرات رأس المال المصرفي ومؤشرات المخاطر الائتمانية، ومعرفة مدى التزام المصارف السورية بمعايير بازل لكفاية رأس المال من خلال تحليل مؤشرات رأس المال وأثرها في المخاطرة الائتمانية لدى المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2004- 2006، وعلى اعتبار أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي للمصرف، لذلك حاول الباحث تقديم نموذج مقترح يعتمد على استخدام الأساليب الكمية والذي يهدف إلى تحقيق التنوع الأمثل لمحفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف للتجاري السوري وذلك في إطار منسجم مع بازل 2 ونسبة كفاية رأس المال المحددة بنسبة 8% وبالتالي تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

ولقد أظهرت الدراسة عدداً من النتائج أهمها وجود علاقة بين رأس المال والسياسة الائتمانية للمصارف، وأن هناك ضعف في مستوى التزام المصرف التجاري السوري بدراسة القروض كما لا يوجد سياسة تسليفية واضحة، وهناك تجاوزات للسقوف الائتمانية، كما أن تنويع المحفظة الائتمانية من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق المبادلة والانسجام بين العائد والمخاطرة من جهة، والالتزام بكفاية رأس المال من جهة أخرى.

وتضمنت الدراسة عدداً من التوصيات الرامية إلى ضرورة التزام المصارف السورية بمبادئ وتوصيات لجنة بازل 2، وقيام المصرف التجاري السوري بالإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية، والاهتمام بشكل أكبر بتطبيق مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية وتصنيف مخاطر الديون بما يسهم بتحقيق رأس المال الأمثل.

مفاتيح الكلمات: كفاية رأس المال، مخاطر ائتمانية، بازل 2، المصارف السورية.

Keywords: Capital Adequacy, Credit Risk, Basel 2 , Syrian Banks

مقـــــدمـــــة: *Introduction*

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثراً بالمتغيرات الدولية والتطورات المالية والتكنولوجية المتلاحقة، و تلعب المصارف دوراً هاماً ومحورياً في خدمة وتنمية الاقتصاد الوطني كونها تساهم في تمويل مشروعات التنمية من خلال منح التسهيلات المصرفية، لذلك تحرص المصارف على وضع أسس ومعايير دقيقة للتسليف بهدف الحفاظ على نوعية محفظة القروض وتقييم المخاطر المتعلقة بها والربحية المتوقعة منها بما ينسجم ومتطلبات المعايير الدولية المتعلقة بكفاية رأس المال Capital Adequacy التي أعلنت في عام 1988 وعُرفت باسم مقررات لجنة بازل والتي ألزمت الدول الأعضاء في لجنة بازل بتوحيد طرق الرقابة من قبل ال مصارف المركزية ورفع نسبة كفاية رأس المال لدى ال مصارف لتصبح في حدود 8% من مجموع أصولها الخطرة.

وعلى هذا الأساس تزايد الاهتمام بكفاية رأس المال المصرفي في السنوات الأخيرة ، وقد وصل هذا الاهتمام ذروته خاصة بعد أزمة الرهن العقاري التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من عام 2008 والتي امتدت آثارها لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة كبداية لأهم وأخطر أزمة مالية تواجه العالم منذ أزمة الكساد العالمي عام 1929.

استجابة لذلك قدمت معظم الأدبيات المحاسبية عدداً لا بأس به من حالات تحليل مؤشرات كفاية رأس المال وتقييم المخاطر ، وبيّنت هذه الدراسات ضرورة التزام المصارف بالتقيّد بالتعليمات الرقابية، وتقديم المزيد من المعلومات المحاسبية والمالية لأغراض التحليل ، كما أشارت إلى حالات فشل وإفلاس بعض المصارف العالمية وازدياد نسبة المخاطر الائتمانية كنتيجة لعدم تطبيق المبادئ السليمة للحفاظ على رؤوس الأموال والودائع في إطار التوزيع الأمثل لمصادر واستخدامات أموال المصرف.

أمام هذا الوضع يشهد القطاع المصرفي في سورية نشاطاً ملحوظاً و تسارعاً كبيراً، مما يستوجب إتباع العديد من السياسات والإصلاحات المصرفية لتواكب التحولات والتطورات العالمية، لذلك فإن الاهتمام بتدعيم قواعد رأس المال في المصارف السورية سوف ينعكس إيجابياً على حجم القروض والتوظيفات من خلال التوسع في منح الائتمان وزيادة حجم الاستثمار ات، مما يساعد هذا القطاع المصرفي على تنفيذ مهامه والقيام بدوره بكفاءة عالية.

مشكلة البحث: *Research Problem Definition*

تواجه المصارف العاملة في سورية صعوبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية، وتعود هذه المشكلة بشكل أساسي إلى ضعف السياسات الائتمانية والمحاسبية المتعلقة بتحديد كفاية رأس المال المصرفي، وتدني نسبة الملاءة المصرفية مقارنة مع حجم التسهيلات الممنوحة، وعدم التقيّد بالقواعد والمعايير العالمية لرأس المال المصرفي ومعدل كفايته، إضافة إلى عدم متابعة المخاطر التي تتعرض لها مما يؤدي إلى تهديد سلامتها واستمرار نشاطها.

وبالتالي تتمحور مشكلة البحث في إمكانية تطبيق طرق قياس رأس المال المصرفي والمخاطر الائتمانية، ومدى استجابة قرارات وتعليمات مجلس النقد والتسليف في سورية لمعايير لجنة بازل 2، ومدى امتثال المصارف العاملة في سورية (وعلى رأسها المصرف التجاري السوري) لتلك التعليمات. لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بجملة من التساؤلات:

- ما العلاقة بين مؤشرات رأس المال المصرفي ومؤشرات المخاطر الائتمانية في المصرف التجاري السوري.
- هل تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف العاملة في سورية بنسبة كفاية رأس المال المصرفي المحددة بـ (8%).
- هل تنسجم قواعد ومعايير الرقابة المصرفية في سورية مع مبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة فيما يتعلق بتحديد كفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية.
- هل يلتزم المصرف التجاري السوري بتطبيق تعليمات مجلس النقد والتسليف والمتعلقة بكفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية.
- هل الاعتماد على نموذج لتنويع المحفظة الائتمانية للمصرف التجاري السوري يؤدي إلى تحقيق المبادلة والانسجام بين العائد والمخاطرة.

أهمية البحث: *The Importance of Research*

نظراً للمتغيرات المالية والاقتصادية الإقليمية والعالمية وتحرير المبادلات التجارية والمالية في ظل التكتلات الاقتصادية والكيانات العملاقة ، واهتمام المصارف والمؤسسات المالية بتنوع وجودة الخدمات التي تقدمها في مجال التسهيلات الائتمانية، وفي ضوء الأهمية الكبيرة التي يحتلّها القطاع المصرفي في سورية، فقد أصبح الاهتمام بكفاية رأس مال Capital Adequacy أمراً ضرورياً من أجل التطور المصرفي ، وركيزة أساسية للتحوط من المخاطر و تحديد حجم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات.

وبالتالي تعتبر كفاية الأموال الخاصة مطلباً أساسياً وعنصراً ضرورياً لقيام نظام مصرفي سليم، حيث أن هذه الأموال تشكّل حماية لأموال المودعين والدائنين ، كما أن كفايتها وملاءتها يعززان ثقة الجمهور بالنظام المصرفي. لهذا تكمن أهمية البحث في دراسة العلاقة بين مؤشرات رأس المال المصرفي ومؤشرات المخاطر الائتمانية، مع دراسة إمكانية تطبيق معايير بازل 2 لرفع نسبة كفاية رأس المال لدى المصرف التجاري السوري لتصبح في حدود 8% من مجموع الأصول الخطرة، واقتراح نموذج لتنويع محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف يؤدي إلى تحقيق المبادلة والانسجام بين العائد والمخاطرة ، ثم التعرف على قرارات مجلس النقد والتسليف فيما يتعلق بكفاية رأس المال والمخاطرة الائتمانية، ومدى انسجامها مع مبادئ بازل للرقابة المصرفية، بالإضافة إلى كيفية تطبيق تلك التعليمات من قبل المصرف التجاري السوري.

أهداف البحث: *Research Purposes*

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان العلاقة بين مؤشرات رأس المال المصرفي ومؤشرات المخاطر الائتمانية لدى المصرف التجاري السوري.
2. بيان أثر نسبة كفاية رأس المال على السياسة الائتمانية للمصارف.
3. التعرف على المعايير والإجراءات المطبقة في سورية ومدى توافقها مع معايير بازل 2 الدولية والمتعلقة بكفاية رأس المال والمخاطرة الائتمانية.
4. بيان مدى التزام المصرف التجاري السوري بتطبيق تعليمات الرقابة المصرفية المفروضة من قبل مجلس النقد والتسليف.
5. الاعتماد على نموذج لتنويع محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف التجاري السوري يؤدي إلى تحقيق المبادلة والانسجام بين العائد والمخاطرة.
6. الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم علمياً في تشجيع المصارف السورية على الالتزام بالمعايير الدولية بالأخص فيما يتعلق بدراسة رأس المال وكفاية الأموال الخاصة لضمان استمرار نشاطها.

الدراسات السابقة : *Literature Review*

تنوعت وتعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت مدى التزام المصارف بمقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال ومخاطر الائتمان، وأصبحت الدوريات العلمية العربية والعالمية غنية بالمواضيع التي تُعنى بتحليل رأس المال المصرفي وقياس المخاطر بأنواعها.

وسيقوم الباحث بعرض لأهم تلك الدراسات العربية والأجنبية المنشورة في هذا المجال، والتركيز على أهم ما جاء فيها من اختبارات وتحليلات، وصولاً لأبرز النتائج التي توصلت إليها:

الدراسات العربية:

1. **دراسة المخلافي، عبد العزيز محمد، 2004، بعنوان: " تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد وفق المعايير الدولية" :** [1]

تناولت هذه الدراسة بالتحليل المعايير الأساسية لرأس المال المصرفي ومدى انسجامها مع معايير بازل الدولية، بالإضافة إلى اختبار أثر مؤشرات رأس المال المصرفي على المخاطر المصرفية وذلك بالتركيز على المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق. استخدمت هذه الدراسة الأسلوب الميداني وذلك باختيار عينة من المصارف التجارية اليمنية ودراستها خلال الفترة 1998- 2002. استخدمت الدراسة / 10/ مؤشرات أساسية لكفاية رأس المال المصرفي، وجاءت نتائج تحليل تلك المؤشرات منسجمة وبنسبة 90 % منها مع نتائج الدراسات العربية والعالمية التي تناولت نفس الموضوع.

خلصت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة معنوية بين مؤشرات رأس المال المصرفي كمتغير مستقل (Independent Variable) ومؤشرات المخاطر المصرفية و العائد كمتغير تابع (Dependent Variable) ، وانسجام نتائج تحليل مؤشرات هذه الدراسة في المصارف اليمنية مع نفس نتائج تحليل ذات المؤشرات للدراسات المطبقة على مجموعة من المصارف العربية والعالمة، وانعكاس ذلك في قيمة المصرف.

واقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة قيام السلطات النقدية في اليمن باتخاذ كافة الإجراءات لالتزام المصارف اليمنية بمقررات بازل 2 الخاصة بالمخاطر المصرفية وكفاية رأس المال.

2. **دراسة شلبي،ماجدة، 2005م، بعنوان:" الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل":** [2]

ركز البحث نظرياً على دور مقررات لجنة بازل في وضع معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل المصرفي في مصر، وفي معالجة مشكلة التعثر المصرفي التي تصاحب "التحرير المالي" في

[1] مخلافي، عبد العزيز، 2004م، " تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد وفق المعايير الدولية"، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف اليمنية"، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد.

[2] د شلبي، ماجدة، 2005م،" الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، دراسة وصفية لواقع الرقابة المصرفية في مصر"، الدليل الالكتروني للقانون العربي، www.arablawinfo.com

مراحله الأولى، والتأكيد على أهمية الرقابة على العمل المصرفي في ضبط أداء المصارف على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للانهيار. وأهم ما هدفت إليه الدراسة:

- دور معايير لجنة بازل في دفع مخاطر عمليات وآليات تدويل العمل المصرفي.
- التأكيد على أهمية الإطار المقترح للجنة بازل في علاج مشكلة التصنيف مرتفع المخاطر للدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Non OECD وبالتالي تخفيض تكلفة الموارد التي تحصل عليها عن طريق الاقتراض.
- مراجعة دورية للإجراءات الرقابية على كفاية رأس المال باعتبار أن كفاية رأس المال هي ضمانة ضرورية للاستقرار المصرفي.
- التركيز على دور الإطار المقترح للجنة بازل في مراعاة عملية توريق الأصول Asset Securitization التي تؤدي إلى توزيع المخاطر وخفضها.
- توظيف الإطار المقترح في إعطاء خيارين لتحديد مخاطر الالتزامات على المصارف، إما بالاعتماد على تصنيف الدولة المسجل بها المصرف أو بالاعتماد على تصنيف المصرف ذاته.

افترض البحث أن خلق وإيجاد قطاع مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية لخدمة الأغراض التنموية وتقليل المخاطر الائتمانية قد أصبح ضرورة حيوية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- إن خلق وإيجاد قطاع مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية لخدمة الأغراض التنموية وتقليل المخاطر الائتمانية قد أصبح ضرورة حيوية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار.
- إن تحديث الصناعة المصرفية والحد من تزايد المخاطر الائتمانية والمصرفية، وإيجاد المناخ المناسب للائتمان لضمان تفعيل الرقابة على مخاطره يعد من المرتكزات الأساسية للرؤية المستقبلية للصناعة المصرفية.

3. **دراسة أبو عيسى، وجدان، 2008، بعنوان: " مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة": [1]**

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تطبيق المصارف الخاصة في سورية لإجراءات ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة المتعلقة بقياس مخاطر سعر الفائدة، والتي تبين أثر هذه المخاطر على

[1] أبو عيسى، وجدان، 2008م، " مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة: حالة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

مؤشرات ربحية المصرف وعلى قيمة حقوق الملكية فيه. كما تطرقت الباحثة إلى دراسة مدى الانسجام بين معايير بازل 2 وقرارات مجلس النقد التسليف المتعلقة بمخاطر سعر الفائدة.

واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على منهج الاستدلال الاستقرائي للتعرف على مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل في إطار نظري. وبهدف حل مشكلة الدراسة واختبار الفروض عملياً أجرت الباحثة دراسة تطبيقية مقارنة لمصرفين من المصارف الخاصة العاملة في سورية، وتم دراسة وتحليل الطرق الخاصة بمخاطر سعر الفائدة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف في سورية وهي: طريقة الأمد، طريقة الفجوة.

توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج، وهي:

1. أن قرارات مجلس النقد والتسليف مستوحاة من معايير اتفاق بازل 2 وتعمل على توجيه المصارف نحو كيفية إدارة مخاطر سعر الفائدة والطرق الواجب اتباعها لقياس هذه المخاطر طبقاً لما هو وارد في مبادئ لجنة بازل.
2. إن طريقة الفجوة التي تستخدمها المصارف لقياس مخاطر سعر الفائدة لا تبين أثر المخاطر على القيم المالية للموجودات والمطلوبات.
3. تعتبر طريقة الأمد الأكثر دقة وهي أداة لتقليل المخاطر وتساعد في تطبيق نسبة كفاية الأموال الخاصة.

4. دراسة الرضا، عقبة، 2005م، بعنوان: "دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله": [1]

بحثت هذه الدراسة في رقابة مصرف سورية المركزي على أعمال المصارف العاملة في سورية، بما يضمن سلامة وصحة تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة بالشكل المناسب وما يتلاءم مع الحاجة الخاصة والمفيدة لتطوير القطاع المصرفي في سورية.

افترض البحث أن تفعيل الدور الرقابي لمصرف سورية المركزي ـ بالاستناد إلى مبادئ بازل للرقابة المصرفية ـ سيؤدي إلى تخفيض المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المصارف الحكومية.

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى الهدف، وذلك بوصف معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة، ومن ثم تحليل آلية عمل مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف وواقع العمل الرقابي لمصرف سورية المركزي . وتم جمع البيانات اللازمة للبحث من خلال المقابلة، البيانات الثانوية، الملاحظة، الاستبيان باختيار عينة من العاملين في مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي.

[1] الرضا، عقبة، 2005م، "دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (2).

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ضرورة التزام مصرف سورية المركزي بمبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعّالة وبشكل كامل، وإلزام المصارف العاملة في سورية على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية.

5. دراسة الشماع، خليل، 2006م، بعنوان " مقررات بازل 2 والتشريعات المصرفية": [1]

حيث أكد الباحث على أهمية معيار كفاية رأس المال للمصارف العربية وخاصة في هذه المرحلة، وتم تحليل وتقيم أداء مصرف الإسكان الأردني خلال الفترة 2000-2005 باستخدام مؤشرات التحليل المالي ومقارنتها مع النسب المالية العالمية، ومنها حساب وتقدير كفاية رأس المال.

وأكدت الدراسة إلى أن ضرورة إحكام الأجهزة الرقابية والإشرافية في الأردن على كافة أنواع المخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية للتأكد من أن كل مصرف لديه نظم داخلية سليمة لتقدير ملاءة رأس ماله.

كما أوصت الدراسة بتدعيم عنصري الشفافية والإفصاح المحاسبي من جانب المصارف بما يضمن القدرة على تحليل هيكل رأس المال والمخاطر. هذا عدا عن أن عمليات التقييم المستمرة للمصرف لتحديد درجة جدارته وتصنيفه الائتماني بشكل معلن وواضح (على الرغم من تزايد مستوى التكاليف جرّاء ذلك) سوف يمنح المصارف قدرة أكبر على تحقيق التوازن بين التكاليف والإيرادات فيما يخص التسليف والإقراض، ومعرفة كاملة بالظروف المحيطة التي تؤثر على ملاءة وسيولة المصرف.

6. دراسة الأمين،ماهر، الدغيم،عبد العزيز، 2006م، بعنوان: "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري": [2]

قدم البحث شرحاً وافياً لمفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره، وتحليل العناصر الأساسية للتحليل الائتماني، وبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد كافة التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، وذلك بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية ومعايير لجنة بازل. كما هدف البحث إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق المصرف من الضياع.

---

[1] د. الشماع، خليل، 2006م،" مقررات بازل 2 والتشريعات المصرفية ، دراسة تحليلية "، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

[2] الأمين،ماهر، الدغيم،عبد العزيز، 2006م، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3).

وعليه قام الباحثان بدراسة لكافة الجوانب المتعلقة بإجراءات منح الائتمان في المصرف الصناعي السوري كدراسة تطبيقية مقارنة مع الركائز الأساسية للتحليل الائتماني، انطلاقاً من وجه نظر أن التحليل الائتماني لا يحظى بالاهتمام الكافي، وإن كافة الإجراءات والدراسات التي تجريها المصارف المحلية والتي تسبق عملية منح الائتمان غير كافية.

أوضحت الدراسة العديد من النتائج، نذكر منها:

- معاناة المصرفي الصناعي السوري من حجم كبير من الديون التي تتخللها إشكالات وتقصير، وأرجع الباحثين ذلك إلى الآلية التي تتم بها الملاحقات والمتابعة القانونية في كل فرع من الفروع، هذا عدا عن تقصير إدارات الفروع، ومحامي المصرف الذين يتابعون القضايا.
- عدم اعتماد المصرف على نظام موضوعي وفعّال لتصنيف مخاطر الائتمان، بهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له.
- يعتمد المصرف الصناعي على أسلوب الكشف الذي تقوم به اللجان المختصة لتقدير إمكانيات العميل المحتمل، وهذا أمر صحيح في حال ارتفاع الأسعار والتضخم، إلا أن هذا لا يلغي ضرورة طلب القوائم المالية من العميل، وذلك لأهميتها في استخراج العديد من المؤشرات والدلالات التي تساهم في تكوين صورة متكاملة عن العميل وتحديد إمكانية التعامل معه.
- عدم قيام المصرف الصناعي بإجراء أي نوع من أنواع التحليل المالي سواء في مرحلة دراسة طلب الاقتراض أوفي مرحلة متابعة القرض، وذلك للوقوف على المركز المالي للعميل أو للتنبؤ باحتمالات تعثره.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Jose A. Lopez ، 2004م، بعنوان: " تقييم نماذج مخاطر الائتمان": [1]

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على جهود المصارف التجارية في سان فرانسيسكو لتطوير نماذجها الداخلية من أجل تحديد المخاطر المالية وتخصيص رأس المال الاقتصادي Economic Capital بما ينسجم مع التعليمات المصرفية.

واستند البحث على السؤال التالي: هل تستطيع النماذج المقترحة تقييم مخاطر الائتمان لدى المصارف التجارية؟

استُخدِم في الدراسة مدخل البيانات Panel Data Approach، كما تم اقتراح طرائق تقييم المخاطرة الائتمانية للمصارف بالاستناد إلى المحاكاة المقطعية cross-sectional simulation . وجاءت توقعات الباحث - ليس فقط بمرور الوقت- وإنما خلال نقطة معينة من الزمن لتقييم المخاطر. وأوصى البحث باقتراح طرق التقييم المستندة إلى عينات إحصائية والتي تزود بمقاييس كمية لنماذج المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى استخدام طريقة الرياضيات المعروفة بـ Binomial Method لتقييم نماذج المخاطرة value-at-risk models.

2. دراسة Patrick Van Roy، 2005 م، بعنوان: أثر معيار بازل لكفاية رأس المال 1988 على نسبة رأس المال للمصارف والمخاطرة الائتمانية": [2]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف العالمية بمعيار بازل لكفاية رأس المال، واستخدمت نماذج المعادلات المتزامنة simultaneous equations model المطوّرة بواسطة Shrieves and Dahl لتحليل التعديلات في رأس المال والمخاطرة الائتمانية لمجموعة الدول الصناعية العشر، وذلك خلال الفترة 1988-1995.

أظهرت الدراسة النظرية والتجريبية للبحث أن الضغوط والتعليمات التنظيمية كان لها الأثر الكبير والايجابي بشكل عام في استجابة المصارف لمعيار كفاية رأس المال، ولكنها لم تكن متوائمة، وتم ملاحظة زيادة نسب رأس المال إلى الموجودات المثقلة بالمخاطر للمصارف ذات الحد الأدنى من رأس المال Undercapitalized Banks في كل من كندا، اليابان وأمريكا، وعلى العكس لم تمتلك الضغوط والتعليمات الرقابية والتنظيمية أيّة آثار على كفاية رؤوس أموال المصارف في كل من فرنسا

[1] Jose A. Lopez,2004."Evaluating Credit Risk Models", Economic Research Department Federal Reserve Bank of San Francisco.(www.ssrn.com)

[2] Patrick Van Roy, 2005." The impact of the 1988 Basel Accord on banks capital ratios and credit risk-taking", European Centre for Advanced Research in Economics and Statistics, Av F.D. Roosevelt 50, CP 114, Belgium

وايطاليا. بالإضافة لذلك لم تجد الدراسة أي دليل حول مدى ارتباط المخاطرة الائتمانية (زيادة أو نقصان) مع رأس المال المصرفي.

3. دراسة Thilo Pausch & Peter Welzel ، 2002 م، "بعنوان المخاطرة الائتمانية ودور كفاية رأس المال الرقابي":[1]

استخدمت هذه الدراسة نماذج الاقتصاد الجزئي Microeconomic of Banking وذلك بالاستناد لمداخل المنظمات الصناعية Industrial organization approach، حيث قام الباحثان بتحليل أثر كل من التغيرات في كفاية رأس المال والودائع على محفظة القروض ، وبالتالي تحديد ماهية العلاقة التي تربط بين رأس المال المصرفي والموجودات الموزونة بالمخاطر بالتطبيق على أكبر المصارف الألمانية Monti - Klein .

اختبرت الدراسة السلوك الحيادي لمخاطر الائتمان neutral credit ، وإدارة مخاطر محفظة القروض وعلاقتها بأسعار الفوائد، والمشتقات الائتمانية credit derivatives وفقاً للنموذج المقترح في بازل 2، وكيف أن التحوط الكامل Full Hedging operations يمكن أن يخفض من المخاطر وبنفس الوقت يخفّض التكاليف المترتبة للحصول على رأس المال الإضافي لمقابلة المخاطر.

توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمها أن الشرط الضروري واللازم لآلية العمل mechanism to work يكون بواسطة التحوط ، لأن زيادة حقوق الملكية يتطلب تكلفة أكبر من معدل الفائدة risk free interest ولا بد من تخفيض إجمالي التسهيلا ت الائتمانية المقدمة، علاوة على ذلك فإن المتطلبات القانونية للإشراف والرقابة على رأس المال المصرفي capital adequacy regulation تدفع المصارف لتنشيط إدارة المخاطر لديها، عندئذ يمكن للمصارف التي تستخدم التحوط أن تفصح عن ذلك في قوائمها المالية، وأن تفصّل القرارات المتعلقة بمعدلات الفوائد عن قرارات التحوط Hedging Decisions .

4. دراسة Rime Betrand ، 2001، بعنوان: " متطلبات رأس المال وسلوك المصرف: دراسة تجريبية على المصارف السويسرية": [2]

قام الباحث Rime بتحليل أثر متطلبات كفاية رأس المال على مخاطر المصرف بالتطبيق على المصارف السويسرية خلال الفترة 1989-1995، وافترض أنه عندما يمتلك المدراء وحاملي الأسهم

---

[1] Thilo Pausch, Peter Welzel, 2002. "Credit Risk and the Role of Capital Adequacy Regulation", University of Augsburg,

[2] Rime, B. (2001), “Capital requirements and bank behavior: Empirical evidence for Switzerland”, Journal of Banking and Finance.

نفس المعلومات حول محفظة القروض، فإن متطلبات رأس المال تساعد على تخفيض المخاطرة والحفاظ على الودائع.

كما افترض أن إدارة المصرف تتعامل فقط بالقروض ذات النوعية العالية High-quality loans، وأية استثمارات أخرى مستخدمة تكون لغايات تعظيم العائد فقط.

استخدمت الدراسة نموذجاً خاصاً لقياس الودائع ورأس المال يستند إلى تحديد القيم التنبؤية أو المستقبلية باستخدام معادلات رياضية لهذا الغرض. وأبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- وجود علاقة معنوية بين التغيرات في مقاييس رأس المال (نسبة رأس المال للموجودات، نسبة رأس المال للموجودات الموزونة بالمخاطر) وبين التغيرات في المخاطرة والعائد.
- تتبع المصارف السويسرية مبدأ التكلفة الأقل عن طريق زيادة رؤوس أموالها باستخدام الأرباح المحتجزة بدلاً من تعديل أو تخفيض مخاطر محفظة القروض لديها.

5. دراسة Jaun Blanco (2000) بعنوان: فعالية متطلبات كفاية رأس المال المصرفي: المدخل النظري والتجريبي": [1]

ركزت هذه الدراسة على تحليل فعالية كفاية رأس المال الرقابي في المصارف الادخارية الاسبانية Saving Banks خلال الفترة 1985-1991 م، واقترحت الدراسة بعض النماذج الخاصة بأنظمة السوق وذلك لتحديد النسبة المثلى من رأس مال السوق لدى المصارف بما ينسجم والتعليمات الرقابية.

تم تحليل سلوك المصارف الاسبانية باستخدام النماذج، فقد تكون نسبة رأس المال السوقي لدى بعض المصارف أكبر من النسبة المقررة نظامياً، وبالتالي فإنها لا تتأثر بالتعليمات الرقابية، أما في حال كانت نسبة رأس المال المثلى دون الحد الأدنى والمحدد من قبل السلطات الرقابية، فإن هذه المصارف ومن دون شك قد تواجه صعوبة بالغة في اختيار النموذج أو الطريقة المناسب لتحديد نسبة رأس المال.

أبرز ما خلصت إليه الدراسة أن عوامل السوق وقوى العرض والطلب تلعب دوراً هاماً في تحديد رأس المال الأمثل، إضافة إلى تعليمات السلطات النقدية التي تسهم في ضبط ومتابعة رؤوس أموال المصارف لتجاوزها دون الحد المسموح به.

[1] Blanco, J, (2000), " The Effectiveness of Bank Capital Adequacy Requirement: A Theoretical and Empirical Approach,", University of Spanish.

على الرغم من تعدد الدراسات والبحوث المحاسبية في مجال دراسة مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وعلاقتها بالمخاطر الائتمانية، واختلافها باختلاف الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية لحماية المصارف. إلا أن هناك نقص كبير في هذا المجال ضمن المكتبات والجامعات السورية، ولم يسبق وأن قدّمت دراسة متخصصة تناولت هذا الموضوع من كافة جوانبه، إلا بعض المحاولات القليلة جداً والتي أشارت إلى أهمية الالتزام بمعايير بازل الدولية في إطار نظري، وقامت بإجراء بعض التطبيقات والاختبارات لبعض المصارف، ويعود سبب ذلك لحداثة الموضوع والتأخر في تطبيقه وإصدار التعليمات الخاصة به من قبل السلطات النقدية في سورية، هذا عدا عن الطبيعة الخاصة للنظام المصرفي السوري واختلاف المصارف في بنيتها الإدارية والمحاسبية.

جاءت الدراسة الحالية استكمالاً لبعض الدراسات السابقة الذكر مثل دراسة المخلافي 2004، ودراسة Patrick Van Roy 2005 ، في محاولة للباحث لاختبار ماهية العلاقة بين رأس المال المصرفي والمخاطرة الائتمانية لدى المصرف التجاري السوري، إضافة لتعزيز دور مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة في ظل الانفتاح الملحوظ للنظام المصرفي السوري.

بناء عليه اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين رأس المال المصرفي وحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وتم قياس مؤشرات رأس المال والمخاطرة الائتمانية والعلاقة بينهما بالتطبيق على البيانا ت المالية المنشورة للمصرف التجاري السوري خلال الفترة 2004-2006 وفقاً لتعليمات الملاءة المصرفية الصادرة من مصرف سورية المركزي، والجديد في هذه الدراسة أنها اعتمدت على نموذج خاص يستند إلى أسلوب البرمجة الخطية لتنويع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصرف التجاري السوري، مما يؤدي إلى تحقيق المبادلة بين العائد والمخاطرة وبما ينسجم مع تعليمات كفاية رأس المال المحددة بنسبة ملاءة لا تقل عن 8% في أي وقت، لهذا يأمل الباحث أن تقدّم هذه الدراسة الحالية شيئاً جديداً في مجال السياسة الائتمانية للمصارف وكيفية إدارة المخاطرة الائتمانية للوصول إلى نسبة رأس المال المثلى و بما يحقق أعلى عائد وأقل مخاطرة.

فروض البحث : *Generation of Hypothesis*

على ضوء مشكلة البحث وأهميته، يمكن صياغة الفروض الرئيسية للبحث على الشكل التالي:

1. يوجد علاقة بين مؤشرات رأس المال المصرفي ومؤشرات المخاطر الائتمانية.
2. تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف تبعاً لنسبة كفاية رأس المال لتصبح في حدود(8%) من مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر الائتمانية.
3. جاءت قرارات مجلس النقد والتسليف في سورية فيما يتعلق بكفاية رأس المال والمخاطرة الائتمانية منسجمة مع مبادئ بازل للرقابة المصرفية.
4. يلتزم المصرف التجاري السوري بتطبيق تعليمات الرقابة المصرفية المفروضة من قبل مصرف سورية المركزي.
5. الاعتماد على نموذج لتنويع محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف التجاري السوري يؤدي إلى تحقيق المبادلة والانسجام بين العائد والمخاطرة.

منهجية البحث: *Research Methodology*

اتبع الباحث المنهجية الآتية في البحث:

-المنهج الوصفي: من خلال الدراسة النظرية لمفهوم كل من كفاية رأس المال ومبادئها وقواعدها، والسياسة الائتمانية ومكوناتها، إضافة إلى المخاطر الائتمانية للمصارف وقياسها.

-المنهج الاستنباطي: وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة والكتب والدوريات والمؤتمرات والاطلاع على الانترنت واستنتاج العلاقة والتوافق بين معايير بازل لكفاية رأس المال المصرفي والسياسات الائتمانية للمصارف.

-المنهج الاستقرائي: من خلال دراسة حالة عن كيفية تطبيق مبادئ بازل لكفاية رأس المال من قبل المصرف التجاري السوري.

وفقاً لذلك فقد تم تقسيم خطة البحث إلى قسمين رئيسيين، قسم نظري وقسم تطبيقي، ويتناول كل قسم ما يلي:

1- القسم النظري *Theoretical Research*: يبيّن الإطار النظري لمفهوم الملاءة المصرفية والائتمان المصرفي. حيث تم في الفصل الأول من البحث تحليل وتقييم الملاءة المصرفية ومعايير بازل الجديدة لكفاية رأس المال ، وطبيعة رأس المال المصرفي (أنواعه، مكوناته، أهدافه، طرق قياسه)، وأهم مشكلات تحديد وقياس كفاية الأموال الخاصة للمصارف. أما الفصل الثاني فقد ركز على أبرز القضايا المتعلقة بالائتمان المصرفي في ظل معايير بازل لكفاية رأس المال ، والسياسة الائتمانية

ومكوناتها، بالإضافة إلى تقييم المخاطرة الائتمانية للمصارف (تعريفها، قياسها)، وكيفية التنسيق بين: رأس المال، المخاطرة الائتمانية، العائد.

2- القسم التطبيقي *Empirical Research*: حيث سيقوم الباحث في الفصل الثالث من البحث بدراسة الأوضاع المالية للمصرف التجاري السوري، وتحليل مؤشراته المتعلقة بالرفع المالي والمخاطر الائتمانية، ثم في الفصل الرابع سيتم إجراء مقارنة حول مدى التزام المصرف التجاري السوري بمبادئ ومقررات لجنة بازل 2، وتقديم نموذج مقترح للتوزيع الأمثل لمحفظة التسهيلات الائتمانية بما يتفق ومعايير كفاية رأس المال لدى المصرف التجاري السوري.

إجراءات تصميم البحث: *Procedures of Research Design*

1. أدوات جمع البيانات: *Data Collection*

اعتمد الباحث في جمع بياناته على مصدرين رئيسيين:

- المصادر الأولية: جمع البيانات عن طريق التقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة للمصرف التجاري السوري، وبعض قرارات مجلس النقد والتسليف في سورية والخاصة بموضوع البحث.
- المصادر الثانوية: التي تتمثل في جمع معلومات من الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، والمتوفرة في الكتب والدوريات.

2. مجتمع وعينة البحث:*Research Population*

تمثل المصارف العاملة في سورية المجتمع الإحصائي بالنسبة للبحث، وسيقوم الباحث بدراسة المصرف التجاري السوري كحالة تطبيقية، باعتبار أن إجمالي موجوداته تشكّل حوالي 60% تقريباً من إجمالي موجودات المصارف العاملة، كما تبلغ نسبة تسهيلاته الائتمانية حوالي 45% من مجمل التسهيلات المصرفية المقدمة، هذا عدا عن رأس ماله الذي يمثل حولي 30% من مجموع رؤوس المصارف العاملة في سورية.[1]

3. وسائل تحليل البيانات:*Data Analysis*

اعتمد الباحث في معالجة البيانات واستخراج النتائج على مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري) وذلك بلستخدام برنامج Microsoft Excel، كما تم استخدام برنامج (QM EXCEL) لحل نموذج البرمجة الخطية لمحفظة التسهيلات الائتمانية.

[1] مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية، 2007.

محددات البحث: *Limitation of Research*

1. قلّة الدراسات والأبحاث السابقة في سورية والتي تختص بمجال كفاية الملاءة المصرفية.
2. عدم توفر معلومات كافية وملائمة تفيد البحث خاصة في مجال قياس المخاطر الائتمانية.
3. صعوبة الحصول على البيانات المالية التفصيلية لأغراض البحث.

الفصل الأول

كفاية رأس المال في ظل معايير بازل

الفصل الأول

كفاية رأس المال في ظل معايير بازل

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي منذ السبعينات من القرن الماضي أزمات مالية عديدة كان أبرزها أزمة المديونية العالمية (International Debt Crisis) التي عصفت بدول أمريكا اللاتيني ة والتي أدت إلى تداعيات وأثار سلبية على اقتصاديات تلك الدول طوال عقدي الثمانينات والتسعينات[1]، إضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت دول العالم خلال عام 2008 وتسببت في سقوط كبار المصارف الاستثمارية وبيوت التمويل ومؤسسات التأمين وإفلاس عمالقة المال في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم.

نتيجة لذلك بدأت الأزمات المالية تأخذ حيزاً متنامياً من اهتمام الأكاديميين ورجال المال والأعمال، إذ يرى الخبراء أن أزمات المصارف كانت قاسماً مشتركاً في معظم حالات الأزمات المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، ويعود سبب ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وتغيير طبيعتها، مما أثر بشكل سلبي على عمليات الاقتراض المصرفي على الصعيد الدولي وزعزعة الاستقرار في النظام المصرفي العالمي، حيث لم تعد المخاطر الائتمانية تشكّل التهديد الوحيد لاستقرار المصرف بل أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر الإستراتيجية، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر نتيجة لتأثر الجهاز المصرفي العالمي بتسارع العولمة المالية.

في ظل هذه المعطيات فقد تنبهت الدول المتقدمة إلى خطورة الأزمات المالية وما تحدثه من تدمير اقتصادي، وشعرت بأهمية تفعيل الرقابة المصرفية بهدف تجنب مثل هذه الأزمات والتخفيف من وطأتها، ليس فقط في الدول التي حدثت وتحدث فيها هذه الأزمات ، وإنما على المستوى المصرفي الدولي، هذا ما دفع الدول الصناعيةِ الكبرى عن طريق بنك التسويات الدولية BIS [2] إلى السعي لوضع قواعد آمنة وآليات مشتركة بين المصارف المركزية تضمن سلامة الأعمال المصرفية في دول العالم ، وتقوم بالتنسيق بين السلطات الرقابية لتقليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف، لأن الخلل في المصارف يؤدي إلى خلل في أداء الاقتصاد الكلي، وأن الأزمات المصرفية تنتقل من دولة لأخرى ويكون لها تأثير علىِ أداء الاقتصاد العالمي ككل.

وعليه أقرت لجنة بازل معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي، وأقرت اللجنة في هذا الصدد " اتفاقية بازل لكفاية رأس المال The New

---

[1] للمزيد انظر: د. عبد الخالق، جودة، 2004م ، " إدارة الأزمات المالية والمصرفية وسبل التحوط منها"، منتدى القياديين - جمهورية مصر العربية ، شرم الشيخ ، ص15-40.

[2] ضمّت هذه الدول كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، بلجيكا، لكسمبورج، إيطاليا.

Basel Capital Accord " في عام 1988، ثم تبعتها عدة قواعد منظّمة أخرى تتضمن التوصيات الخاصة بسلامة الأجهزة المصرفية وتأمين استقرارها.

ثم جاء اقتراح " لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية (Committee on Banking Regulations and Supervisory Practices). والذي تم الإعلان عنه في السادس عشر من كانون الثاني من عام 2001م، والذي يقضي بتعديل معايير كفاية رأس المال السارية منذ عام 1988 بهدف تدعيم الملاءة المالية للجهاز المصرفي على مستوى العالم، وإيجاد المناخ المناسب للائتمان وتفعيل الرقابة على مخاطره. ومن الواضح أن هذه التعديلات الجديدة للجنة بازل والتي من المقدر لها أن تصبح سارية المفعول بحلول عام 2007 (وذلك في حال لم يطرأ عليها أية تعديلات مقترحة جديدة من قبل المصارف)، ستمكّن الشركات ذات الملاءة المالية القوية باقتراض الأموال التي تحتاج إليها بصورة أكثر يسراً من ذي قبل، وهو ما يعني متطلبات رأس مال أقل من جانب المصارف في حالة إقراضها لتلك النوعية من الشركات، على حين ينبغي على ذات المصارف زيادة رؤوس أموالها في حالة قيامها بإقراض شركات ذات ملاءة وقدرات مالية أقل.

ولكن على الرغم من أن المقترحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى المعمول به حالياً (8%)، إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي بذاته إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلوب من رأس المال هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المخاطر التي سوف يتم إدراجها وفقاً للقرارات الجديدة تشمل مدى أوسع للمخاطر المصرفية مقارنة بالمخاطر التي تضمنتها اتفاقية بازل عام 1988 وهو ما يعنى أيضاً قيام المصارف - خاصة الكبيرة منها- بدراسات دقيقة وشاملة لأنظمة إدارة المخاطر لديها حتى تستطيع تدعيم موقفها التنافسي عند تطبيق تلك المقترحات.

ومما لاشك فيه أن زيادة المخاطرة في محفظة الموجودات المصرفية يعني احتمال تحقق الخسائر العاملة، وهو بدوره يدفع المصارف المركزية لأن تطالب المصرف بـ :

1- زيادة رأس ماله . أو 2- استخدام جزء أكبر من موجوداته في مجالات أقل مخاطرة.

فعند ارتفاع رأس المال الممتلك يستطيع المصرف زيادة حجم القروض التي يمنحها لعملائه، كما يستطيع انتهاج سياسة إقراضية أكثر مرونة وسهولة من السابق، بالمقابل يؤدّي التنوع في محفظة القروض إلى الاقتراب من أو تحقيق نسبة كفاية رأس المال المقررة بـ (8%). [1]

[1] د. الشماع، خليل، 2000م، " مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال"، اتحاد المصارف العربية، ص68.

لقد أدركت المصارف المركزية أهمية زيادة الحد الأدنى لرأس المال سواء بطرق مباشرة من خلال بورصة الأوراق المالية، أو من خلال عمليات الاندماج بهدف مواجهة المنافسة الشديدة في السوق المصرفي وتحقيق مستويات مناسبة من كفاية رأس المال Adequacy Capital أو الملاءة المصرفية وفقاً لمعايير لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال ، مما قد يتيح تحقيق وفورات الحجم الكبير والقدرة على النفاذ إلى الأسواق وتقديم خدمات مصرفية سريعة بجودة عالية وتمويل كبير لنوعيات متميزة من العملاء.

في ضوء ما تقدم تم تقسيم الفصل الأول من هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، بحيث سيتناول الباحث في المبحث الأول تحليل وتقييم الملاءة المصرفية، وذلك من خلال عدة جوانب تم التركيز فيها على أبرز ملامح الاتفاقية الجديدة للملاءة المصرفية Basel-II، والجوانب الأساسية لهذه الاتفاقية، إضافة إلى أهمية وأهداف رأس المال المصرفي، وأبرز مكوناته ومؤشراته الأساسية.

أما في المبحث الثاني فقد تم دراسة مشكلات تحديد وقياس الأموال الخاصة للمصارف، من خلال إبراز أهمية العلاقة بين رأس مال والمخاطرة، والتركيز على طرق تحديد وقياس رأس المال المصرفي، ثم بيان لواقع المصارف السورية في ظل مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال.

المبحث الأول

الملاءة المصرفية

لقد اكتسب موضوع كفاية رؤوس أموال المصارف أهمية كبرى خلال السنوات الأخيرة في ضوء التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، والتحرك باتجاه التكتلات الاقتصادية الواسعة والقوية، وانفتاح الأسواق في الدول الصناعية التي عملت على توحيد أنظمة الرقابة لديها، ووضع الحدود الدنيا لرؤوس أموال المصارف في محاولة للحدّ من المنافسة غير المتكافئة في الأسواق المصرفية العالمية من قبل المصارف اليابانية تجاه المصارف الأمريكية والأوروبية.

وفي هذا الشأن فقد قامت معظم الدول بالفعل بضخ أموال جديدة إلى المصارف لتدعيم قواعدها الرأسمالية ، وذلك حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة المحتدمة على الساحة المصرفية العالمية ، ولتحقيق التناسب الأمثل بين حجم الودائع وحجم التمويل الذي تقوم تلك المصارف بمنحه.

أولاً: معايير اتفاقية بازل لكفاية رأس المال المصرفي:

تعتبر كفاية الأموال الخاصة لأي مصرف مطلباً أساسياً وعنصراً ضرورياً لوجود نظام مصرفي فعّال. فهذه الأموال تشكّل حماية لأموال المودعين والدائنين، كما أن كفايتها وملاءتها يعززان ثقة الجمهور بالنظام المصرفي. لكن على الرغم من أهمية وجود أموال خاصة كافية في أي مصرف،

فإن الحاجة تبقى ضرورية إلى معرفة نوعية هذه الأموال ومصدرها ومدى تحمّلها لمواجهة واستيعاب أيّة خسائر محتملة.

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية فـي بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم "بازل 1"، لكن الواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون لمصارف الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل مصرف وفقاً لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها. وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، ولكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه المصارف نحو زيادة عملياتها خارج الموازنة، وعلى وجه التحديد المصارف الأمريكية و اليابانية، وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي" نيويورك و الينوي" بصفة خاصة سنة 1952 م إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال.[1]

يمكن القول أن عام 1988 كان حدثاً تاريخياً عندما قامت لجنة بازل بتطوير حزمة من المعايير والقواعد الموحدة والجديدة لكفاية رأس المال وللرقابة المصرفية والتي أطلق عليها تسمية (معايير رأس المال المنسوب إلى الموجودات الخطرة المرجحة : Capital / Risk Weighted Assets) والتي بمقتضاها أصبح يتعيّن على كافة المصارف العاملة أن تلتزم بـأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى، وعلى هذا الأساس تم تطبيق ذلك في المصارف العاملة في أكثر من (100) دولة.

لقد استهدفت جهود اللجنة تحقيق أربعة أهداف رئيسية:[2]

1 - المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي.
2 - إزالة مصدر هام للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة عن الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.
3 - العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية
4 - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

---

[1] د. الشماع، خليل، 2006م، "تحليل وتقيم أداء المصرف (ورشة عمل)"، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، دمشق، الفترة 12-23 /11/ 2006.
[2] د شلبي، ماجدة،2005م،" الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"، الدليل الالكتروني للقانون العربي، ص3.

لقد اعتمدت اللجنة نسبة متوخاة قدرها (8%)، منها (4%) لرأس المال الأساسي، كما وضِعت إجراءات انتقالية لتمكين المصارف من بلوغ هذه النسبة المتوخاة تدريجياً في نهاية سنة 1992. وقد كانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدَّم بها " Peter Cooke " الذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة"كوك" أو "بال " أو كما يسميها الفرنسيون أيضاً بمعدل الملاءة الأوربي.[1]

نتيجة لذلك : تم تصنيف الدول حسب تقرير اللجنة إلى مجموعتين:[2]

المجموعة الأولى : وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة أو الضعيفة، والتي تشكل الدول الأعضاء في المنظمة الصناعية للتعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، وتضم الدول الأعضاء في لجنة بازل وهي (ألمانيا، بلجيكا ، كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ايطاليا ، اليابان ، هولندا ، المملكة المتحدة ، السويد ، سويسرا، لوكسمبورغ)، والدول التي عقدت اتفاقيات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي IMF وهي: (أستراليا ، النمسا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، أيسلندا ، ايرلندا ، نيوزيلندا، النرويج ، البرتغال ، السعودية ، تركيا).

المجموعة الثانية : وهي دول (Non-OECD) التي تمثل مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة، وتشمل كل دول العالم بما فيها دول الوطن العربي (باستثناء السعودية).

وبغية تنفيذ المعايير الدولية لكفاية رأس المال المصرفي فقد تم ترجيح الموجودات المصرفية بأوزان مخاطر اختصرت بأربعة هي (صفر، 20%،50%،100%) شملت بنود داخل وخارج الميزانية، وبالتالي فإن تقوية قاعدة كفاية رأس المال سوف تعتمد على مقدار الموجودات الخطرة المرجحة في الميزانية العمومية لأي مصرف.

ولتقييم سلامة المنشآت المالية على أساس موحد، وتعزيز السياسات والإجراءات الرقابية، فقد تم أيضاً تحديث نظام التصنيف الموحد للمنشآت (Uniform Financial Institution Rating System, UFIRS) في نهاية عام 1996م من قبل المجلس الاتحادي لاختبار المنشآت (FFIEC Federal Financial, Institutions Examination Council,) وذلك نتيجة التغيرات في الصناعة المصرفية وفي سياسات وإجراءات الجهات الرقابية. ويتم بموجب هذا النظام تحديد تصنيف مركب(Composite Rating) يستند إلى تقييم وتصنيف ستة مكونات أساسية للمركز المالي ولعمليات المنشأة تنصب على ما يأتي (CAMELS):[3]

---

[1] Reto R. Gallati,(2003), "Risk Management and Capital Adequacy", Published McGraw-Hill Professional.p7

[2] Basel Committee on Banking Supervision, " The New Capital Accord an explanatory note, January 2001 (BIS).

[3] د. الشماع، خليل، 2006م، " تحليل وتقيم أداء المصرف (ورشة عمل)" ، معهد التدريب المالي والمصرفي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، دمشق، الفترة 12-23 /11/ 2006.

1 - كفاية رأس المال	Capital Adequacy	(C)
2 - جودة أو نوعية الموجودات	Quality of Assets	(A)
3 - قدرة الإدارة	Capability of Management	(M)
4 - جودة ومستوى الأرباح	Quality and Level of Earning	(E)
5 - متانة أو كفاية السيولة	Quality of Liquidity	(L)
6 - الحساسية لمخاطرة السوق	Sensitivity to Market Risk	(S)

ويتم تبويب المراتب على مقياس Scale يتكون من خمسة مراتب رقمية تبدأ من (1) إلى (5)، ففي حين تشير المرتبة (1) إلى أعلى تصنيف وأقوى أداء وأفضل ممارسة لإدارة المخاطرة وأقل درجة من قلق السلطات الرقابية، فإن المرتبة (5) تشير إلى أدنى تصنيف وأضعف أداء وأسوء ممارسة لإدارة المخاطرة.

ثم أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية العديد من التوصيات والقواعد التي تسهم في تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف بحيث تتناسب مع صيرفة القرن الحادي والعشرين، ومن أهم هذه التوصيات ما صدرعن اللجنة خلال سبتمبر 1997م بشأن المتطلبات الواجب توافرها لإجراء رقابة مصرفية فعالة والمبادئ الأساسية لممارسة هذه الرقابة والعديد من الإصدارات بشأن إدارة المخاطر الائتمانية. وأعدت لجنة بازل وثيقتين: إحداهما تمثل مجموعة شاملة للمبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال (مبادئ بازل الأساسية Basle Core Principles of Banking Supervision)، والثانية تتضمن ملخص توصيات وأطر معايير اللجنة المطبقة فعلاً. وتشمل المبادئ الأساسية للجنة بازل /25 / مبدأ، تغطي كافة جوانب الإشراف المصرفي.[1]

لكن نتيجة لتعرّض المصارف المعاصرة لمخاطرة استخدام المشتقات Derivatives التي تتضمن المستقبليات Futures والخيارات Options، وظهور عمليات توريق القروض Securitizations[2] التي تمكّن المصارف من تخفيض حجم القروض التي تظهر في سجلاتها سعياً للتخلص من مخاطر الائتمان لديها ونقلها للمستثمرين، فإنه لم تعد المتانة أو الملاءة المالية للمصارف يسهل الحكم عليها بتلك النظرة المبسطة، حيث أن الواقع العملي قد أثبت أن المصرف المنشئ للقرض قد يظل معرضاً للعديد من المخاطر الائتمانية التي يصعب اكتشافها من قبل كافة الأطراف بما فيها الأجهزة الرقابية.[3]

---

1 د. حشاد، نبيل، 2004م، " دليلك إلى اتفاق بازل 2، المضمون، الأهمية، الأبعاد"،ج1، بيروت، ص28.

2 التوريق هو عملية تحويل القروض إلى سندات وأوراق دين متنوعة قابلة للتداول.

3 Georges D., Tarek M. Harchaoui, (2003) " Banks' Capital, Securitization and credit risk: An Empirical Evidence for Canada, Journal of Banking and Finance, vol. 10 (4), pp. 201-456.

ومن المشاكل الأخرى المتصلة باتفاقية بازل (1) هي أن هذا الاتفاق ميّز بين القروض والتسهيلات التي تمنح لحكومات الدول أو المصارف العاملة في دول منظمة التعاون الاقتصادي (وهي الدول الصناعية)، وبين القروض والتسهيلات لغير هؤلاء من خارج هذه المنظمة، فالقروض والتسهيلات التي تمنح لدول ومصارف تلك المنظمة تعتبر قروضاً وتسهيلات خالية من المخاطر ولذلك فانه لا يشترط فيها الاحتفاظ بأية نسبة من رأس المال كضمان ، أما بالنسبة لباقي القروض والتسهيلات للأفراد أو المشروعات فإن الاتفاق يتطلب من المصارف أن تحتفظ بنسبة (8%) من رأس المال، بمعنى أن المصارف تستطيع أن تقرض الأفراد والمشروعات ما يعادل (12) ضعفا" تقريبا" من رأسمالها ولا يجوز أن تتجاوز ذلك إلا بعد زيادة رأس المال. [1]

من ناحية أخرى يرى مسؤولو الأجهزة الرقابية أن مقررات لجنة بازل (1) لم تأخذ بعين الاعتبار مسألة تنويع محفظة الأصول والذي يؤثر على المخاطرة الكلية لهذه المحفظة، ولا تتعامل بوجه الخصوص مع المخاطر التشغيلية، كما أنها لم تراع الموضوعية في تصنيف المخاطر، ويعود ذلك أساساً إلى عدم توفر مقياس كاف لدرجات المخاطرة الائتمانية يمكن من خلاله المفاضلة بين مخاطر عدم السداد للمقرضين، فعلى سبيل المثال يحصل القرض المقدم لمقترض تصنيفه الائتماني AAA على نسبة احتياطي (8%) وهي ذات النسبة التي يحصل عليها القرض المقدم لمقترض ذو تصنيف ائتماني BB بغض النظر عن الاختلاف الواضح في مخاطرة عدم السداد. [2]

وهكذا اتجهت لجنة بازل نحو التفكير في معايير جديدة لكفاية رأس المال بعد أن اتضح لها قصور معايير بازل 1 عن توفير حد أدنى ملائم لرأس المال لدى المصرف لمواجهة كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. فالتزام المصرف بالحد الأدنى المقرر لمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمعايير بازل 1988م لا يعني بالضرورة كفاية رأس ماله لمواجهة المخاطر المحتمل التعرض لها. ويؤكد ذلك الأزمات التي واجهتها وتواجهها بعض المصارف في اليابان وأوروبا والولايات المتحدة رغم التزامها بالحد الأدنى المقرر لمعدل كفاية رأس المال (8%).

إزاء ذلك قدمت لجنة بازل في عام 1999 وثيقة تتضمن بعض المقترحات والأفكار الجديدة خلافاً للمبادئ المطبقة بها، والتي تعتمد بصورة أساسية على إدراج عدد أكبر من المخاطر التي تتعرض لها المصارف – بجانب المخاطر الائتمانية – مع الاعتماد بصفة أساسية على مؤسسات التقييم الائتماني والتي سيكون لها اليد العليا سواء في تقييم الدول والشركات أو حتى المصارف ذاتها، هذا

---

1 Francesco Saita,(2007) "Value at Risk and Bank Capital Management", Published Elsevier

2 د. الشعار، محمد نضال، 2005م " أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، تقديم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية AAOIFI، البحرين، ص473.

بالإضافة إلى منح عمليات التقييم الداخلي أهمية كبرى مع وضع قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بأسس الإفصاح والشفافية.[1]

وكنتيجة لردود الأفعال التي تلقتها الوثيقة وعمل اللجنة المستمر وحوارها مع الأطراف الفاعلة، تم إعلان الوثيقة الاستشارية في 16 كانون الثاني2001م والتي قدمت المزيد من التفاصيل الخاصة بالمناهج المتقدمة المختلفة في إطار كفاية رأس المال، ومع بدية عام 2002م تم الانتهاء من صيغة الاتفاقية الجديدة توسيعاً لقاعدة وإطار كفاية رأس المال على أن يبدأ العمل بها مع مطلع العام 2005 بما يضمن تحقيق الأهداف التالية:[2]

-المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي.

-توفير بيئة مناسبة تضمن تحقيق المنافسة العادلة عند ممارسة العمل المصرفي عبر الدول، وتكمن أهم مقومات تلك البيئة في توافر كفاءات مصرفية قادرة على إدارة وقياس المخاطر المحتملة ورقابة داخلية محكمة وحوكمة جيدة وإشراف رقابي جيد.

-إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر من خلال إدراج العديد من المخاطر – لم تكن متضمنة من قبل – وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملاءمة للتطبيق في المصارف على كافة مستوياتها.

يبين الجدول رقم / 1/ أدناه باختصار تطور لاتفاق بازل 1 إلى بازل2:

الجدول رقم /1/[3]

تطور اتفاق بازل

قائمة العناصر	من بازل 1 إلى بازل 2
حساسية المخاطر	تم تقديمها صورة معدلة.
مدى المخاطر	يزداد في عدة اتجاهات.
نسبة الحد الأدنى من رأس المال المطلوب	لم تتغير
تعريف رأس المال التنظيمي.	لم تتغير
احتساب الحد الأدنى لرأس المال.	تم اقتراح ثلاث طرق مع حوافز لتبني أسلوباً متقدماً.
التعرض لمخاطرة السوق	لم تتغير
التعرض للمخاطرة التشغيلية.	تم تقديم مقياس جديد لم يكن موجوداً من قبل.
التعرض للمخاطرة الائتمانية.	تمت مراجعة عملية القياس وازدادت لدرجة كبيرة.

1 Charis Matten,(2000)," Managing Bank Capital Allocation and Performance Measurement", New York: John Willy& Sons ltd, 2nd .Ed. pp98.-100

2 مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 2005م،" الائتمان المصرفي"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد (13)، العدد(3)، ص24.

3 د. الشماع، خليل،2006م،" مقررات بازل (2) والتشريعات المصرفية" مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، العدد/3/، ينشر بترخيص من:

R. Seethraman," Basel 2 and the Managing of Global Risk of Banks" ARAB Banker, Volume x. No. Three + Four Winter/ Spring 2006), pp.45-46.

وتشير لجنة بازل للإشراف المصرفي في وثيقتها 2002 بأن من أفضل الوسائل لتنفيذ بازل 2 هي تكوين خطة شاملة تتكون من الخطوات الثمان الآتية:[1]

1 - تشكيل فريق مشروع تنفيذ بازل (2) Basel 2 Implementation Project Team.
2 - اتخاذ القرار حول المداخل المختارة فيما يخص المخاطرة الائتمانية والتشغيلية والسوقية.
3 - تنفيذ تحليل الفجوة Performing Gap Analysis .
4 - صياغة خارطة طريق التنفيذ Formulating an Implementation Road Map .
5 - تكوين البنية التحتية لإدارة البيانات Greating Infrastructure for Data Management
6 - بناء تحليل البيانات.
7 - تنفيذ دراسات الأثر الكمي (QIS) Conducting Quantities Impact Study .
8 - الاستعداد للاعتماد الإشرافي.

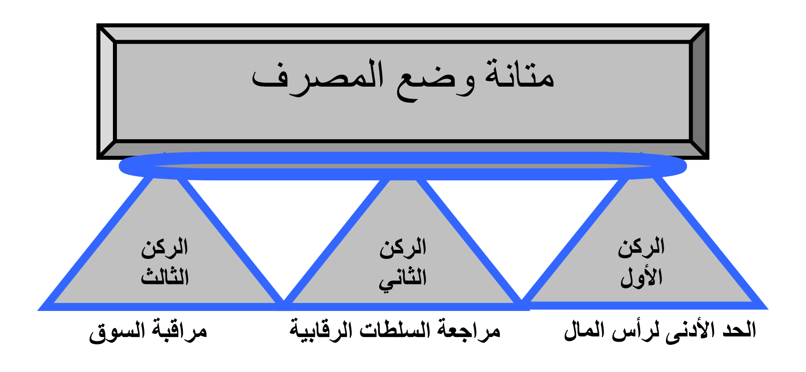
أركان معيار كفاية رأس المال حسب بازل (2):

ضماناً لتحقيق الأهداف والخطوات فقد تضمّن المعيار الجديد لكفاية رأس المال Basel-II ثلاثة أركان أو دعائم رئيسية لاحتساب رأس المال طبقاً للمعايير المقترحة وهي كما هو موضح بالشكل رقم /1/:

1- قياس الحد الأدنى لدرجة الملاءة(وهو المبدأ الوحيد الذي تضمنته Basel-I)
2- مراجعة السلطات الرقابية 3- ومراقبة السوق.[2]

الشكل رقم (1)

أركان المعيار الجديد لكفاية رأس المال Basel-II.



[1] د. الشماع، خليل، 2006م، " مقررات بازل 2 والتشريعات المصرفية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، العدد /3/، ينشر بترخيص من:
R. Seethraman," Basel 2 and the Managing of Global Risk of Banks" ARAB Banker, Volume x. No. Three + Four Winter/ Spring 2006), pp.45-46.

[2] Baul Decamps, J .Charles Rochet, Benoit Roger," the Three Pillars of Basel 2: optimizing the Mix,op,cit.

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (Minimum Capital Requirements):

تتضمن مقترحات لجنة بازل الجديدة لكفاية رأس المال أن تظل متطلبات رأس المال تتكون من تحديد رأس المال الرقابي و قياس التعرض للمخاطر، والقواعد المحددة لمستوى رأس المال بالنسبة لتلك المخاطر. كما تؤكد اللجنة على أهمية المحاسبة، وعلى تحسين أساليب قياس المخاطرة (أي حساب مقام نسبة رأس المال)، مع الإشارة إلى أن السياسات المحاسبية الضعيفة أو غير الكافية تقلل من فائدة متطلبات رأس المال من خلال إنتاج قوائم مالية ذات نسب رأس مال مضخمة ولا تتمتع بالمصداقية.[1]

ويمكن تلخيص هذا المبدأ من خلال المعادلة التالية:

نسبة كفاية رأس المال (Basel-II) = رأس المال ÷ (مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)

بتحديد نسبة دنيا لكفاية رأس المال (8%).

الدعامة الثانية: مراجعة السلطات الرقابية(Supervisory Review of Capital Adequacy):

وفقاً لـ Basel-II يعتمد تحديد الوزن الترجيحي للمخاطر على مدخلات يقوم بإعدادها المصرف كما في طرق القياس الداخلي لمخاطر الائتمان أو السوق أو المخاطر التشغيلية، أو مؤسسات تصنيف ائتماني خارجي كما في الطريقة المعيارية لقياس مخاطر الائتمان. وأن ما سبق يتطلب مراجعة السلطات الرقابية للتأكد من توفر متطلبات القياس على مستوى المصرف أو مؤسسة التصنيف الائتماني (البيانات، الخبرات...الخ)، ومراجعة دقة القياس وإمكانية الاعتماد عليه، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة والسريعة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود وتراجع الملاءة.

الدعامة الثالثة: مراقبة السوق (Market Discipline - Public Disclosure):

إن المعيار الجديد يطلب من المصارف الإفصاح عن المزيد من المعلومات لتمكين المشاركين بالسوق من القيام بهذا الدور، ويعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفايتها من خلال تعزيز الشفافية. كما ينبغي أن تتم عمليات الإفصاح على أساس نصف سنوي، وهي تشمل ما يلي:[2]

1 - هيكل رأس المال.

---

[1] د. الشعار، محمد نضال، 2005م " أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، تقديم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية AAOIFI ، البحرين ، ص475 .

[2] د. الشعار، محمد نضال، 2005م " أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، تقديم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية AAOIFI ، البحرين ، ص478.

2 - الانكشاف للمخاطر وتقيمها: من خلال شرح آلية نظم التصنيف، وطريقة تنظيم المخاطرة الائتمانية، ومقارنة الأداء المتوقع مع الأداء الفعلي كمؤشر لكفاءة النظام ومصداقيته.

في ضوء ما تقدّم يمكن تلخيص أبرز ملامح المعيار الجديد لكفاية رأس المال بما يلي:[1]

1. من المقرر أن تطبّق المصارف المعايير الجديدة فيما يتعلق بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بحلول عام 2009م، فضلاً عن إدخال تعديلات جوهرية على طرق استخدام التصنيف الائتماني بحيث يتم تصنيف المخاطر لتشمل كل القروض الممنوحة وبحيث تتضمن كافة المخاطر.
2. يتم في الوقت الحالي تطبيق أوزان ترجيحية تتراوح ما بين صفر – 100% وذلك طبقاً لنوع العملة (محلية – أجنبية) وكذا آجالها المختلفة، أو وفقاً لكون هذه الدول عضواً داخل منظمة الـ OECD أم لا. ووفقاً للتعديل المقترح سوف يتم تعديل أوزان المخاطر فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم المصارف والمؤسسات لتتراوح بين (صفر% - 20% - 50% - 100% - 150%).
3. دور مؤسسات التقييم الائتماني الدولية: تزايد دور مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية، والتي سيكون لها وفقاً لهذه المقترحات اليد العليا سواء في عملية تقييم الدول أو المصارف أو الشركات، وهو ما سوف يلقي بأعباء مالية على تلك الأطراف خاصة الشركات والتي ستكون مجبرة على اللجوء لتلك المؤسسات لتقييمها حتى يمكنها الحصول على التمويل اللازم.
4. تعظيم دور التقييم والرقابة الداخلية والخارجية: تقترح اللجنة على كل مؤسسة مالية عمل نظام مناسب يضمن كفاية رأس المال داخلياً مع توفير الاحتياجات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل. وقد اهتمت المعايير الجديدة بمراعاة الموضوعية في تصنيف المخاطر حيث ستتمتع المصارف بالقدرة على الاختيار بين عدة وسائل لقياس مخاطر الائتمان.

ثانياً: الانتقادات التي وجهت لاتفاق بازل (2) الجديد:

قام المسؤولون عن وضع القواعد والتشريعات المصرفية، خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان، بمطالبة لجنة بازل للرقابة المصرفية بمنحهم فترة أطول لدراسة مقترح اتفاق بازل الجديد لكفاية رأس المال الذي أصدرته تلك اللجنة وذلك بسبب عدم وضوح بعض النقاط التي تضمنها هذا الاتفاق، فضلاً عن بعض الانتقادات الموجهة إليه من جانب بعض الخبراء والمؤسسات المالية، والتي تتمثل بما يلي:

1 المصرف الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، 2001، "الإطار المقترح الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال"، العدد الرابع ، القاهرة،ص 24.

1 - تضمّن الاتفاق أن المقصود بالمخاطر التشغيلية Operational Risk الخسائر المباشرة أو غير المباشرة التي يمكن أن تترتب على عدم كفاية (أو أعطال) عمليات التشغيل الداخلي، وضعف أداء العاملين والأنظمة المطبقة، فضلاً عن الخسائر المباشرة أو غير المباشرة المتصلة بتأثير البيئة الخارجية. إلا أن هذا التعريف لم يوضح على وجه التحديد المقصود بالخسائر غير المباشرة بما يصعب معه قياس تلك الخسائر كمياً. [1]

2 - ترى المصارف الكبرى أن النسبة المقترح تخصيصها من رأس مال المصرف لمواجهة مخاطر التشغيل بـ (20%) تعتبر بالغة الارتفاع، ويؤيّد ذلك قيام المصارف بتأمين جزء كبير من مخاطر التشغيل لديها، خاصة تلك المخاطر المتعلقة باستخدام الحاسب الآلي في عمليات التزوير والاحتيال، وهو ما يقتضي تخفيض شريحة رأس المال المقترحة لتغطية مخاطر التشغيل.[2]

3 - إن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاقتصاديات الناشئة على نحو دقيق. كما أنه من الأفضل أن يتم تقدير تلك المخاطر من خلال مؤسسات تصنيف ائتماني محلية (أو إقليمية) في تلك الاقتصاديا ت. غير أنه يلاحظ أن الاقتصاديات الناشئة غالباً ما تفتقر إلى وجود هذا النوع من المؤسسات.

4 - كما يرى البعض أن الاعتماد على عمليات التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان بالمصارف قد يؤدي إلى تفاقم مخاطر دورة النشاط الاقتصادي، حيث سيعمل القائمون بعملية التقييم بالمصارف على منح الائتمان بشروط ميسرة في حالة وجود انتعاش اقتصادي بينما سيتخذون موقفاً متشدداً ضد منح الائتمان في حالات الركود الاقتصادي.

5 - أن المصارف التي تتمتع بإدارة حذرة ليست في حاجة لمشورة الأجهزة الرقابية فيما يتعلق بالاحتفاظ برؤوس أموال احتياطية ضد المخاطر الائتمانية. ومن ناحية أخرى لن تحول المقترحات الجديدة دون تحايل المصارف عليها شأنها في ذلك شأن المقررات الحالية.

6 - على الرغم من أن هذا الإطار يؤدي إلى توحيد وتنميط طرق تحديد متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة، إلا أنه يربط مصير القطاع المصرفي بمجموعة محدودة من وكالات التصنيف التي لا تخضع لأي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بحيادها..[3]

---

[1] د شلبي، ماجدة،2005م،" الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"، الدليل الالكتروني للقانون العربي، www.arablawinfo.com

[2] Sources: Basel Committee on Banking Supervision, July 2004, Implementation of Basel II: Practical Considerations, Bank of International Settlement.

[3] Michael B(2002), "A Risk – factor model foundation for ratings", Based Bank Capital rules,p 18

7 - إن تحديد حجم رأس المال المناسب عن طريق جمع كل المخاطر مع بعضها ربما يؤدي في النهاية إلى مطالبة المصارف بالوفاء بحد أدنى من رأس المال لا يأخذ في الاعتبار تأثيرات المخاطر المختلفة في بعضها البعض مما يؤدي إلى تكرار المخاطر.

8 - لاستيفاء نسبة معيار ملاءة رأس المال، ستضطر المصارف إلى احتجاز نسبة عالية من الأرباح بغرض زيادة رأس المال لمواجهة الزيادة في المخاطر، الأمر الذي يعني عدم توزيع الأرباح على المساهمين.

9 - ارتفاع تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات المصرفية نتيجة لارتفاع تكلفة الحصول على مصادر التمويل وزيادة حجم المخصصات نتيجة للوزن العالي للمخاطر في أصول المصرف، هذا بالإضافة إلى تحقيق الخسائر بسبب التصفية الجبرية لبعض الأصول وقبل مواعيد استحقاقها بغرض تخفيض المخاطر التي تنطوي عليها محفظة الأصول.

10 -ومن الانتقادات التي تم توجيهها لتلك المعايير أنها لا تتيح، وعلى عكس معايير 1988، أساساً موحداً للمقارنة بين تقديرات مخاطر الائتمان بالنسبة للمصارف المختلفة.

11 -احتمال توقف المصارف الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقراً، نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض وبالتالي الاحتفاظ برأس مال كاف لمقابلة هذه المخاطر، مما يترتب عليه تصاعد أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لدول مثل البرازيل والهند.[1]

12 -الحاجة إلى مزيد من الحوافز لدفع المصارف إلى تبني نظم وإجراءات داخلية أكثر تقدماً لتقييم المخاطر.

13 يتضمن الإطار المقترح بأن يتوافر لدى المصرف نظام لتقدير مدى كفاية رأس ماله بالنسبة لكل سوق أو نشاط يرتبط به، ويتطلب ذلك توافر تقنيات حديثة غير متوافرة لدى معظم المصارف في الدول النامية.

ثالثاً:أهمية وأهداف رأس المال المصرفي:

يمثل رأس المال المصرفي ذلك الجزء من مصادر الأموال الذي قدمه المالكون، وهو يتألف أساساً من الأسهم، الاحتياطيات، والأرباح المحتجزة. وتتركز واحدة من أهم المشكلات المصرفية المعاصرة على تعبئة رأس المال المصرفي الكافي والمحافظة عليه.

واستناداً لذلك فقد ورد في المبدأ السادس من ا لمبادئ الأساسية الجديدة للرقابة المصرفية الفعالة المتعلق بكفاية رأس المال: "أن على السلطة الرقابية أن تحدّد متطلبات الحد الأدنى لرأسمال المصرف بحيث يشمل ذلك المخاطر التي يتحمّلها ومراعاة قدرته على استيعاب الخسائر التي تنتج

1 Robert Bailey, 2005, Basel II and Development Countries: "Understanding the Implications",www.ise.ac.uk/collections .

عنها، بالإضافة إلى تحديد عناصر رأس المال. أما فيما يتعلّق بالمصارف العاملة على صعيد دولي، فيجب ألا تكون هذه الشروط أقل من التي نصّ عليها اتفاق بازل لرأس المال".[1]

إن رأس المال المتين أو الكافي Adequate يساعد في بقاء المصرف سائراً، فالمصرف ذو رأس المال الكبير يستطيع البقاء مفتوح الأبواب وتتوسع نشاطاته ويتحمل خسائره دون أن يؤدي ذلك إلى سحب الودائع من الجمهور، ذلك السحب الذي يزيد الخسائر بسبب الاضطرار لتصفية الموجودات بسعر السوق وبصورة مستعجلة بعد إغلاق أبواب المصرف، هذا هو السبب الأساسي وراء اهتمام السلطات الرقابية (المصارف المركزية) برأس المال المصرفي، وبخاصة في الآونة الأخيرة وفي إطار مقررات بازل.

وبالتالي يلعب رأس المال المصرفي أدواراً عديدة في تدعيم العمليات التشغيلية اليومية وضمان ديمومة المصرف بالأجل الطويل. وعليه فهو يخدم مجموعة من الأغراض أو الوظائف وهي:[2]

1 - وضع قاعدة أساسية تواجه مخاطر الفشل، من خلال امتصاص الخسائر العاملة Operating Losses والخسائر المالية حتى ذلك الوقت الذي تستطيع فيه إدارة المصرف مواجهة المشكلات واستعادة ربحية المصرف.
2 - تدعيم ثقة الجمهور بالمصرف وتطمين المودعين والدائنين حول متانته.
3 - هناك علاقة بين رأس المال ومجموع القروض للشخص الواحد(طبيعياً كان أم معنوياً) وذلك بموجب قرارات السلطات الرقابية، فهي مثلاً (15%) في الولايات المتحدة الأمريكية.
4 - رأس المال ضروري للنمو ولتطوير الخدمات والبرامج والتسهيلات المادية (المباني والتجهيزات...) الجيدة، كما يساعد على بناء الفروع الجديدة استجابة لمتطلبات السوق الأوسع وتقديم الخدمات الأفضل لعملائه في مناخ أفضل.
5 - يعتبر رأس المال منظماً لنمو المصرف وهو يساعد في ضمان النمو المتوافق مع متطلبات الأجل الطويل. إذ تتطلب السلطات الرقابية والأسواق المالية أن يتنامى رأس المال المصرفي بما يتوافق مع نمو القروض وغيرها من الموجودات المصرفية ذات المخاطرة. فالمصرف الذي يغالي في التوسع في حجم الودائع والقروض يواجه مؤشرات من السلطات الرقابية والأسواق المالية تقضي بأن يكون نمو رأس المال متوافقاً مع هذه الاتجاهات.
6 - يلعب رأس المال دوراً مهماً في عمليات الاندماج والحيازة، إذ أن شراء الأسهم في المصرف (امتلاكه جزئياً أو كلياً) يتم من خلال حقوق الملكية التي تشكل نسبة منخفضة من مجموع

---

1 الرضي، أحمد ، 2006م، "المبادئ الأساسية الجديدة للرقابة المصرفية الفعالة"، ورشة عمل، مصرف سورية المركزي، الفترة 16-2006/12/20م.
2 د. الشماع، خليل، 2006م، " تحليل وتقيم أداء المصرف (ورشة عمل)" ، معهد التدريب المالي والمصرفي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، دمشق، الفترة 12-23 /11/2006.

مصادر أموال المصرف وبالتالي فإن شراء المصرف هو أسهل من شراء المنشآت الأخرى. ونظراً للعلاقة بين رأس المال وحجم القرض لشخص واحد، فإن حيازة المصارف الأخرى تؤدي إلى زيادة سقوف القرض الواحد.

7 - ضرورة وجوده كمصدر للأموال للحصول على إجازة عمل المصرف، وتنظيمه وتشغيله قبل حصوله على الودائع. فالمصرف الجديد بحاجة إلى مصادر الأموال التي يبدأ بها، بما فيها شراء أو إيجار الموجودات الثابتة وتجهيزها، وتعين العاملين والمديرين، قبل الافتتاح الرسمي لمكاتبه وخدماته.

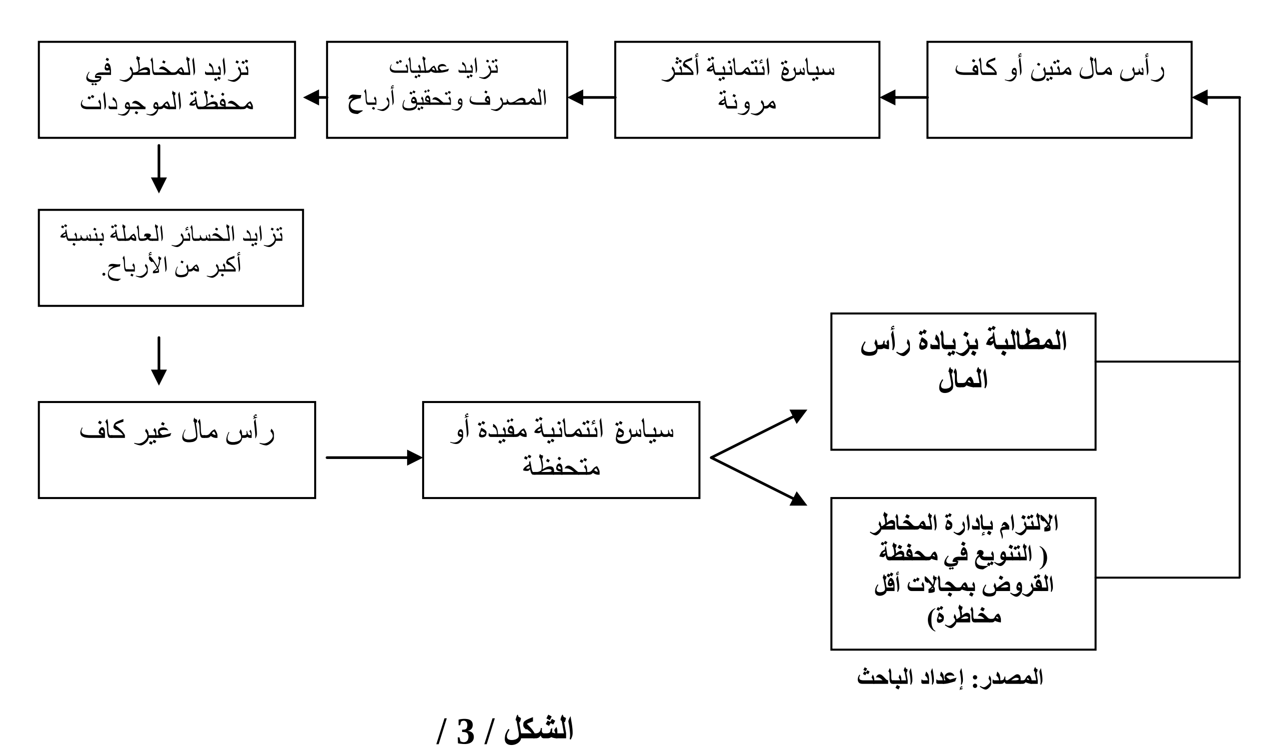
8 - رأس المال المتين يحمي نظام التأمين على الودائع بسبب إمكانية حماية المودعين من الخسائر التي يحققها المصرف.

لقد برزت أهمية إدارة رأس المال في المصارف العالمية في تحقيق البناء الأمثل لرأس المال من خلال التوازن بين إمكانية توفر رأس المال ومتطلبات رأس المال، فلقد أكدت مؤسسات الحفاظ على رأس المال (The Institutions Capital Buffer) على أهمية الاحتفاظ به لتقليل المخاطر وزيادة المرونة في المصارف، فإذا أريد للمصرف أن يحقق نمواً وطيداً في الودائع والقروض، فإنه لا بدّ من رأس مال كاف يتناسب معهما، وهذا يتحقق إما باحتجاز نسب أعلى من الأرباح السنوية الصافية، مما يعرّض المصرف لمخاطر إضافية من القروض والاستثمارات، أو بالاضطرار بالذهاب للسوق المالي لبيع أسهم إضافية من شأنها أن تزيد من رأس المال المدفوع، ويمكن للمصرف أن يعمل برأس مال ممتلك منخفض لو أنه تحفّظ في سياسته الائتمانية، أي تقل الحماية المطلوبة من رأس المال لو هبطت الخسائر المحتملة من القرض. لذلك تعتبر إدارة حماية رأس المال طريقة ديناميكية وإستراتيجية مناسبة لتحقيق التوازن في فائض رأس المال مقابل الحفاظ على المرونة التي تساعد إدارة المصرف في تحقيق نمو في توظيفاته بأقل كلفة وبأسلوب مناسب، أي بمعنى آخر تحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد على رأس المال.

فرأس المال اللاز م لامتصاص الخسائر هو دالة من الهامش بين الفوائد المدفوعة (لمصادر الأموال) والفوائد المقبوضة (من استخدام الأموال) ويمكن توضيح ما سبق بالشكلين / 2/ و/4/ :

الشكل / 2/

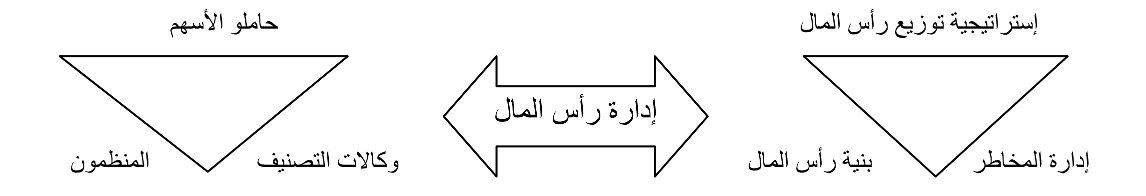
العلاقة بين: رأس المال المصرفي، السياسة الائتمانية، المصارف.



المصدر: إعداد الباحث

الشكل / 3 /

التوازن الدقيق لإدارة رأس المال بالمصارف Delicate Balance



Source : Basel Committee on bank supervision, 2005 "International Convergence of capital Measurement and capital standards. A Revised Framework", Bank for international settlements, November

رابعاً: طبيعة رأس المال المصرفي في إطار اتفاقية بازل (2):

1- تعريف الملاءة المصرفية:

يمكن أن نقسم الخسائر التي تنشأ عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف (بعد الأخذ بعين الاعتبار القدرة على التنبؤ بوقوع الخسارة وحجم الخسارة) إلى نوعين رئيسيين هما:[1]

- **الخسائر المتوقعة:** وهي الخسائر التي تحدث بشكل متكرر لأي مصرف ويكون حجم هذه الخسائر عادة صغيراً.

[1] د. الشيخ حسن، ماهر، 2004، قياس ملاءة المصارف الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المصرف المركزي الأردني، ص5

- **الخسائر غير المتوقعة**: وهي الخسائر التي قليلاً ما تحدث إلا أن أثرها على المصرف عادة ما يكون كبيراً. ويلخص الشكل / 4/ توزيع الخسائر التي يمكن أن تواجه المصارف وكيفية تغطيتها. كما يوضح الشكل أن توزيع المخاطر التي تواجه المصارف لا يعتمد على طبيعة نشاط المصرف (تقليدي أو إسلامي) على الرغم من بعض التباين في أهمية بعض أنواع المخاطر بين النوعين من المصارف- ولكنه يمثل الشكل العام لتوزيع المخاطر.

في هذا الإطار فإن الأسئلة التي تواجه السلطات الرقابية والمصارف عادة هي ما يلي:

- كيف يمكن تعريف الملاءة ؟
- كيف يمكن قياسها ؟
- ما هو الحد الأدنى المناسب لهذه الملاءة ؟

إن الكفاءة Efficiency هي الحصول على أعلى النتائج من موارد محددة (تعظيم العائد) أو تخفيض الموارد للحصول على نتائج محددة، وليس هذا هو المقصود هنا، وإنما المقصود هو الملاءة Solvency أو ما يسمى في لغة العمل المصرفي بالمتانة أو الكفاية Adequacy .

و يمكن تعريف درجة الملاءة لدى المصرف بمدى القوة المالية للمصرف على دفع التزاماته ، ومدى تناسب أمواله الخاصة مع حجم وأنواع المخاطر التي يتعرض لها . ومن الناحية المحاسبية والمالية يقصد بـ "عدم الملاءة" Inadequacy أن المطلوبات أكبر من الموجودات، بعد أن يكون رأس المال قد تآكل واختفى وأصبح سالباً، وفي هذه الحالة لا يستطيع المصرف تسديد الديون (الودائع بالدرجة الأولى) التي تستحق عليه تباعاً، وعليه أن يخضع للتصفية القانونية.

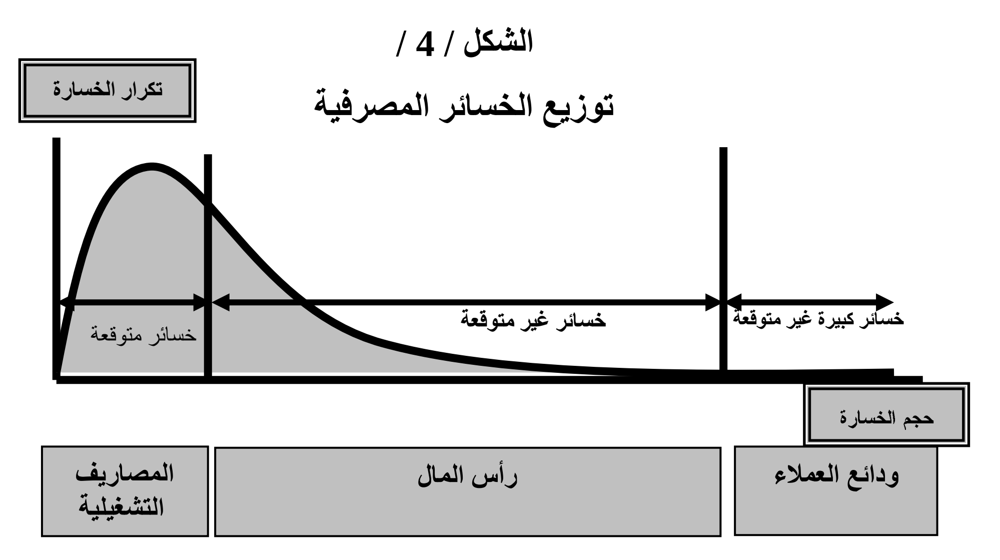
ويمكن أيضاً تعريف درجة الملاءة بمدى احتمالية إعسار المصرف The Likelihood of insolvency، بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة المصرف.[1]

بالنظر إلى الرسم رقم /4/ فإنه وكلما قلت مساحة الجزء تحت المنحنى (خسائر كبيرة غير متوقعة) فإن ذلك يعني ارتفاع درجة ملاءة المصرف حيث أن تلك المساحة تمثل احتمالية وقوع خسارة بحجم لا يكفي رأس المال لتحمله ، وعليه فكلما زاد رأس المال كلما قلت هذه الاحتمالية (المساحة تحت المنحنى).

[1] Rime, B. (2001), "Capital requirements and bank behavior: Empirical evidence for Switzerland", Journal of Banking and Finance, vol. 25 (4), pp. 789-805.

الشكل / 4 /

توزيع الخسائر المصرفية



المصدر: د. الشيخ حسن، ماهر، 2004، قياس ملاءة المصارف الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، المصرف المركزي الأردني.

2- أنواع رأس المال المصرفي:

هناك أنواع عديدة من رأس المال المصرفي:[1]

1 - **الأسهم العادية** (Common Stock): تقاس بالقيمة الاسمية للأسهم العادية القائمة، وهي تحقق عائداً(أرباحاً موزعة) متفاوتاً حسب قرارات مجلس الادارة والهيئة العامة للمصرف.

2 - **الأسهم الممتازة** (Prefer Stock): تقاس بالقيمة الاسمية للأسهم الممتازة والقائمة، وهي تحقق عائداً دورياً ثابتاً(أرباحاً موزعة ثابتة دورياً) وقد يكون السهم الممتاز دائماً أو لاستحقاق محدد.

3 - **فائض رأس المال** (Surplus): تمثل الزيادة (العلاوة) أو النقص(الخصم) عن القيمة الاسمية للأسهم التي تم بيعها في السوق.

4 - **الأرباح غير الموزعة**: وهي الأرباح الصافية المحتجزة بدلاً من توزيعها للمساهمين سنوياً.

5 - **احتياطيات حقوق الملكية**: تمثل الأموال التي تخصص لمواجهة الطوارئ، مثل الاجراءات القانونية ضد المصرف، أو تخصيص أموال احتياطياته لتوزيها على المساهمين، ولكن بدون الاعلان عن ذلك الآن، أو الأموال التي توضع في صناديق الإطفاء (Sinking Funds) الخاصة بالأسهم الممتازة أو السندات لسداد هذه الأوراق المالية في المستقبل.

[1] د. الشماع، خليل،2006م، " إدارة الموجودات والمطلوبات"، معهد التدريب المالي والمصرفي،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية، دورة تدريبية، ص321.

6 - **السندات العمومية فاقدة الامتياز** (Subordinated Debentures): وهي دين طويل الأجل على شكل رأسمال يقدمه المستثمرون الخارجيون، بحيث تأتي امتيازات ديونهم لاحقاً للمودعين. وقد تكون هذه الأوراق قابلة التحويل إلى أسهم المصرف.

7 - **حقوق الأقلية للمصرف في الشركات التابعة الموحدة لقوائمها المالية** (Bank's Minority Interest in Unconsolidated Subsidiaries) حيث يتملك المصرف أسهماً في تلك الشركات تمثل حقوق الأقلية.

8 - **أوراق التزامات حقوق الملكية** (Equity Commitment Notes) وهي أدوات تسدد مبالغها فقط من حصيلة بيع أسهم المصرف.

3- مكونات رأس المال:

تتكون مصادر رأس المال المصرفي بموجب اتفاق بازل من شريحتين أساسيتين هما:[1]

-**الشريحة الأولى من رأس المال** ، أو رأس المال الأساسي (Tier 1 Capital, or Core Capital) يمثل حقوق الملكية، ويظهر بشكل دائم في الميزانية العامة للمصرف.

تتضمن هذه الشريحة كلاً من :

1 - رأس المال المدفوع (Paid Up Capital): المتمثل بالأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل، والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة.

2 - الاحتياطيات المعلنة (Disclosed Reserves): مثل الاحتياطي القانوني، والاحتياطيات العامة المخصصة بشكل اختياري، وعلاوة الإصدار (فائض رأس المال)، وأية احتياطات أخرى لها نفس الطبيعة.

3 - الأرباح المحتجزة.

4 - حقوق الأقلية للمصرف في رؤوس أموال الشركات التابعة: (Minority Interest) والموحدة ميزانيتها مع ميزانية المصرف.

- **الشريحة الثانية من رأس المال** ، أو رأس المال المساند أو التكميلي (Tier 2 Capital, or Supplementary Capital) ويشتمل ما يأتي:

1 - الاحتياطيات غير المعلنة (Undisclosed Reserves) التي تتكون من الأرباح المتحققة بدون الإفصاح عنها، والتي لا يترتب عليها أي التزام مهما كان نوعه بما فيه الالتزام الضريبي.

---

[1] د. حماد، طارق عبد العال،2003م، " التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال المصارف" ، الدار الجامعية ، مصر، ص135.

2 - احتياطيات إعادة تقييم الموجودات(Asset Valuation Reserve).

3 - المخصصات العامة (General Provision).

4 - الاحتياطيات العامة لخسائر القروض(General Loan Loss Reserve).

5 - مخصصات المخاطر العامة للقروض الجيدة، بما فيها الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والمديونية، ويشترط أن تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل، وغير قابلة للاستعادة بمشيئة حاملها بدون موافقة مسبقة من السلطات الرقابية، ومتاحة للإسهام في استيعاب خسائر المصرف بدون اضطراره للتوقف عن العمل.

6 - الديون طويلة الأجل (Subordinated Term Debt): وهي غير متاحة اعتيادياً للإسهام في استيعاب خسائر المصرف الذي يواصل عمله، وهي تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية، وعليه فإنها تكون بحد أقصى قدره 50% من مجموع الشريحة الأولى وتزيد آجالها عن الخمس سنوات، مع خصم 20% من قيمتها خلال الخمس سنوات الأخيرة(حتى الاستحقاق). تشتمل هذه الديون كلاً من السندات والأسهم الممتازة ذات الاستحقاق المحدد والقابلة للاستعادة.

مع أن الاتفاق الجديد(بازل 2) أبقى على معدل الملاءة الإجمالية 8 % كما ورد في بازل (1) لعام 1988 إلا أنه سمح للمصارف بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن **الشريحة الثالثة لرأس المال**، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع+الاحتياطات+الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند) + الشريحة الثالثة (الدين متأخر الرتبة قصير الأجل) و هذا الأخير أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:[1]

1 - أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين و أن تكون في حدود 50 % من رأس مال المصرف من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.

2 - أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقية فقط.

3 - يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال و ذلك حتى تضمن الحد و هو 50 % .

4 - الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع سوف يخفض رأس مال المصرف إلى حد أدنى من متطلباته الرأسمالية.

---

[1] Andrew Crockett,(2004), " Basel 2: General *Remarks*, op. cit.p5.

التنزيلات (المطروحات) من رأس المال (Deductions from Capital):

يتم تنزيل البنود الآتية عند حساب نسبة كفاية رأس المال:

1 - كل الموجودات غير المادية بما فيها الشهرة أو السمعة (Goodwill) لأنها تؤدي إلى تضخيم رأس المال الأساسي.

2 - الاستثمارات في الشركات المصرفية والمالية التابعة غير المجمعة لميزانياتها، لدفع المنشآت لتوحيد حساباتها، وتحديد نسبة كفاية رأس المال للمجموعة المصرفية ككل.

3 - الاستثمار في رأس مال المصارف والشركات المالية الأخرى، حيث تركت مقررات لجنة بازل للسلطات المحلية في البلدان المختلفة حرية تنزيل هذا المبلغ جزئياً أو كلياً.

الجدول / 2 / يوضح التفاوت في مكونات رأس المال في المصارف الأمريكية المؤمن عليها حسب حجم المصرف في نهاية عام 2004 [1]، فالمصارف الصغيرة تعتمد بالدرجة الأولى على الأرباح المحتجزة لبناء مراكز حقوق الملكية، وتصدر مبالغ طفيفة جداً من الأوراق والسندات العمومية فاقدة الامتياز. بالمقابل فإن المصارف الكبيرة تعتمد بالدرجة الأولى على فائض رأس المال والأرباح المحتجزة، ذلك بالإضافة إلى إصدارها مبالغ كبيرة من الأوراق والسندات العمومية.

إن هذا التفاوت يعكس مدى قدرة المصارف الكبيرة الأمريكية على بيع أوراقها المالية في السوق المفتوح، وبالتالي القدرة على توليد الدخل الدوري الكافي الذي يساعد على احتجاز الأرباح، قياساً بالمصارف الصغيرة التي تتمتع بضعف قدرتها على تحقيق التنويع، وبالتالي تعرضها لمخاطر أكبر.

الجدول /2/

مكونات رأس المال في المصارف الأمريكية المؤمن عليها حسب حجم المصرف في نهاية 2004

المبالغ بملايين الدولارات

البيان	المصارف الصغيرة (أقل من 300 مليون دولار موجودات)		المصارف متوسطة الحجم (من 300 مليون دولار لأقل من 1 بليون دولار موجودات)		المصارف الكبيرة (1 بليون دولار فما فوق من الموجودات)	
	المبلغ	% من المجموع	المبلغ	% من المجموع	المبلغ	% من المجموع
الدين طويل الأجل على شكل رأس مال:						
الأوراق والسندات العمومية فاقدة الامتياز	0.060	0.1%	0.170	0.03%	181.955	14.5%
رأس المال على شكل حقوق الملكية:						
الأسهم بالقيمة الاسمية	9.460	15.7%	70.482	12.5%	106.663	8.5%
الأسهم الممتازة والدائمة بالقيمة الاسمية	0.121	0.2%	2.826	0.5%	10.039	0.8%
فائض رأس المال	21.390	35.5%	206.303	36.5%	495.669	39.5%
الأرباح غير الموزعة	29.223	48.5%	285.433	50.5%	463.043	36.9%
تعديل تمويل العملات الأجنبية	0.000	0.0%	0.000	0%	-2.510	-0.2%
مجموع رأسمال حقوق الملكية	60.194	99.9%	565.044	100.0%	1,072.904	85.5%
مجموع الدين ورأسمال حقوق الملكية	**60.254**	**100.0%**	**565.214**	**100.00%**	**1,254.859**	**100.0%**

المصدر: www.ssrn.com

1 Dileep R. Mehta, Hung-Gay Fung,(2004), "International Bank Management", Published Blackwell Publishing

في ضوء ذلك أقرت لجنة بازل بعض القيود الشرطية التي يجب أن تطبق على رأس المال، وهي:[1]

1 - يجب أن لا تقل نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة 1) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة عن (4%).
2 - يجب أن لا تزيد نسبة رأس المال المساند (الشريحة 2) إلى رأس المال الأساسي عن (100%).
3 - لا تقل نسبة مجموع رأس المال في (الشريحة 1 + 2) عن (8%) من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة.
4 - يجب أن يكون مجموع الدين طويلة الأجل من الدرجة الثانية محدداً بحد أقصى قدره(50%) من مجموع الشريحة (1).
5 - عندما تتضمن المخصصات العامة والاحتياطيات العامة لخسائر القروض مبالغ تعكس تقيماً أقل لبعض الموجودات، فإن مقدار هذه المخصصات أو الاحتياطيات ستكون محددة بحد أقصى (1.25%) من الموجودات الخطرة (Risk Assets)، أو بحد أقصى (2%) في الحالات الاستثنائية والمؤقتة.
6 - أن تكون الشريحة (1) من رأس المال أكبر من أو يساوي مجموع الشريحتين (2 + 3).

4- المؤشرات الأساسية لرأس المال المصرفي:

ويمكن أن تحسب العلاقة بين حقوق الملكية وكل من: مجموع الموجودات، والموجودات المربحة[2] والموجودات الخطرة، من خلال مجموعة نسب تستهدف تحديد العلاقات بين الموجودات ورأس المال الممتلك في نهاية المدة المالية، وهي مؤشرات عامة عن الأموال التي قدمها المالكون وما توفره من حماية المودعين:

1 - نسبة رأس المال إلى الودائع (أو عدد مرات الودائع إلى رأس المال " أو حقوق الملكية"):

وتعتبر هذه النسبة من أولى المعايير المستخدمة لقياس كفاية رأس المال، ويقوم هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة في رأس المال. ويعني ارتفاع هذه النسبة ازدياد مخاطر سيولة المصرف وانخفاض متانة رأسماله ولو أن ذلك يعتمد كذلك على نمط توظيف أموال المصرف في القروض والاستثمارات. علماً أن المصارف المركزية في العديد من الدول ومنها الدول العربية تتفق على أنه لا يتجاوز عدد مرات الودائع 16 ضعفاً من رأس

[1] Basel Committee on bank supervision, 2005 "International Convergence of capital Measurement and capital standards. A Revised Framework", Bank for international settlements, November

[2] وتتمثل في كل الموجودات ما عدا الاحتياطيات الأولية والموجودات الثابتة.

المال (وذلك انسجاماً مع تقاليد المدرسة البريطانية في المصارف) بحيث تحوّل الودائع التي تتجاوز ذلك السقف بالكامل إلى المصرف المركزي، أو أن لا يقبلها المصرف التجاري أصلاً.

وقد كان لهذه النسبة مآخذ عديدة من أهمها: أنها لا تأخذ بعين الاعتبار موجودات المصرف التي توظف فيها الودائع، فقد تختلف درجة مخاطرة المصرف تبعاً لطبيعة الموجودات، إضافة إلى تباين النسب المفروضة على المصارف وفقاً لاختلاف حجمها، والذي ترافق مع قيام بعض المصارف المركزية على فرض نسبة أعلى على المصارف الصغيرة.[1]

2 - نسبة رأس المال إلى الموجودات:

وبدأ استعماله بشكل واسع في المصارف التجارية والسلطات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية، ويأخذ بعين الاعتبار استخدامات الأموال، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً مقبولاً لمواجهة أي خسائر قد يتكبدها المصرف في حدود تلك النسبة، إلا أنها لا تميّز بين أنواع الموجودات حسب درجة احتوائها للمخاطرة.

لذلك ألزمت المصارف الأمريكية في عام 1987م بتطبيق ما سمي بـ" بمعيار الرفع" Leverage Standard المستند إلى المعادلة:

$$\text{نسبة الرفع} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{مجموع الموجودات}} = \frac{\text{القيمة الدفترية للسهم العادية + الأسهم الممتازة الدائمة+ حقوق الأقلية في الشركات التابعة ذات القوائم الموحدة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

ويستند معيار الرفع أو الحد الأدنى للرافعة (Minimum Leverage Ratio) إلى وجه نظر أن رأس المال الممتلك للمصرف ينبغي أن لا يقل عن نسبة معينة من مجموع الخصوم، وبعبارة أخرى ينبغي أن يكون لدى المصرف حداً أدنى من الرافعة، ومثال ذلك: إذا كان الحد الأدنى للرافعة (10%) فإن نسبة رأس مال المصرف إلى ودائع العملاء ينبغي أن لا يقل عن (9:1) أي أن الودائع ينبغي أن لا تتجاوز قيمة رأس المال بأكثر من تسع مرات وذلك استناداً للعلاقة بين رأس المال المقترض ورأس المال المساهم به.[2]

3 - نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة:

بحيث يتم ربط الموجودات ذات المخاطرة برأس المال، دون الموجودات غير الخطرة، لذلك يؤخذ على هذا المعيار أنه لا يراعي تباين درجة المخاطرة في الموجودات والتي تختلف بين مصرف

[1] د. الشماع، خليل ، د. عبد الله، خالد، 1990م، " التحليل المالي للمصارف" - اتحاد المصارف العربية، ص78.

[2] د. عبدالله، خالد أمين ، 2006م، " إطار إدارة المخاطرة الائتمانية"، ترجمة السلسلة البريطانية BPP Financial Publishing ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص71.

وآخر تبعاً لسياسته وإدارته، فقد يقوم مصرف ما بتوظيف أمواله في موجودات ذات مخاطرة عالية، بينما يقوم آخر بتوظيفها في موجودات ذات مخاطر أقل.

4 ـ نسبة رأس المال على الموجودات المرجحة بالمخاطرة:

وهذه النسبة التي تم اعتمادها من قبل لجنة بازل الدولية عام 1988م، وتقوم بالربط بين قاعدة محدودة لرأس المال ودرجة تنوع المخاطر من الموجودات، ويقضي هذا المعيار بضرورة أن يكون رأس المال المصرفي كافياً لتغطية المخاطر الناجمة عن العمليات المصرفية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المخاطرة. لذلك فإن هذا المعيار يحقق أهدافاً عديدة من أبرزها أنه يشجع المصارف للتحكم بسياستها الائتمانية وإدارة المخاطرة لديها، من خلال الاحتفاظ بموجودات ذات درجة مخاطرة مقبولة، كما يؤدي إلى توحيد طرق الرقابة المصرفية وسياسات الإشراف، ويوفر حماية أكبر للمودعين.[1]

خامساً: مراحل تخطيط الاحتياجات لرأس المال المصرفي:

بسبب الضغوط المفروضة على المصارف لتدعيم رؤوس أموالها فقد أخذ الكثير منها يضع الخطط لإحداث زيادات متتالية فيها، وذلك وفقاً للمراحل التالية:

المرحلة الأولى: وضع خطة مالية شاملة للمصرف:

لابد لمجلس إدارة المصرف أن يجيب على التساؤلات الاستراتيجية الآتية:

- ما هو نوع المصرف المستهدف؟
- ما هو مزيج الخدمات التي يقدمها المصرف؟
- ما هي الربحية المستهدفة للمصرف في الأجل الطويل؟

وكذلك تتضمن هذه المرحلة من التخطيط وضع الموازنات، وإعداد تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) للنتائج المتوقعة، ثم تحديد الاحتياجات لرأس المال في الحالة الأساسية (Base Line) التي تفرض عدم إدخال تعديلات في سياسات وإجراءات المصرف. بالإضافة إلى ربط متطلبات رأس المال مع المزيج المستهدف للخدمات، وبخاصة بعد دخول المصارف في خدمات جديدة مثل التأمين والأوراق المالية، ولا بد لإدارة المصرف أن تقرر أي من الخدمات الجديدة يزيد من التعرض للمخاطرة مما يتطلب المزيد من رأس المال.

المرحلة الثانية:تحديد حجم رأس المال المناسب للمصرف:

وفقاً لأهدافه وتشكيلة خدماته ومدى تعرضه للمخاطرة والقيود الرقابية عليه، إذ أن إدارة المصرف لا بد أن تكون واعية لنوعين من متطلبات رأس المال: رأس المال المحدد من قبل السلطات الرقابية، إضافة للمعايير التي يحددها المستثمرون في الأسواق المالية فيما يخص رأس المال. فالمغالاة

[1] صندوق النقد العربي، " الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية"، 2004م.

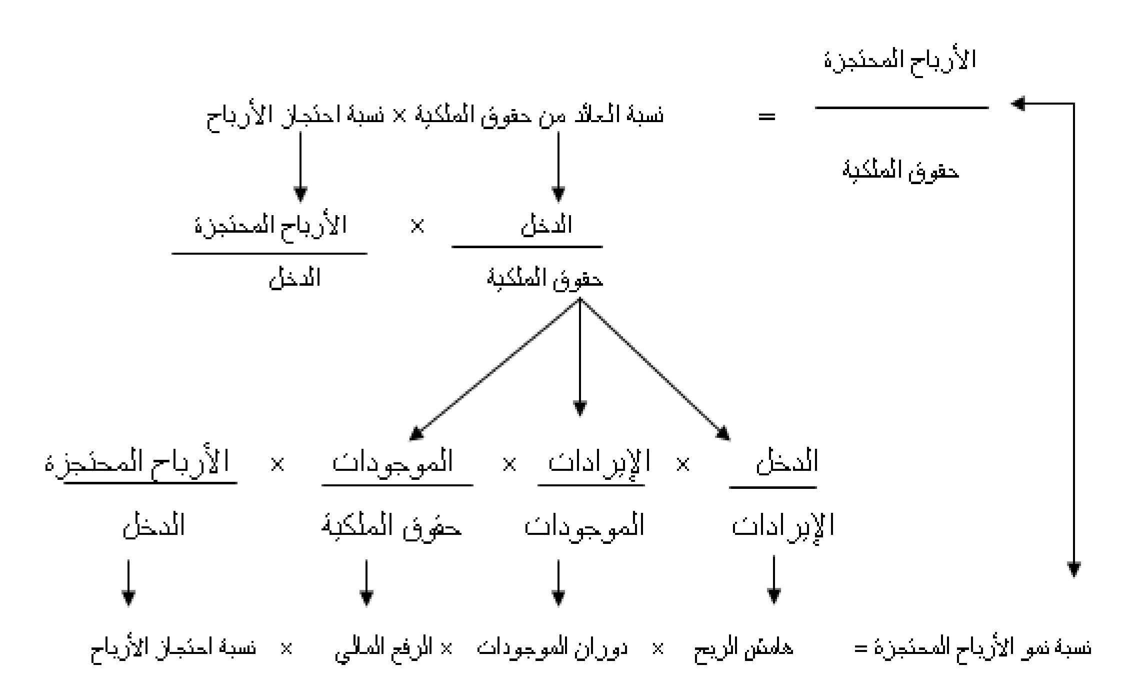
برأس المال يقلل الأثر الايجابي للرفع المالي، وبالتالي يقلل من العائد على حقوق الملكية، وتخفيض قيمة السهم المصرفي بالسوق المالي. من جهة أخرى فإن الانخفاض في رأس المال يعرّض المصرف للمخاطرة، مما يعني تعرض المودعين إلى مخاطر فقدان أموالهم، وبالتالي فإن قيمة السهم في السوق سوف تنخفض لأن المودعين يطلبون عوائد أعلى على أموالهم.

المرحلة الثالثة:تحديد مبلغ رأس المال الممكن توليده داخلياً أو من المصادر الخارجية:

وهناك مجموعة من المصادر لزيادة رأس المال المصرفي، يمكن حصرها في قسمين:

1. **التمويل الداخلي:** وتعتبر الأرباح المحتجزة أهم مصدر سنوي لرأس المال، وهو المصدر الأقل تكلفة، غير أنه خاضع للضريبة، ويتأثر بتقلبات أسعار الفائدة. ومن جانب آخر، يجب عدم تجاهل التغيرات المهمة التي تؤثر في قرار الإدارة لاحتجاز الأرباح أو توزيعها، بحيث يمكن المحافظة على نسبة رأس المال على الموجودات المرجحة بالمخاطرة، بعبارة أخرى، ما هي نسبة النمو المطلوبة في أرباح المصرف للمحافظة على نسبة رأس المال إلى الموجودات، على افتراض استمرار السياسة الحالية لتوزيع الأرباح على المساهمين؟

تكمن الإجابة على هذا التساؤل من خلال المعادلة التالية:[1]



هذا يعني إذا رغبت إدارة المصرف في زيادة نسبة الأربا ح المحتجزة مع المحافظة على النسبة الحالية لرأس المال إلى الموجودات، فإنه من المطلوب زيادة العائد على حقوق الملكية، أو زيادة نسبة احتجاز الأرباح، أو الاثنين معاً.

[1] د. الشماع، خليل، 2006م، " تحليل وتقيم أداء المصرف (ورشة عمل)" ، معهد التدريب المالي والمصرفي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، دمشق، الفترة 12-23 /11/ 2006 ، ص 360.

2. الحصول على رأس المال من المصادر الخارجية:

وأمام المصرف هنا عدة بدائل، يتوقف اختيار أي منها على أوضاع السوق، وتعليمات السلطات الرقابية ومدى التعرض للمخاطر.

أ - إصدار الأسهم العادية: ويعتبر أعلى المصادر تكلفة بسبب تحمّل مصروفات الإصدار (Flotation Costs)، وإن لم يكن المساهمون الحاليون مستعدون لشراء كل الأسهم الجديدة فإن سيطرتهم على الشركة سوف تخضع لعامل الاستنزاف (Control Dilution)، بالإضافة إلى تخفيض الرفع المالي، غير أن إصدار السهم الجديد يؤدي إلى تدعيم القدرة الاقتراضية للمصرف مستقبلاً.

ب -إصدار الأسهم الممتازة: ويعتبر أيضاً مكلفاً، ويؤدي إلى تخفيض عائد السهم العادي نظراً لأولوية أصحاب السهم الممتازة بالحصول على الأرباح. وتعتبر أفضل من الدين بسبب القدرة على تأجيل دفع الأرباح الموزعة، إضافة إلى أنها تؤدي إلى تدعيم القدرة الاقتراضية للمصرف مستقبلاً.

ت -إصدار الأوراق والسندات العمومية فاقدة الامتياز: وتمثل زيادة في الرفع المالي، وبالتالي زيادة الربح للسهم الواحد (Earning Pre Share, EPS) فيما لو استطاع المصرف تحقيق عائد أعلى من الأموال المقترضة قياساً بتكلفتها.

ث -بيع الموجودات والإجارة (Leasing Facility): وهنا قد يبيع المصرف كل أو جزء من المباني التي يشغلها ثم يستأجرها من المشتري الجديد، مثل هذا الإجراء يولّد تدفقاً نقدياً كبيراً يمكن إعادة استثماره بأسعار الفائدة السائدة، كما يشكّل إضافة كبيرة لحقوق الملكية وبالتالي تقوية مركز رأس المال.

ج -مبادلة الأسهم بأوراق الدين: وتتم خاصة في الشركات المصرفية القابضة، فلنفرض بأن أحد المصارف قام بإصدار سندات عمومية فاقدة الامتياز بمبلغ 2 مليون دولار وبسعر فائدة 8% وسجلت بالدفاتر بالقيمة الاسمية، فإذا ارتفعت أسعار الفوائد، فإن قيمة السندات في السوق قد تهبط إلى 1 مليون، مما يشجع المصارف على شرائها بقيمتها السوقية، وبالتالي إزالة مبلغ 2 مليون من الدين في الميزانية العمومية، ويكون المصرف قد استطاع تقوية رأسماله.

المبحث الثاني

مشكلات تحديد وقياس كفاية الأموال الخاصة للمصارف في ظل معايير بازل

بدأت المصارف الأوروبية بتطبيق برامج بازل 2 منذ خمس سنوات ، إلا أن المصارف المركزية في الشرق الأوسط والسلطات التنظيمية الأخرى لم تصدر بعد أي تعليمات محددة وشاملة تَتعلق ببازل 2، واكتفت ببعض التوجيهات الرئيسية فيما يخص احتياجات رأس المال وإدارة المخاطر.

لقد أدركت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية (Committee on Banking Regulations and Supervisory Practices) أن هناك صعوبة تواجه المصارف في الشرق الأوسط في تنفيذ برامج بازل 2 وكيفية قياس كفاية رأس المال، بالإضافة إلى التكلفة العالية المرتبطة بذلك، نتيجة لهذا وضعت اللجنة عدة مداخل لكل من أخطار الائتمان والتشغيل وال سوق بحيث يمكن للمصارف من خلالها أن تختار ما تريد ابتداءً من السهل والبسيط حتى المتطور والمعقد.

حيث أظهرت إحصائيات هذه المصارف بأن 13 % فقط من الأصول المصرفية الكليّة سينتقل إلى بازل2 في نهاية عام الـ 2006م، وهذا الرقم سيزداد بشكل كبير للفترة الممتدة بين 2007-2009 حيث أنه من المتوقع أن تغطى 89 % من الأصولِ المصرفية من قبل بازل 2 بعدها سيزداد هذا الرقم بشكل تدريجي إلى 92 % في الفترة الممتدة من 2010-2015.[1]

أولاً: رأس مال المصرف وعلاقته بالمخاطرة:

يرجع تشعب المخاطر المصرفية أساساً إلى التغير الذي طرأ على مصادر إيرادات المصارف، والتي لم تعد مقصورة على الهامش المحقق لفروق أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بل يمكن القول بأن إيرادات المصارف من رسوم وعمولات تنمو باستمرار على حساب الإيرادات من فارق سعر الفائدة.[2]

ومما لا شك فيه أن المصارف لا تعمل بدون خطوط دفاعية مقابل تعرضها للمخاطر، ومن بين هذه الدفاعات: جودة الإدارة Quality Management، والتنويع Diversification من خلال تنويع المحافظ والتنويع الجغرافي، وضمان الودائع Deposit Insurance، وأخيراً رأس مال المصرف والذي يعتبر وسيلة الدفاع الأخيرة عندما لا تفي وسائل الدفاع لمواجهة الخسائر.[3]

---

1 Gabriel Habib, principal consultant at business management consultancy Molten," International convergence of capital Measurement and capital standards" **www. GH.com.**

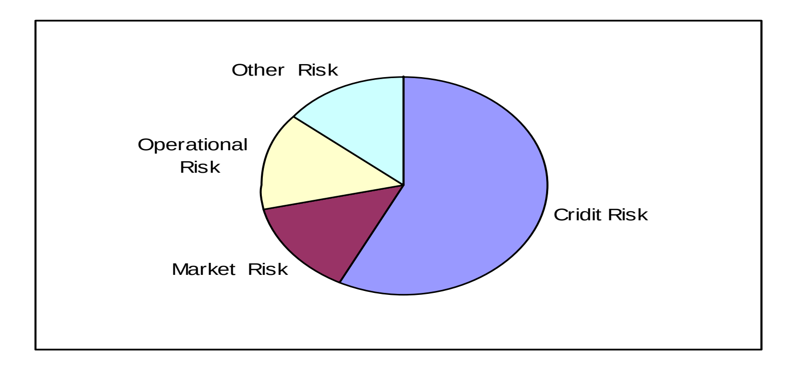
2 المصرف الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، "الرقابة على المخاطر المصرفية في إطار رؤية لجنة بازل"، العدد(1) المجلد(12) ص 23 .

3 د. الشماع، خليل، 2006م، " تحليل وتقيم أداء المصرف (ورشة عمل)" ، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، دمشق، الفترة 12-23 /2006/11.

أما عن أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، فقد أوضحت لجنة بازل مجموعة من المخاطر التي تتعرض لها فعاليات المصرف، وركّزت اللجنة على ثلاثة أنواع من المخاطر بخطوطها الرئيسية وهي المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية. كما تركت الباب مفتوحاً للأنواع الأخرى من المخاطر تحت بند مخاطر أخرى شملت مخاطر الدولة و المخاطر القانونية و مخاطر التحويل. (انظر الشكل /5/ أدناه).

الشكل/5/

المخاطر المصرفية



ويمكن إيجاز مدلولات بعض أهم هذه المخاطر كما يلي: [1]

مخاطر ائتمانية (Credit Risk) : تنشأ عن الخسائر المالية المحتملة الناتجة عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع المصرف، وما ينشأ بسبب ذلك من خسائر القروض Loan Losses المتمثلة بالديون المشطوبة وتأخير التسديدات. وسوف يركز الباحث في الفصل الثاني من البحث على أهمية كفاية رأس المال في امتصاص واستيعاب هذه المخاطر ضمن إطار السياسة الائتمانية.

مخاطر السوق (Market Risk) : وتنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع، ويتضمن هذا النوع من المخاطر مايلي :

- مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk): تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الفائدة.
- مخاطرة سعر الصرف(Exchange Risk): تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الصرف بسبب التعامل بالعملات الأجنبية.

المخاطر التشغيلية أو العاملة(Operating Risk) : تنشأ عن المشاكل المتعلقة بأداء خدمات المصرف للعملاء، أو التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، أو نتيجة لأحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة.

[1] د. حشاد، نبيل، 2004م، "إدارة المخاطر المصرفية" ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد30، ص 51.

مخاطر السيولة (Liquidity Risk) : تنشأ عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.

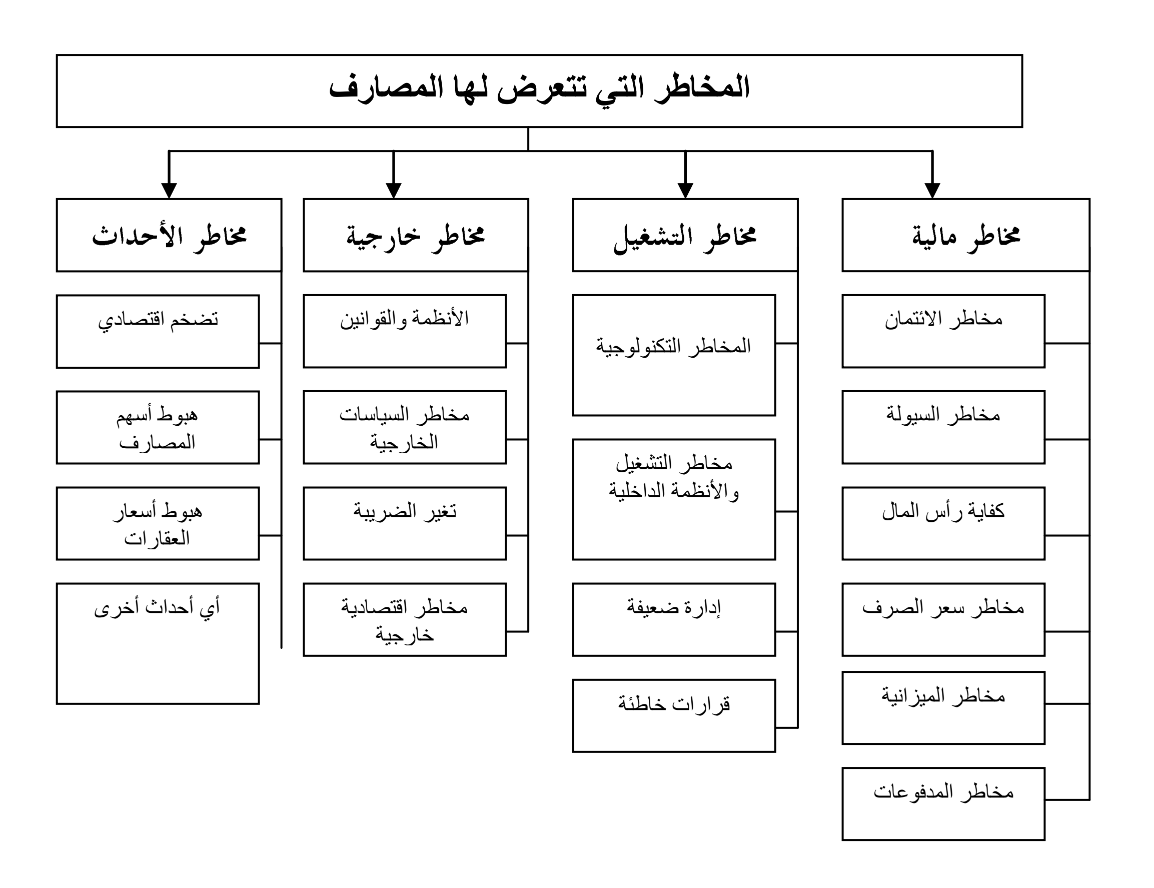
مخاطر الالتزام(Compliance Risk) : تنشأ عن الإخلال أو عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة.

مخاطر الاستراتيجية(Strategic Risk) : تنشأ عن اتخاذ قرارات خاطئة أو سوء تنفيذ استراتيجيات المصرف.

مخاطر السمعة (Reputation Risk) : تنشأ عن تكوّن صورة سيئة عن المصرف لدى الرأي العام.

مخاطر المدفوعات / التسويات (payments/settlements exposure): تتمثل في مدى قدرة المصرف على تسديد التزاماته اليومية الصافية تجاه المصارف الأخرى أو على صعيد التسويات الدولية لتلك الالتزامات. (الشكل /6/ يبين تصنيفات المخاطر المصرفية).

الشكل /6/



المصدر: إعداد الباحث.

إن الإرشادات العامة لأوزان المخاطر تقسم الأصول بالميزانية العمومية إلى أربع مجموعات رئيسية هي:[1]

المجموعة Group	وزن المخاطرة Risk Weighting
مطلوبات من الحكومة المحلية	صفر
مطلوبات قصيرة الأجل من المصارف الأخرى	%20
قروض بضمان عقاري للمالك أو الشاغلين	%50
القروض المضمونة بضمانة عقارية أولى بملكية سكنية	%50
مطلوبات أخرى من القطاع الخاص	%100

ويمكن لكل دولة أن تعدّل قواعد بازل وفقاً لظروفها الخاصة. ففي المملكة المتحدة مثلاً تعطى قروض المصارف للسلطات المحلية وزن مخاطرة 20%

والجدولين / 3 ، 4/ يوضحان أوزان المخاطرة حسب تفصيل أصناف الموجودات داخل الميزانية العمومية، ومعاملات تحويل الائتمان للفقرات من خارج الميزانية إلى داخل الميزانية.

[1] د. عبدالله، خالد أمين ، 2006م، " إطار إدارة المخاطرة الائتمانية - قياس المخاطر الائتمانية"، ترجمة السلسلة البريطانية BPP Financial Publishing ، الأكاديمية العربية للملوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص75.

الجدول /3/

ترجيح المخاطرة حسب أصناف الموجودات داخل الميزانية العمومية

درجة المخاطرة	التبويب	الموجودات
صفر %	أ) ب) ج) د)	-النقدية.[1] -المطلوبات من الحكومات والمصارف المركزية، مقوّمة بالعملة الوطنية وممولة بها. -المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول (OECD)[2] ومصارفها المركزية. -المطلوبات المعززة بضمانات نقدية، أو الأوراق المالية للحكومات المركزية في دول (OECD)، أو مضمونة من قبلها.
20 %	أ) ب) ج) د) هـ)	-المطلوبات من مصارف التنمية متعددة الجنسية (مثل المصرف الدولي (IBRD) ومصرف التنمية الأفريقي (AFDB) ومصرف التنمية الآسيوي (ASBD) ومصرف الاستثمار الأوربي (EIB) والاتحاد الدولي لمصارف التنمية (IADB)، والمطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك المصارف. -المطلوبات من المصارف المسجلة في (OECD) والقروض المضمونة من قبل المصارف المسجلة في (OECD)[3] . -المطلوبات من المصارف المسجلة في أقطار خارج (OECD) والتي تبقى من استحقاقها أقل من سنة واحدة، والقروض المضمونة من قبل المصارف المسجلة خارج (OECD) والتي تبقى من أجلها أقل من سنة واحدة. -المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في (OECD) باستثناء الحكومة المركزية، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات. -الفقرات النقدية برسم التحصيل.

Sources: Basel Committee on Banking Supervision, July 2004, Implementation of Basel II: Practical Considerations, Bank of International Settlement. P40-60

1 يمكن أن تشمل (حسب قرار السلطات المحلية) على السبائك الذهبية في صناديق المصارف.

2 تشتمل OECD الدول ذات العضوية الكاملة فيها، أو تلك التي عقدت اتفاقيات إقراض خاصة مع صندوق النقد الدولي، ومرتبطة بترتيبات الصندوق للإقراض. (Organization for Economic Corporation and Development, OECD)

3 نالت القروض التجارية المضمونة من قبل هذه المؤسسات أوزاناً متدنية لذلك الجزء من الدين المضمون بالكامل، كما نالت القروض المضمونة جزئياً بالنقدية أو الأوراق المالية والمصدرة من الحكومة المركزية في OECD وزناً متدنياً للجزء المضمون من القرض.

تابع الجدول /3/: أوزان المخاطر، حسب الأصناف للموجودات داخل الميزانية العمومية

درجة المخاطرة	التبويب	الموجودات
%50	أ)	-القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض أو المؤجرة.
%100	أ)	-المطلوبات من القطاع الخاص.
	ب)	-المطلوبات من المصارف المسجلة خارج (OECD) باستحقاقات متبقية تزيد على السنة الواحدة.[1]
	ج)	-المطلوبات على الحكومات المركزية خارج (OECD) (ما لم تكن مقوّمة بالعملة الوطنية وممولة بها)
	د)	-المباني والآلات والمعدات، وغيرها من الموجودات الثابتة.
	هـ)	-العقارات والاستثمارات الأخرى (بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير الموحدة ميزانياتها).
	و)	-أدوات رأس المال المصدرة من قبل المصارف الأخرى (ما لم تكن مطروحة من رأس المال).
	ز)	-جميع الموجودات الأخرى.

Sources: Basel Committee on Banking Supervision, July 2004, Implementation of Basel II: Practical Considerations, Bank of International Settlement, p40-60

[1] المطلوبات على مصارف التنمية الأخرى من التي تسهم بها دول OECD يمكن أن تنال كذلك وزن 20%.

الجدول/4/

معامل تحويل الائتمان للفقرات من خارج الميزانية العمومية إلى الفقرات داخل الميزانية العمومية

الأدوات	معامل تحويل الائتمان
▪ بدائل الائتمان مثل الضمانات العامة للديون (بضمنها الاعتمادات المستندية القائمة لضمان القروض والأوراق المالية) والقبولات المصرفية (بضمنها التظهيرات التي تحمل طابع القبولات).	100%
▪ اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، والبيع، مع حق الرجوع، التي يتحمل المصرف فيها المخاطرة.	100%
▪ المشتريات المستقبلية للموجودات، والودائع الأمامية- الأمامية، والأسهم المدفوعة جزئياً التي تمثل التزامات مع سحب معين.	100%
▪ الفقرات المحتملة المرتبطة بمعاملات معينة (مثل سندات حسن التنفيذ أو الأداء، وحقوق شراء الأسهم، والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة)	50%
▪ تسهيلات إصدار الأوراق والتسهيلات المدورة للمؤسسات النفطية.	50%
▪ الالتزامات المشابهة ذات الاستحقاقات لغاية سنة في الأصل، أو تلك القابلة للإلغاء في أي وقت وبدون شروط.	50%
▪ الاعتمادات قصيرة الأجل، ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحنات البضاعة).	20%
▪ الالتزامات الأخرى (مثل التسهيلات الرسمية القائمة، وخطوط الائتمان) ذات الاستحقاقات التي تزيد على السنة الواحدة.	صفر%

Sources: Basel Committee on Banking Supervision, July 2004, Implementation of Basel II: Practical Considerations, Bank of International Settlement. 40-60

ثانياً: طرق تحديد وقياس كفاية رأس المال في المصارف:

1- قياس حجم رأس المال المصرفي:

يوجد عدة مقاييس لحجم رأس المال المصرفي تتفاوت حسب الهدف من التعريف وما يقدمه للجمهور من معلومات:[1]

1 - رأس المال بالقيمة الدفترية، أو بحسب القواعد المقبولة قبولاً عاماً Book or GAAP Capital:

بحيث أن أغلب الموجودات والمطلوبات المصرفية تقيّد بالدفاتر في وقت حيازها أو إصدارها، وعليه فإن:

القيمة الدفترية لرأس مال المصرف = القيمة الدفترية للموجودات – القيمة الدفترية للمطلوبات

وهي تساوي أيضاً:

= القيمة الاسمية لحقوق الملكية + الأرباح المحتجزة + فائض رأس المال + احتياطيات خسائر القروض وخسائر الإجارة.

والقيمة الدفترية هي المعمول عليها في القياس لدى الكثير من الإدارات المصرفية، غير أن تقلبات قيم القروض والاستثمارات في السوق تجعل القيمة الدفترية لرأس المال المصرفي مقياساً غير دقيق عن مدى تعرض المصرف للمخاطر.

2 - رأس المال حسب ما تحدده السلطات الرقابية Regulatory Accounting Principles (RAP):

وهو على النحو التالي:

رأس المال الرقابي= حقوق ملكية المساهمين (الأسهم العادية+ الأرباح المحتجزة+احتياطيات حقوق الملكية) +(الأسهم الممتازة الدائمة) + (احتياطيات الديون المعدومة وخسائر القروض وخسائر الإيجارات) + (السندات العمومية فاقدة الامتياز التي تتحول إلزاماً لأسهم عادية) + (الفقرات المتنوعة مثل حقوق الأقلية + المساهمات في الشركات التابعة).

3 - رأس المال بالقيمة السوقية Market Value Capital (MVC):

تعتبر القيمة السوقية لرأس المال المصرفي الأكثر أهمية للمستثمرين والمودعين، وكل المهتمين برأس المال المصرفي. وهي تساوي:

القيمة السوقية لرأس المال المصرفي = القيمة السوقية للموجودات – القيمة السوقية للمطلوبات.

وباستخدام القيمة السوقية للسهم الواحد بالسوق فإن القيمة السوقية لرأس المال المصرفي تساوي :

= القيمة السائدة بالسوق للسهم الواحد القائم حالياً × عدد الأسهم المصدرة والقائمة حالياً.

[1] د. الشماع، خليل،2006م، " إدارة الموجودات والمطلوبات"، معهد التدريب المالي والمصرفي،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية، ص75.

ومن الواضح أن هذا المقياس يخضع للتقلبات السوقية يومياً، وهو صعب التطبيق بالنسبة للمصارف الصغيرة التي لا يتم تداول أسهمها بكثافة في السوق.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للمصرف يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان و مخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة. و بما أن المخاطرة السوقية قد تختلف من مصرف لآخر فقد تضمّنت مقترحات لجنة بازل طرقاً إحصائية لقياس هذه المخاطرة Value at risk models،وبالتالي تصبح نسبة الملاءة المصرفية الجديدة:

إجمالي رأس المال(شريحة1+شريحة2+شريحة3) / (الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + 12,5 × مقياس المخاطرة السوقية)

ومعنى ذلك الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة +(مقياس المخاطرة السوقية ×12.5) يجب أن تكون أكبر من إجمالي رأس المال بـ 12.5 مرة على الأكثر.[1]

وإذا كان مقترح بازل الجديد قد حافظ على منطق حساب المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة كنسبة بين الأموال الخاصة والمخاطر المترتبة وحصرها عند مستوى 8 %، فإنه طوّر طريقة قياس هذه المخاطر من خلال إدخال تغييرات جذرية مسّت معاملات ترجيح المخاطر، حيث أصبحت لا تتوقف على الطبيعة القانونية للمقترضين فقط، بل على نوعية القرض في حد ذاته، بالإضافة إلى اقتراح طرق جديدة لقياس الخطر (كما هي مبينة في الجدول /5/) والتي سيتطرق لها الباحث بشيء من التفصيل في مبحث لاحق.[2]

الجدول /5/

طرق قياس المخاطر

نوع المخاطرة	طريقة القياس
المخاطرة الائتمانية	1- طريقة معيارية (Standardized Approach) تستند إلى الطريقة المستخدمة حالياً مع بعض التعديلات ، خصوصاً فيما يتعلق بالاعتماد على مؤسسات التصنيف الائتماني. 2- طريقة مبسطة تستند إلى التقييم الداخلي من قبل المصرف لمخاطر الائتمان (Foundation Internal Rating Based Approach). 3 - طريقة متقدمة تستند إلى التقييم الداخلي من قبل المصرف لمخاطر الائتمان (Advanced Internal Rating Based Approach).

[1] د . حماد، طارق عبد العال،2003م، " التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال المصارف"، الدار الجامعية، مصر، ص167.

1 Basel Committee on Banking Supervision, The Internal-Rating Based Approach, Consultative Document, 31/5/2001 (BIS).

مخاطرة السوق	1- طريقة معيارية (Standardized Approach). 2- نماذج تقييم مطورة من قبل المصارف لقياس المخاطر (Internal Rating Approach)
المخاطرة التشغيلية	1- طريقة المؤشر الرئيسي (Basic Indicator Approach) وهي تستند إلى مؤشر معين يستخدم لقياس مخاطر التشغيل. 2 - طريقة معيارية (Standardized Approach) وهي تستند إلى تقسيم أنشطة المصرف إلى مجموعات مختلفة وتحديد المخاطر التشغيلية لكل منها. 3 - طريقة القياس الداخلي من قبل المصرف للمخاطر التشغيلية (Internal Measurement Approach).

Sources: Basel Committee on Banking Supervision, The Internal-Rating Based Approach, Consultative Document, 31/5/2001 (BIS).

ويمكن إيجاز تطور الصيغ الرياضية الخاصة بقياس رأس المال في المصارف بالجدول /6/:

الجدول /6/

الصيغ الرياضية الخاصة بقياس رأس المال المصرفي

اسم المقياس	الصيغة الرياضية	التاريخ	العيوب
نسبة الرفع المالي	رأس المال / الموجودات	1962	إنها لا تميز بين الأصول وفقاً لمخاطرها
نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة	رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطرة	1988 Basel 1 (%8)	إنها لا تتضمن مخاطر التشغيل [1]
نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة	رأس المال/ (المخاطرة الائتمانية + مخاطرة السوق+ المخاطرة التشغيلية)	2004 Basel 2 (%8)	إدخال كافة المخاطر الملحوظة

Sources: Basel Committee on Banking Supervision, The Internal-Rating Based Approach, Consultative Document, 31/5/2001 (BIS).

[1] د. حشاد، نبيل، 2004م، " دليلك إلى اتفاق بازل 2، المضمون، الأهمية، الأبعاد"،ج2، بيروت، ص37.

2- مدى كفاية رأس المال في المصارف السورية:

إن المصارف التي لديها محافظ قروض عالية المخاطر فإنها ستجد نفسها مضطرة لزيادة رأس مالها، بينما المصارف التي لديها محافظ قروض متدنية المخاطر سيكون لديها مجال لتخفيض رأسمالها الرقابي. و بناء عليه، فإن معايير بازل الجديدة سوف تشجع تفكك الوساطة (disintermediation) بالنسبة للتسليفات ذات التصنيفات المتدنية ، وتجدد الوساطة (reintermediation) بالنسبة للتسليفات ذات التصنيفات العالية. وتؤكد لجنة بازل على الحاجة إلى قيام المصارف بالحفاظ على حاجز رأسمالي والذي تحدده السلطة الرقابية المحلية. [1]

نتيجة لذلك وتماشياً مع الاتجاهات العالمية التي فرضت على صانعي السياسة المصرفية والمؤسسات الدولية لوضع العديد من القواعد والمعايير الرامية إلى تحقيق السلامة المصرفية الدولية لاسيما ما يتعلق بمعايير لجنة بازل لمعدل كفاية رأس المال ، فقد صدرت في سورية عدة قوانين وتشريعات لتفعيل دور القطاع المصرفي. وكان من جملة هذه القوانين قانون النقد الأساسي رقم / 23/ لعام 2002 الخاص بمصرف سورية المركزي والذي فعّل دور مجلس النقد والتسليف ووضع الأطر والقواعد للرقابة المصرفية التي أوكلت مهامها إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف التي تعمل من خلال توجيهات هذا المجلس. إضافة إلى القانون رقم / 28 / لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف المشتركة، وكذلك المرسوم التشريعي رقم /35 / لعام 2005 المتعلق بتأسيس المصارف الإسلامية.

لقد حرص مصرف سورية المركزي على تطبيق توصيات لجنة بازل بشيء من التمهل والتدرج، ضمن ما يوفره هذا الإطار من إمكانية لربط رأس مال المصرف بالأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، وإزاء ذلك تم إصدار التعليمات الخاصة بأنظمة الضبط الداخلي لدى المصارف السورية والحد الأقصى للتسليفات المسموح بها، واعتماد القواعد العامة للأخطار المصرفية والعملاء المتخلفين عن الوفاء، ووضعت التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة والائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، والقواعد العامة لإعداد البيانات المالية للأوضاع المصرفية. ولقد شملت هذه القرارات التعليمات التالية:

1 - القرار رقم (120/م ن/ب 4) تاريخ 2005/3/15 الذي حدّد واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العامة للمصرف في إدارة المخاطر.
2 - القرار رقم (74/م ن/ب 4) تاريخ 2004/9/19 الذي حدّد التوصيات والتعليمات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وواجبات مجلس إدارة المصرف وإدارته العامة في هذا المجال.
3 - القرار رقم (93/م ن/ب 4) تاريخ 2004/12/19 الذي حدّد المعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية وواجبات إدارة المصرف في هذا الشأن لناحية مسؤوليتها في وضع وتحديد

[1] Arnaud “de” Servigny, (2004), Olivier Renault , "Measuring and Managing Credit Risk", Published McGraw-Hill Professional,p8.

استراتيجية وسياسة واضحة لإدارة مخاطر الائتمان ومقدرة الإدارة العامة على إدارة هذه المخاطر وقياسها ومتابعتها.

4 - القرار رقم (106/م ن/ب 4) تاريخ 2005/2/13 الذي حدّد مسؤوليات وواجبات مجلس إدارة المصرف لجهة ادارة المخاطر التشغيلية وكذلك الأمر بالنسبة لمسؤوليات وواجبات الإدارة العامة ومقدرتها على تحديد وتقييم ومراقبة والعمل على التخفيف من هذه المخاطر. كما حدّد هذا القرار الطرق الممكن اتباعها لقياس المخاطر التشغيلية.

5 - القرار رقم (107/م ن/ب 4) تاريخ 2005/1/13، الذي بيّن واجبات ومسؤوليات مجلس ادارة المصرف وإدارته العامة في ادارة مخاطر سعر الفائدة والطرق المتّبعة لقياس هذه المخاطر.

لكن وبعد مرور خمس سنوات على صدور القانون رقم / 28 / لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف المشتركة ، وكذلك بعد سنتين على صدور المرسوم التشريعي رقم / 35 / لعام 2005 بتأسيس المصارف الإسلامية، لوحظ إحجام العديد من المصارف الكبرى وذات الانتشار العالمي والسمعة العالمية المرموقة عن المشاركة في تأسيس مصارف سورية كبيرة وذلك بسبب تحديد نسبة مشاركة المصارف الأجنبية بأقلية من أسهم رأس المال لا تتجاوز 49%، كما لوحظ أيضاً خلال السنوات القليلة الماضية ضآلة الحد الأدنى من رأسمال المصارف إذ سارعت معظم المصارف التي أحدثت إلى مضاعفة رأسمالها بصورة طوعية خلال سنتين من تأسيسها. ويكن أن نلحظ ذلك من خلال الجدول /7/ والشكل /6/ التي تبين الزيادة المستمرة في هيكلية رأس المال المصارف العامة والحكومية خلال الفترة 2003-2006.

الجدول /7/

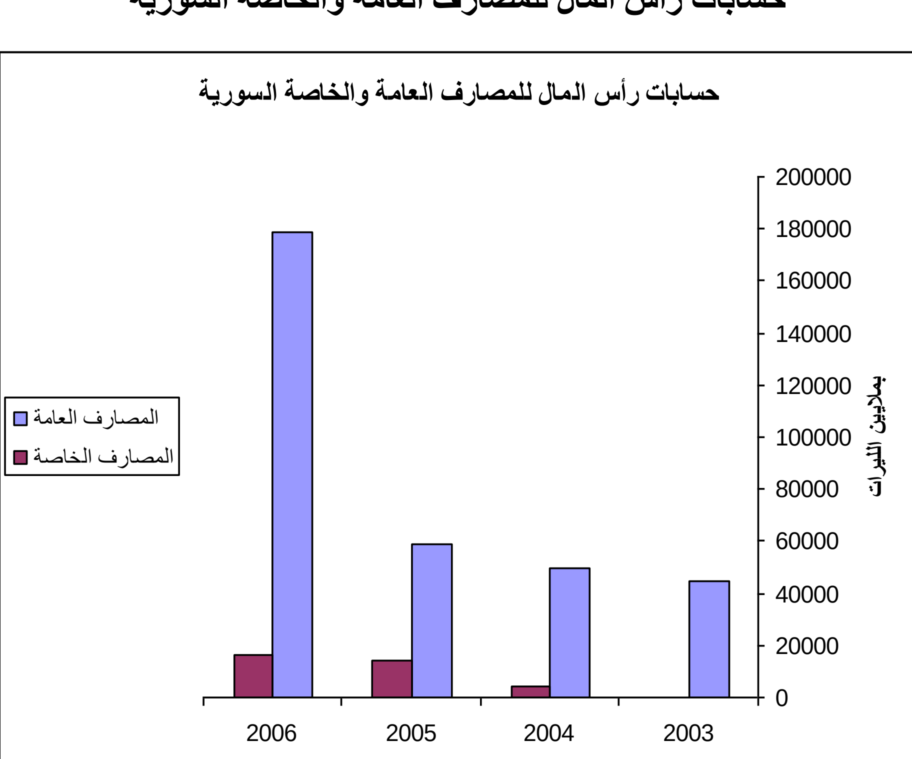
حسابات رأس المال للمصارف العامة والخاصة السورية
بملايين الليرات السورية

حسابات رأ س المال	2003	2004	2005	2006
المصارف العامة	44860	49348	58919	178670
المصارف الخاصة	0	4500	14217	16311

المصدر: مصرف سورية المركزي - النشرة الربعية 2006

الشكل /7/

حسابات رأس المال للمصارف العامة والخاصة السورية



وانطلاقاً من ذلك وبهدف توسيع مجال الخدمات المصرفية في سورية بحيث تسهم بشكل أكثر فاعلية في جذب الاستثمار الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية ، إضافة إلى تعزيز الملاءة المصرفية للمصارف وضمان قدرتها على الاستمرار في العمل بفاعلية، فقد رأى مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف ضرورة رفع نسبة المساهمة القصوى للمصارف العاملة والأشخاص الطبيعيين غير السوريين في المصارف الخاصة والمشتركة، الإسلامية منها والتقليدية، إلى 60% من رأس مال المصرف المراد إحداثه ، وكذلك رفع الحد الأدنى لرأسمال أي مصرف من المصارف التقليدية إلى 5 مليارات ليرة سورية، ورفع الحد الأدنى لرأسمال أي من المصارف الإسلامية إلى 10 مليارات ليرة سورية.[1]

كما تم بموجب المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2006 العمل على رفع رأسمال المصرف التجاري السوري إلى /70 / مليار ل.س بعد أن كان / 4 / مليارات ل.س، ويأتي ذلك تنفيذاً لمتطلبات

---

1 مصرف سورية المركزي، 2007/2/27، مشروع تعديل قانون المصارف العامة والخاصة.

"اتفاق بازل 2" وبالشكل الذي يحقق للمصرف التجاري السوري ملاءة أكبر ومردوداً أعلى على موجوداته وبالتالي قدرة أكبر على مواجهة الأخطار المحتملة.

وبتاريخ 2008/1/24 م أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم (253/م ن/ب4) المتضمّن التعليمات الخاصة بكفاية رأس المال والملاءة المصرفية التي تنسجم إلى حد كبير مع متطلبات لجنة بازل (2) لكفاية الأموال الخاصة والتي ربطت مستوى هذه الأموال لدى كل مصرف بالأخطار المصرفية التي يتعرض لها وما تشمله من مخاطر ائتمانية ومخاطر السوق بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية. ولهذه الغاية، فإن هذه التعليمات حدّدت مكوّنات رأس المال بشقيه الأساسي والمساند كما حدّد معدلات تثقيل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والتي تنسجم مع متطلبات بازل (2) لكفاية الأموال الخاصة. وضمن هذا السياق ألزم مصرف سورية المركزي كافة المصارف الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس المال إلى 8%.

الفصل الثاني

الائتمان المصرفي في ظل معايير بازل لكفاية رأس المال

الفصل الثاني

الائتمان المصرفي في ظل معايير بازل لكفاية رأس المال

مقدمة

سبق وأشرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى ماهية اتفاق بازل لكفاية رأس المال من خلال التركيز على الملاءة المصرفية وأهميتها في المصارف العربية والعالمية، ولكن السؤال كيف سينعكس ذلك على الائتمان المصرفي؟ وهل يوجد لدى المصارف سياسة تسليفية تعكس قدرتها على تحمّل مستوى معين من مخاطر التسليف وتحقق العائد المتوقع من جرّاء هذه المخاطر مع ضرورة المحافظة على نسبة كفاية رأس المال المقررة بـ 8% ؟

من المتوقع خلال السنوات القليلة القادمة أن تواجه المصارف تغيرات أساسية وملحوظة في إستراتيجيتها، خاصة في مجال ممارسات الإقراض، ويأتي ذلك نتيجة المتطلبات الجديدة لمعايير بازل حول كفاية رأس المال، حيث ستجد هذه المصارف نفسها أمام واقع جديد يقضي بضرورة التركيز أكثر على مخاطر الائتمان، وكذلك الحفاظ على قاعدة دخل ثابت ومتواصل، مع الأخذ بعين الاعتبار تثقيلات المخاطر في عمليات الإقراض، والتحكم بتغيير حركية رأس المال، وهذا كله يرتبط بشكل أساسي بضرورة تنويع المصارف لنشاطاتها إلى أبعد الحدود في إطار وضع منهجيات مختلفة للتحليل الائتماني وكذلك لتقييم المخاطر بشكل فعال.

إن اتفاق بازل 2 لكفاية رأس المال ليس كما يتصوره البعض يقتصر على حساب معدل كفاية رأس المال والالتزام به أو مجرد إضافة رأسمال لتغطية المخاطر الائتمانية والتشغيلية، ولكن اتفاق بازل 2 لكفاية رأس المال أعم وأشمل من ذلك بكثير، حيث أنه يتطلب إعادة هيكلية المصارف، وتطبيق منهجيات وتقنيات متطورة لإدارة المخاطر- وخاصة المخاطر الائتمانية- وهذا يستدعي تطبيق العديد من الأمور من أهمها حوكمة الشركات Corporate Governance وإدارة المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق...إلخ) باستخدام النماذج المتطورة، واستراتيجيات وسياسات واضحة لرأس المال وإدارة المخاطر، وهنا لا بد من سعي الحكومات لتحسين التصنيفات الائتمانية السيادية لدولها مما يشكل عاملاً أساسياً في تخفيض المخاطر على المصارف، وبالتالي تقليل الحاجة إلى رساميل إضافية لتدعيم معدلات كفاية رأس المال وفقاً لمعايير بازل الجديدة.[1]

[1] د. طوقان، أمية، 2006م، " رؤية المصارف المركزية للإصلاح المالي والمصرفي"، مؤتمر نحو قطاع مصرفي حديث رؤية وطموحات، دمشق 10-21 /11/ 2006.

انطلاقاً من أهمية ما سبق سيتطرق الباحث في هذا الفصل إلى دراسة الائتمان المصرفي في ظل معايير بازل لكفاية رأس المال، من خلال دراسة السياسة الائتمانية للمصارف والعوامل المؤثرة فيها، وتقييم المخاطرة الائتمانية للمصارف، ثم التطرق إلى دور كفاية رأس المال في الحد من المخاطرة الائتمانية.

المبحث الأول

السياسة الائتمانية للمصارف

مع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها، ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليفها مقابل فائدة، وأصبح المودع يتلقى فائدة على ودائعه بعد أن كان يدفع عمولة إيداع، وهكذا انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

يعتبر التسليف المصرفي النشاط الأكثر أهمية من بين أنشطة المصارف التجارية، وذلك لكون قروض العملاء تمثل الجزء الأهم من بين موجودات كل مصرف تجاري، و بالتالي فهي المصدر الأكثر أهمية في تشكيل دخله. ومن منطلق هذه الأهمية حرصت المصارف على تخطيط سياساتها التسليفية بكل عناية، واهتمّت بوضع أسس و معايير محددة للتسليف بهدف المحافظة على جودة موجوداتها الاستثمارية وتقليل خسائرها من الديون المعدومة إلى أدنى حد ممكن، وبذلك أصبح يترتب على كل مصرف رسم سياسة معينة للإقراض يبيّن فيها كيفية استخدام الأموال والأسس والمعايير التي تبنى عليها قرارات الإقراض، كما ينظم بواسطتها حجم وتركيب القروض ومتابعتها قياساً بالسياسة المرسومة لها.

وعلى هذا الأساس يجب أن تشكّل السياسة الائتمانية الإطار العام والدليل الذي يسترشد به مسؤولي التسهيلات للمحافظة على التوازن بين نوعية وكمية الائتمان لتحقيق أهداف المصرف التي تتمثل بالدرجة الأولى بتحقيق الربحية، مع درجة مقبولة من المخاطر ، والمحافظة على نوعية جيدة لمحفظة الإقراض، وذلك وفق المعدلات التي يتم وضعها ضمن الخطة الإستراتيجية.

أولاً: الائتمان المصرفي: تعريفه- أنواعه:

منذ نشأة المصارف التجارية ونشاطها التسليفي يخضع للمزيد من قيود الجهات الرسمية القانونية والتنظيمية الهادفة لضبط هذه التسليفات ضمن حدود معينة، وذلك لقناعة تلك الجهات بأهمية عملية التسليف وأثرها في الاقتصاد القومي، وفي حقوق المودعين أيضاً. إلا أنه لم تنجح تلك القيود المتعددة إلا في فرض الرقابة الكميّة على الائتمان، و لم تستطع فرض رقابة نوعية عليه، لأن مثل هذه القيود والتنظيمات المفروضة لم تهدف بالدرجة الأولى إلى إعطاء جواب عن الأسئلة المتعلقة بسلام ة ومتانة وربحية القروض المصرفية، كما أنها لم تهدف إلى إعطاء جواب بخصوص أنواع القروض و أحجامها ومددها المناسبة.

1- تعريف الائتمان المصرفي :

للائتمان تعريفات كثيرة يعتمد كل منها على وجهة نظر معينة أو يؤكد كل منها على نقطة أو جانب معين. إذ يمكن تعريف الائتمان على أنه:

" قابلية الحصول على الأموال مقابل التسديد في المستقبل وفق شروط يتفق عليها بين الدائن والمدين"، فالتعريف هنا يؤكد على جانب "القابلية".[1]

كما يمكن تعريفه على أنه:

" التبادل الحالي للبضائع والخدمات والممتلكات (أو الحقوق فيها) مقابل دفع القيمة المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل"، فالتعريف هنا يؤكد على عامل " الوقت".[2]

ويمكن تعريف الائتمان تعريفاً ثالثاً على أنه واسطة للتبادل (وبما يشابه النقود) يستعمل لشراء البضائع والخدمات. والتعريف هنا يؤكد على أدوات الائتمان أو وظائفه.

مما سبق، فإن الائتمان المصرفي هو " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد. "[3]

---

[1] د. الشماع، خليل، 2006م، " إدارة التحصيل والقروض المتعثرة" ، الأكاديمية العربية لعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، دمشق، الفترة 3-2006/9/14، ص238 .

[2] Alexander Hener,(2005), "Credit Risk Management in the Automotive Industry: Structuring of Loan", Published DUV,p67.

[3] خطيب، منال، "تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ص4.

كما يمكن تعريف القروض المصرفية بأنها: " تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بـ" التسهيلات الائتمانية" Facilities لاحتوائها على مفهوم الائتمان والتسليف.[1]

إلا أن التسهيلات المصرفية اصطلاح أعم وأشمل من اصطلاح القروض Loans لأنها تشمل القروض والكفالات و الحسابات الجارية المدينة والاعتمادات المستندية والقبولات وحسم الإسناد التجارية و تعهدات التصدير.... فالكفالة على سبيل المثال ليست قرضاً عند توقيعها غير أنها قد تتحول إلى الحساب الجاري للعميل فيما لو اضطر المصرف إلى تسديد مبالغ معينة عوضاً عن العميل المكفول.

وهكذا يكون التسهيل الائتماني واحداً من اثنين:[2]

1 - مبلغ محدد من المال يُتفق عليه، ويضعه المصرف تحت تصرف العميل لاستخدامه في غرض محدد ومعلوم للمصرف، وفي الحدود والشروط والضمانات الواردة بتصريح التسهيل الائتماني خلال مدة سريانه.

2 - تعهد يصدر من المصرف بناءً على طلب العميل لصالح طرف آخر (المستفيد) لتحقيق غرض معين، ولأجل محدد، كما هو الحال في خطاب الضمان.

وهناك جملة من التعريفات ذات العلاقة بالائتمان المصرفي أو المشتقة منه:[3]

1 - الجدارة الائتمانية Credit-Worthiness: هي قابلية الحصول على الائتمان، وكلما تحسنت الجدارة الائتمانية للمقترض كلما استطاع زيادة الحصول ما يحصل عليه من ائتمان من المصرف.

2 - خط الائتمان Lin of Credit: وهو أقصى مقدار من الائتمان يمنحه المقرض، أي سقف الائتمان.

3 - المعاملة الائتمانية Credit Transaction: وهي المعاملة القائمة على أساس دفع القيمة المقابلة في المستقبل.

---

1 عبد الحميد، عبد الطيف، 2000م، " المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص103.

2 د.عبدالله، خالد أمين ، 2006م، " إطار إدارة المخاطرة الائتمانية"، ترجمة السلسلة البريطانية BPP Financial Publishing ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص3.

3 د. الشماع، خليل، 2006م، " إدارة التحصيل والقروض المتعثرة" ، الأكاديمية العربية لعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، دمشق، الفترة 3- 2006/9/14، ص240.

4 - أداة الائتمانCredit Instrument: وهي ورقة أو وثيقة توضح وتبيّن التزامات المقترض وحقوق المقرض.

5 - المنشأة الائتمانية Credit Institution: هي تلك المنشأة التي تتعامل بالمعاملات المالية فهي نوع من أنواع المنشآت المالية.

6 - النظام الائتماني Credit System: يتضمن هذا النظام مجمل العمليات المتعلقة بالإقراض والاستقراض والمنشآ ت التي تسهل انجازها، والمعاملات الائتمانية وأسواق الائتمان، والقوانين والتقاليد الائتمانية المتعلقة بمنحه وتحصيله.

7 - المخاطرة الائتمانية Credit Risk: يتضمن الائتمان في كل الأحوال تأجيل الدفع أو الوعد بالدفع في المستقبل، وعادة لا يقبل المقرض وعد المقترض بالدفع ما لم يكن واثقاً من أن الدفع سيتم فعلاً في المستقبل. فالمخاطرة الائتمانية هي احتمال عدم تسديد المقترض لالتزاماته أو تأجيل التسديد وبما لا يتفق مع شروط القرض. وتسمى كذلك مخاطرة النكول Default Risk.

2- أنواع الائتمان المصرفي:

للائتمان المصرفي أنواع كثيرة يمكن تبويبها بموجب عدد من الأسس والقواعد:

- **استحقاق الائتمان:** تتنوع التسهيلات الائتمانية إلى تسهيلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.. وعادة يحدد الأجل القصير بسنة واحدة فما دون، والأجل المتوسط بين سنة واحدة وثلاث أو خمس سنوات، والأجل الطويل فيما زاد عن ذلك. وفي المصارف التجارية تغلب عادة التسهيلات القصيرة ومتوسطة الأجل بينما تكاد تنعدم لديها التسهيلات طويلة الأجل خشية عدم تمكنها من استرداد قيمة هذه التسهيلات.
- **استعمالات الائتمان:** يصنف الائتمان إلى ثلاثة أنواع تبعاً لاستعمالاته: ائتمان إنتاجي وائتمان استهلاكي وائتمان للمضاربة.
- **القطاع الاقتصادي:** يستند هذا التقسيم إلى القطاع الاقتصاد ي الذي يعمل فيه المقترض: مثل الائتمان الزراعي والائتمان الصناعي والائتمان التجاري والائتمان العقاري.
- **مصدر الائتمان:** إن الائتما ن المباشر هو ذلك الائتمان الذي يتم بدون توسط المنشآت الائتمانية(ومنها المصارف)، ولكن كثيراً من منشآت الأعمال تفضل توسط المنشآت الائتمانية لأن ذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة الائتمان أو سعر الفائدة ويسمى حينئذ ائتماناً غير مباشر.
- **الضمانة:** الائتمان نوعان من حيث الضمانة: ائتمان مضمون وائتمان غير مضمون.[1]

[1] قد تكون التسهيلات الائتمانية بضمان كمبيالات محلية أو خارجية، أو بضمان أوراق مالية(أسهم وسندات)، أو بضمان بضائع، أو بضمان شهادات الاستثمار، أو بضمان ودائع لأجل أو بإخطار أو ودائع التوفير.

فالمصرف التجاري قد يمنح عميله الذي يثق فيه قروضاً بدون ضمانات معتمداً في ذلك على قوة ومتانة مركزه المالي وسلامة نتائج أعماله وحسن سمعته.

- **التسديد:** قد يكون التسديد بقسط واحد وقد يكون بأقساط متتالية تتساوى أو تتفاوت في مبالغها.
- **بيعية الائتمان:** الائتمان نوعان من حيث البيعة Marketability إذ قد يكون الائتمان على شكل قروض أو على شكل استثمارات. وبينما لا يمكن في الأحوال الاعتيادية بيع القروض في الأسواق المفتوحة فإن الاستثمارات - التي تأخذ شكل أدوات المديونية - هي ائتمان قابل للتسويق لأنها مجموعة متنوعة من أدوات الملكية والمديونية متى أراد حاملها ذلك.
- **نوع المقترض:** الائتمان أربعة أنواع من حيث نوع المقترض، فقد يكون المقترض القطاع العائلي(بما فيه الأفراد) أو قطاع الأعمال (بغض النظر عن ملكية المنشأة أو القطاع الذي تعمل فيه) أو القطاع الحكومي (المركزية والمحلية والبلديات) أو القطاع الأجنبي (بما فيه المنشآت المالية وغير المالية).

ثانياً: تعريف السياسة الائتمانية ومكوناتها:

تعرّف السياسة الائتمانية للمصارف Bank Credit Policy : بأنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة منح التسهيلات الائتمانية من حيث تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها(الحدود)، وأنواعها، وآجالها الزمنية، وشروطها.[1]

هناك جملة من القرارات التي يجب أن يتخذها المصرف عند رسم سياسته الائتمانية، وتعتبر من مكونات تلك السياسة: [2]

أ - **المنطقة:** يساهم المصرف التجاري بما يقدمه من تسهيلات ائتمانية في خدمة قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، لذلك لابد من أن يراعي المصرف حدود المنطقة التي يلبي فيها طلبات القروض، ويعتمد ذلك على حجم الموارد المالية للمصرف، ومدى انتشار فروع المصرف، وحجم طلبات الاستقراض، وخطة الائتمان..

ب - **الاستحقاق:** كما نعلم أنه كلما ازداد أجل القرض كلما ازدادت مخاطرته الائتمانية، وبالتالي فإن القروض طويلة الأجل لا تتمتع بنفس سيولة القروض القصيرة الأجل، فالمصرف الذي يقرض لمدة أقصاها ثلاثة أشهر مثلاً سيواجه ضرورة تجديد جزء من قروضه لآجال متتالية. ويرتبط أجل القروض بمستوى النشاط الاقتصادي، ففي فترات الانتعاش الاقتصادي وزيادة طلبات الاستقراض تقوم المصارف بتقليل آجال قروضها،

---

1 السيسي، صلاح الدين حسن ، 2004م، " قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي،الاعتمادات المستندية، الضمانات المصرفي" دار الفكر العربي، القاهرة ، ص 20.

2 د. الشماع، خليل، 2006م، " إدارة التحصيل والقروض المتعثرة"، معهد التدريب المالي والمصرفي،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي،ج1، ص 248، دمشق، الفترة 3-14 /9/2006.

بينما تزيد من تلك الآجال في فترات انخفاض الطلب على القروض تشجيعاً للاقتراض وتخفيفاً من شروطه.

ت - **التخصص والتنوع:** لا بد من تحقيق درجة من التنوع في القروض التي يمنحها المصرف عند رسم سياسته الائتمانية لأن التنوع يقلل من المخاطرة، ومثل هذا التنوع يخالف مبدأ التخصص في منح القروض لقطاعات معينة أو مجموعة من منشآت معينة دون أخرى، عندها يضطّر المصرف لتقوية احتياطاته الأولية والثانوية وتنويع استثماراته، وزيادة عدد فروعه ليوازن بها تخصصه القطاعي.

ث - **القروض المشتركة(Syndicated Loans):** أي المشاركة مع مصارف أخرى في منح القروض الكبيرة التي تفوق النسبة القانونية إلى مجموع رأس المال المصرفي. وعادة تقوم المصارف برفض مثل هذه الطلبات للقروض الكبيرة، أو تطلب من المصرف المركزي بالسماح لها بالخروج عن النسبة القانونية المحددة من رأس مال المصرف والتي يبقى المصرف مقيّداً بها في منح قروضه.

ج - **سعر الفائدة ومستويات الرسوم الأخرى:** توضح السياسة الائتمانية حدود أسعار الفائدة والرسوم الأخرى التي تستوفيها المصارف من عملائها المقترضين وذلك حسب نوع القرض، ويعتمد تحديد أسعار الفوائد والرسوم على عدة عوامل:

- تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطات الأولية.
- تكلفة الحصول على الودائع من المودعين.
- المخاطرة التي يتحملها المصرف عند الإقراض.
- تكلفة الأعمال الإدارية المرتبطة بمنح القروض وتحصيلها.
- علاقة العميل المقترض بالمصرف.
- المنافسة فيما بين المصارف، وبينها وبين المنشآت المالية الوسيطة.

ح - **خط الائتمان ومجموعة التسهيلات:** ونقصد بخط الائتمان ذلك الاتفاق الذي يخوّل المصرف بتقديم القروض للمقترض بما لا يزيد على مقدار معين وخلال فترة معينة (شهر- 3 أشهر- 6 أشهر) لا تتجاوز عادة 12 شهراً. وبناء على ذلك تحدد المصارف عادة مجموعة من التسهيلات بأشكال متعددة كالحساب المكشوف وخصم الأوراق التجارية والسلف المباشرة والكفالات المصرفية ولأغراض كثيرة مثل فتح الاعتمادات وتخليص المستندات.

خ - **الضمانة:** استمراراً لهدف التبسيط وتسهيل عملية التسليف، وتقليل المخاطر من خلال وضع معايير محددة، يتوجب أن تتضمن سياسة التسليف (Loan Policy) مواصفات

للضمانات المقبولة، ومعايير للملاءة. فإذا كان من متطلبات هذه السياسة أن تكون بعض القروض لقاء ضمانات، فإن مسؤولي التسليف يجب أن يكونوا على بيّنة مما يمكن اعتباره ضمانة مقبولة، وما لا يمكن قبوله كضمانة. وبالتالي لابد من تحديد طبيعة الضمانة وأنواعها، ونسبة القروض إلى الموجودات المرهونة (حسب أنواعها) وإجراءات مراقبة الضمانة لئلا تنخفض قيمتها خلال مدة القرض.

د ـ **نسبة القروض إلى الودائع:** لا مانع من زيادة نسبة القروض إلى الودائع لتحقيق الأرباح شريطة أن لا يتم ذلك على حساب جزء من الاحتياطات الأولية والثانوية. ومن هذا المنطلق فإن المصارف مسؤولة اجتماعياً واقتصادياً عن تلبية طلبات الإقراض بعد مراعاتها حدود رأسمالها وسيولتها وسياساتها الأخرى.

ذ ـ **حجم القرض:** ويعتمد ذلك على العلاقة المتبادلة بين العميل ومصرفه، فهناك حالات يقوم المصرف بها بتشجيع عميله على زيادة حجم القرض عندما تكون الجدارة الائتمانية للعميل سليمة، والعكس صحيح في حالة طلب العميل لقرض يزيد عن حاجاته عندها يتوجب على المصرف دراسة وتحليل الائتمان وتحجيم القرض المطلوب.

ر ـ **صلاحيات الإقراض:** بتحديد صلاحية كل موظف مسؤول عن عملية الإقراض من أصغر موظف حتى المدير العام. حيث تزداد سعة الصلاحيات خاصة في المصارف التي تعتمد اللامركزية في أعمالها.

ز ـ **تعليمات المصرف المركزي:** تُصدِر المصارف المركزية تعليمات وقيود متنوعة يكون الغرض منها تنظيم عملية منح التسهيلات الائتمانية وصيانة أموال المودعين من سوء الاستعمال، نذكر منها على سبيل المثال:

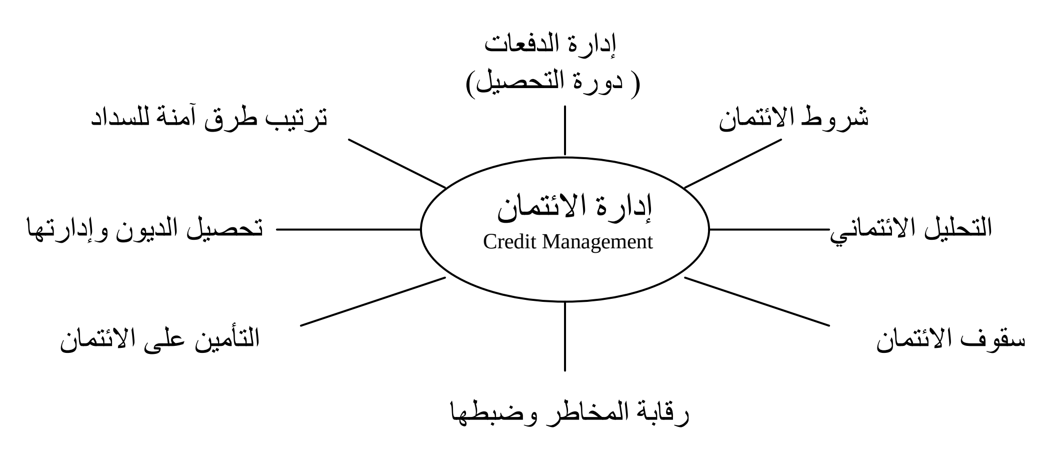
- لا يجوز لأي مصرف أن يسلف أي شخص أو يخصص اعتماداً له أو يمنحه كفالة مالية أو يجري له أي معاملة مالية بمبالغ يزيد مجموعها على نسبة معينة من رأسماله، وذلك على أن لا يتجاوز مجموع التسهيلات غير المضمونة الممنوحة من قبل المصرف لجميع عملائه نسبة معينة أيضاً من رأس مال المصرف أو الودائع.
- يمكن زيادة النسب أعلاه بموافقة المصرف المركزي إذا كانت الزيادة مضمونة بودائع وحوالات الخزينة، أو سندات مضمونة من قبل وزارة المالية، أو بأي ضمان يراه المصرف مناسباً.
- يحق للمصرف المركزي عند الضرورة أن يحدد أو يرفض التسهيلات المشار إليها أعلاه إلى أشخاص أو منشآت معينة بموجب قرار خاص.

- معاملة مؤسسات وشركات القطاع العام معاملة خاصة فيا يتعلق بالحدود الائتمانية.
- لا يجوز لأي مصرف عامل أن يشتري أو يستثمر أمواله في أسهم لمصرف آخر، أو أن يمنح سلفة أو اعتماد مقابل ضمان أسهمه، أو أن يمنح سلفة أو اعتماد غير مضمونين لأي عضو من أعضاء مجلس إدارته، أو لأي منشأة يكون لأي عضو من أعضاء مجلس إدارته مصلحة فيها دون موافقة مسبقة من المصرف المركزي.
- تحديد القروض للوسطاء في الأسواق المالية (أي تحديد نسبة القيمة السوقية للضمان إلى مجموع القروض الممنوحة).

والشكل رقم / 8/ يلخص لنا عناصر إدارة الائتمان المصرفي وكافة الجوانب المرتبطة بها والتي يبق وتمّت الإشارة إليها.

الشكل / 8 /

عناصر إدارة الائتمان المصرفي



المصدر: د. عبدالله، خالد أمين ، 2006م، " إطار إدارة المخاطرة الائتمانية"، ترجمة السلسلة البريطانية BPP Financial Publishing ، الأكاديمية العربية للملوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص20.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية للمصارف:

لا يستطيع أي مصرف تحقيق أهدافه بدون أن يرسم سياسته الائتمانية، وقد تكون السياسة الائتمانية مدونة أو غير مدونة، والمصارف الصغيرة لا تكتب سياستها الائتمانية وغالباً ما تقلد المصارف المراسلة أو القائدة لها في وضع سياستها في هذا المجال. أما المصارف الكبيرة فتدوّن سياستها الائتمانية غالباً. ومن مزايا تدوين السياسة تحسين إيصال المعلومات إلى المسؤولين عن الإقراض في المستويات الإدارية المتتالية وإيضاح النقاط المهمة في السياسة الائتمانية.

و هناك مجموعة من الاعتبارات و العوامل المحددة للنشاط المصرفي التجاري التي يتوجب على واضعي السياسة الائتمانية للمصرف عدم تجاهلها عند وضعهم لسياستهم الائتمانية ، والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

الأولـى: اعتبارات خاصة بالمصرف:

1 - موارد المصرف المالية، كلفتها، مدتها، درجة استقرارها وحصة كل منها في هيكل المصادر:

أ - رأس مال المصرف:

يشكل هذا العنصر خط الدفاع الأول ضد الأخطار التي تواجه أموال المودعين، لذا كانت العلاقة النسبية بين الأموال المودعة و رأسمال المصرف و احتياطه (إجمالي حقوق المساهمين) العامل الحاسم في تحديد مدى المخاطر التي يمكن أن يذهب إليها المصرف.

فقد تتأثر السياسة الائتمانية (الاقراضية) برأس مال المصرف لسببين هامين:

- يوجد علاقة قانونية بين مقدار رأس مال المصرف وحجم القرض الممنوح للشخص الواحد (طبيعياً أم اعتبارياً)، وكذلك حجم الاستثمارات واستخدام الأموال في الموجودات الثابتة.
- يُستخدم رأس المال المصرفي كحاجز واق يمنع تسرب الخسائر العاملة إلى الودائع، فكلما ازداد رأس المال كلما ازدادت قابلية المصرف على تحمل الخسائر.[1]

ب - استقرار الودائع:

يؤدي استقرار الودائع أو نموها باستمرار إلى سياسة ائتمانية أكثر مرونة، على عكس المصارف التي تعاني من تقلبات استثنائية في ودائعها وتكون بحاجة إلى سياسة ائتمانية متحفظة.

ت - متطلبات الربحية:

إن المصارف التي تسعى لزيادة أرباحها تنتهج سياسة تسليفية متساهلة، على الرغم مما يكتنف ذلك من مخاطر إضافية، حيث يجب على المصرف في هذه الحالة تدعيم احتياطاته الثانوية وتقليل آجال استثماراته.

2 - خطة المصرف في توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة: إقراض، استثمار، سوق نقدية وسوق مالية، وذلك حسب توقعاته للنمو في مختلف هذه الاستخدامات، وبما ينسجم والأهداف التي يسعى المصرف لتحقيقها في تركيبة محفظة الإقراض لديه، ومدى رغبته في أن

---

1 د. الشماع، خليل، 2006م، " إدارة التحصيل والقروض المتعثرة"، معهد التدريب المالي والمصرفي،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي،ج1، ص 246، دمشق، الفترة 3-14 /9/ 2006.

يتخصص في نشاط معين مثل: ...corporate, retail, private banking أو حتى رغبته بالتركز ضمن قطاعات معينة في الاقتصاد.[1]

3 ـ التنظيم الداخلي للمصرف ومدى انتشار فروعه. حيث يؤثر هذا التنظيم في تحديد أنواع القروض المطلوبة للمناطق المختلفة، وفي تحديد صلاحيات الفروع واللجان المختلفة في المركز الرئيسي في منح الائتمان، وفي وضع أسلوب متابعة التسهيلات.

4 ـ خبرات ومهارات موظفي المصرف: إن السياسة الائتمانية تأخذ بعين الاعتبار ما يتوفر لدى المصرف من مهارات وخبرات وتخصصات متنوعة تقود إلى اختيار أفضل العملاء وبالتالي إلى تقدير أدق للجدارة الائتمانية، والتي تتمثل في مراقبة القروض بعد منحها والعمل على تحصيلها.[2]

الثانية: اعتبارات تتعلق بالمحيط الذي يعمل ضمنه المصرف:

1 ـ المنافسة التي يواجهها المصرف من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في المناطق المختلفة واتجاهاتها.

2 ـ حاجات المنطقة: والتي تمثل أحد المكونات الهامة للسياسة الائتمانية والمؤثرة فيها،حيث أن الدول تجيز للمصرف بالعمل على أساس ما يؤديه من خدمات للجمهور، لذلك يساهم المصرف في تنمية بعض المناطق ويتساهل في منح قروضه من أجل تطوير منشآت أعمال جديدة أو توسيع المنشآت القائمة بغرض زيادة الإيداعات والقروض في المستقبل.

3 ـ السياسة النقدية والمالية: من خلال:

- تعليمات المصرف المركزي للسياسة الائتمانية لدى المصارف، فعندما تكون السياسة النقدية متشددة فإن المصرف المركزي يضغط على المصارف لتقليص قروضه، ويحدث هذا غالباً عندما تكون طلبات الإقراض على أشدها، والعكس صحيح.
- القوانين والتشريعات وخاصة في المجال الضريبي والجمركي من عوامل مشجعة أو معاكسة للمستثمرين لما لذلك من أثر على حجم عرض الأموال وعلى الطلب على التسهيلات والقروض.

---

1 Sandor Bernard Scheffer,(2004), "Management Control of Credit Risk in the Bank Lending . Process", Published Twente University Press, p38.

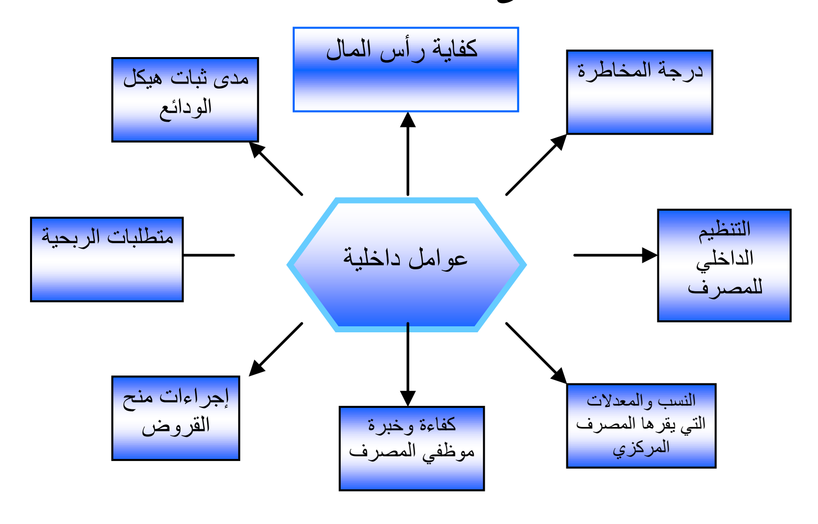
2 Dirk B., (2006), "The effect of credit risk transfer on financial Stability", Joint Research Centre, EU Commission, Ispra, Italy,pp.160-180

4 - الظروف الاقتصادية العامة: إن استقرار الاقتصاد الوطني أو اقتصاد المنطقة التي يعمل فيها المصرف تدفعه لأن يتساهل في منح قروضه، في حين أنه يتحفظ في سياسته الاقراضية عندما يكون الاقتصاد الوطني عرضة للتقلبات الاقتصادية الشديدة.

(انظر الشكل /9/، يوضح العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية).

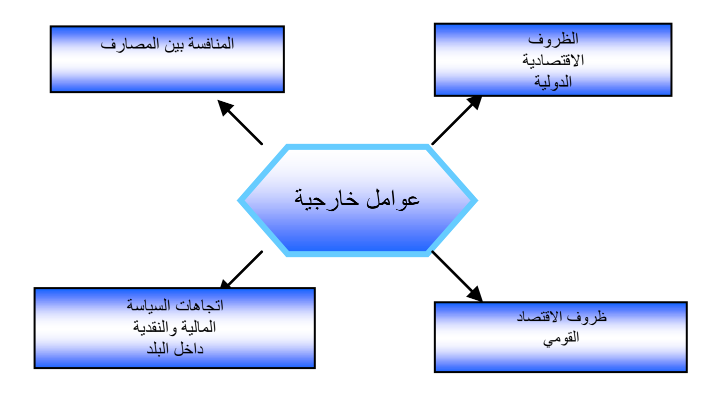
الشكل / 9- أ/ [1]

العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية - عوامل داخلية



الشكل /9- ب/

العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية - عوامل خارجية



[1] رزق، عادل، 2007م ، " إدارة المخاطر الائتمانية"، ملتقى الشراكة العربية بين القطاعين العام والخاص، ورشة عمل دمشق، الفترة 29 /7- 2/ 8 /2007.

المبحث الثاني

قياس المخاطر الائتمانية للمصارف في ظل معايير بازل

ثمّة صعوبات عديدة تواجه المصارف بسبب قواعد كفاية رأس المال المفروضة، وتتمثل بما يلي:[1]

- رفض الإقراض أو تقديم الخدمات: إن حجم العمل الذي يمكن للمصرف القيام به مقيّد بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال. فإذا كانت قاعدة رأس المال قريبة من الحد الأدنى لنسبة الأصول المحفوفة بالمخاطر، فقد يرفض المصرف منح تسهيلات ائتماني ة جديدة للعميل أو يبيع خدمات أخرى قد تلحق بها معدلات مخاطرة.
- سحب تسهيلات الإقراض: إن من أكثر المشكلات خطورة عندما تكون قاعدة المصرف الرأسمالية قريبة من الحد الأدنى لنسبة أصوله المحفوف ة بالمخاطر ولا يزال المصرف يحقق خسائر، ففي ظل هذه الظروف يمكن أن يقلل المصرف فجأة من قيمة التسهيل الائتماني بالسحب على المكشوف المقدم لعميل ما دون أن يكون للعميل أي ذنب في ذلك.[2]
- رسوم أعلى: من المحتمل أن تفرض المصارف رسوماً أعلى على الخدمات ذات معدل المخاطرة المرتفع.

أولاً: تعريف المخاطرة الائتمانية:

يعتقد معظم خبراء المصارف بأن "المخاطرة والائتمان توأم" بمعنى ارتباط كل منهم بالآخر. وهذا يعني أن المصارف لا تستطيع تفادي المخاطر وتعثر الديون بنسبة 100%، كما أن المخاطرة يجب أن تكون محسوبة من كافة الجوانب لضمان تحقق الأمان في العمل المصرفي. ونظراً لارتباط المخاطر بالائتمان وهذا ما أكّدته الدراسات الائتمانية التي تقوم بقياس حجم المخاطرة التي قد يتعرض لها المصرف، فإن المصرف يستطيع أن يتخذ بعض الإجراءات للحدّ من المخاطر من خلال تحرّي الدقة في اختيار العملاء واتخاذ الضمانات الكافية.[3]

يتضمن الائتمان في كل الأحوال تأجيل الدفع أو الوعد بالدفع في المستقبل، وعادة لا يقبل المقرض وعد المقترض بالدفع ما لم يكن واثقاً من أن الدفع سيتم فعلاً في المستقبل. فالمخاطرة

---

[1] كويل، برايان، 2000، " قياس المخاطرة الائتمانية"، قسم الترجمة، دار الفاروق، القاهرة، ص87.

[2] Arnaud "de" Servigny, (2004), Olivier Renault , "Measuring and Managing Credit Risk", Published McGraw-Hill Professional, pp:40-42

[3] د شلبي، ماجدة،2005م،" الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"، الدليل الالكتروني للقانون العربي، www.arablawinfo.com

الائتمانية Credit Risk أو ما يسمى بمخاطرة النكول Default Risk هي احتمال عدم تسديد المقترض لالتزاماته أو تأجيل التسديد وبما لا يتفق مع شروط القرض.[1]

وعندما يتخلف المقترض عن سداد القرض في التاريخ المحدد، فإن هذا يقود إلى انخفاض القيمة الحالية للأصول، ويضعف قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المختلفة. وتتمثل المخاطرة الحقيقية للائتمان بانحراف أداء المحفظة عن القيمة المتوقعة. ومن المعروف أن المصارف التجارية غالباً ما تمنح القروض مقابل ضمانات معينة، وبعد مرور فترة من الزمن قد تنخفض قيمتها، وهذا يعتبر من المشاكل أو المخاطر التي تواجهها في هذا المجال، وتقليل درجة تأثير هذا النوع من المخاطر من خلال التنويع، لكن لا يمكن إزالتها بالكامل بسبب أن جزءاً منها يكون مرتبطاً أو متأتياً من مخاطر السوق.[2]

إن المخاطرة الائتمانية هي مخاطرة باتجاهين **Tow-Way Nature of Risk** تؤثر على كلا طرفي العملية أو الاتفاق (كما هو موضح بالشكل/10/). فالمخاطرة الائتمانية بالنسبة للمصرف المقرض واضحة بسهولة. فالعميل قد لا يكون قادراً على دفع الفائدة على القرض أو سداد مبلغ القرض، ويمكن القول أن مشكلات الديون المعدومة في المصارف العاملة في المملكة المتحدة مثلاً قد شاع أمرها بصورة كبيرة ونتج عن الإقراض إلى عملاء في دول أقل نمواً منذ بداية الثمانينيات أزمة ديون العالم الثالث (Third World Debt Crisis) منذ منتصف الثمانينيات، ولم يكن بإمكان العديد من المقترضين سداد ديونهم واضطرت المصارف إلى شطب ديونها.[3]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القرض المصرفي يمكن أن يسدد بـ:

-التدفقات النقدية للمقترض.

-الضمان: بصورة حق ثابت أو عائم على موجودات المقترض أو رهناً عقارياً على ممتلكاته.

-كفالة من طرف ثالث كشركة قابضة مثلاً.

---

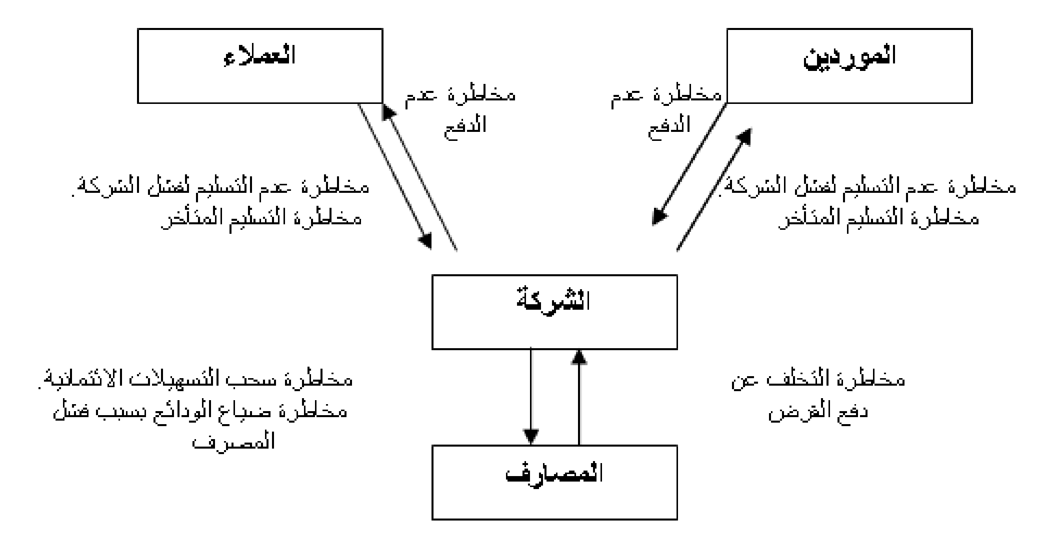
1 Hennie van Gruning, Sonja Brajovic Bratanovic,(2003)," Analyzing and Managing Banking Risk, A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk", the world bank, second edition, pp 135-150

2 Misa Tanaka., (2002), "How Do Bank Capital and Capital Adequacy Regulation Affect the Monetary Transmission Mechanisms?" Presented at Venice Summer Institute, pp4-14

3 د. عبدالله، خالد أمين ، 2006م، " إطار إدارة المخاطرة الائتمانية"، ترجمة السلسلة البريطانية BPP Financial Publishing ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص3.

الشكل /10/

مصادر المخاطرة وطبيعتها باتجاهين



المصدر: د. عبدالله، خالد أمين ، 2006م، " إطار إدارة المخاطرة الائتمانية"، ترجمة السلسلة البريطانية BPP Financial Publishing ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص3..

من جانب آخر تمثل المصارف مخاطرة ائتمانية للشركات التي تتعامل معها، وهي مخاطرة عجز المصرف عن السداد، وعدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح، ولذلك فهي مطابقة للمخاطرة الائتمانية نتيجة تخلف العميل أو الشركة عن سداد القرض أو تأخره في السداد.

" لقد أثرت قواعد بازل لكفاية رأس المال بشكل ملحوظ على الإقراض المصرفي، حيث أثرت على كل من التسعير ومدى إتاحة القروض. وبسبب قواعد كفاية رأس المال يجب أن تكون الشركات أكثر حرصاً مما كانت عليه من قبل بشأن اختيار المصارف التي ستتعامل معها." [1] فقد ينظر البعض إلى إمكانية الإغلاق المفاجئ للمصرف والتهديد بفقدان الودائع على أنه أمر مستبعد وغير محتمل، ولكن هناك العديد من الشواهد التي تمثل عكس ذلك. ففي الولايات المتحدة انهار (Bank of New England) عام 1991 حيث كان قد قدم أسعاراً منافسة على قروضه لجذب الشركات البريطانية متعددة الجنسيات، وهكذا فإن أي شركة اعتمدت على هذا المصرف في معظم ائتمانها كانت غالباً ستواجه انهياراً فورياً عندما تم سحب تسهيلاتها الائتمانية بشكل مفاجئ.[2]

وفي عام 1992م وقع قطاع المصارف السويدي بصعوبات مالية، فقد كانت نسبة الديون المعدومة مرتفعة وانهارت أسعار الأصول مما أثر بدوره على قيمة الضمان الذي حصلت عليه

[1] Mitali Kalita,(2004), " Credit Risk: so far so good", Business Credit, pp 12-14.
[2] Patrick Van Roy, (2005),"The impact of the 1988 Basel Accord on banks' capital ratios and credit risk-taking: an international study", European Centre for Advanced Researchin Economics and Statistics (ECARES), Av. F.D. Roosevelt 50, CP 114

المصارف على القروض المعدومة، وارتفعت معدلات الفائدة السويدية لتسجل أعلى مستويات لها لحماية الكرون السويدي مما قلل من طلب العملاء للحصول على القروض إلى العُشر.

وفي آب عام 1994م أعلنت الحكومة الفنزويلية برنامجاً للمساعدة المالية لإنقاذ أكبر مصرفين لديها وهما: مصرف فنزويلا ومصرف بروجريسو. وفي كانون أول 1997م شهد قطاع المصارف الياباني حالة من الاضطراب الشديد فقد أشهر مصرف سانيو سيكيوريتيز إفلاسه وهو سابع أكبر مصارف سمسرة الأوراق المالية في الدولة، ثم انهار بعد ذلك مصرف هوكايدو تاكوشوكو وهو عاشر أكبر المصارف في اليابان.[1]

إن انهيارات المصارف نادر جداً، والمخاطرة الائتمانية الأكثر خطورة بالنسبة للمقترض هي عندما يقرر المصرف أن يخفض حجم تسهيلاته التي سيمنحها لعملائه، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن المصرف يعاني من تدهور في الميزانية أو يتبع منهجاً صارماً لإدارة محفظته الخاصة بالقروض.

لقد حاولت المصارف بشكل تقليدي أن تحمي نفسها من نتائج الإخفاقات بين العملاء والديون المعدومة الناتجة عنها، وذلك بأخذ ضمانات للقروض على أصول العميل وهي عادة العقارات، ولكن مع ذلك، فإن الانخفاض في أسواق العقارات سيخفض قيمة الضمان الإضافي الداعم لكثير من القروض في الرهن العقاري وقروض المشاريع.

إن أهم الأزمات والمشكلات المالية لكثير من المصارف منذ أواخر الثمانينات نشأت مع الانهيار في قيم العقارات وتسببت في تدهور أوضاع عدد من المصارف العالمية، وما نشهده مؤخراً من تدهور حاد لأسواق المال العالمية كان نتيجة لأزمة الرهن العقاري التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2008 م، والتي بدأت آثارها السلبية بانهيار مصرف (ليمان برذرز) في شهر آب 2008 لتضع الأنظمة الاقتصادية والمالية الكبرى لدول العالم أمام كارثة مالية كبيرة من الممكن أن يعتمد حلّها على ضخ كميات كبيرة من الدولارات لإنقاذ القطاع المالي المصرفي.

ينبغي أن تراقب الشركات المركز المالي للمصارف التي تتعامل معها، وتحاول تقييم كفاية رأس مالها. بمعنى آخر، عندما ترغب الشركة بالاقتراض بشكل كبير، أو بوضع ودائع ضخمة في مصرف ما فإنها يجب أن تتأكد من نسبة ملاءة رأسماله، وأن تكون قادرة على تقييم:

نسبة حقوق الملكية لمجموع الأصول، ونسبة رأس المال (مرتبة 1) لمجموع الأصول.

وكمثال على ذلك:[2]

1 د. عبدالله، خالد أمين ، 2006م، " إدارة المخاطرة الائتمانية- قياس المخاطرة الائتمانية"، ترجمة السلسلة البريطانية BPP Financial Publishing ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص67

2 مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 2005م،" الائتمان المصرفي"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد (13)، العدد(3)،

عندما أعلنت المصارف الأمريكية(Chemical and Manufacturers Hanover) عن الاندماج عام 2001م وتكوين شركة (Chemical Banking Corporation) كنتيجة لخسائر الديون المعدومة من القروض لدول العالم الثالث، والإقراض إلى سوق العقارات التجاري الأمريكي.

كانت النسب المقررة في ذلك الوقت كالتالي:

	Manufacturers Hanover	Chemical Bank
حقوق الملكية العادية / الأصول	%4.80	%4.17
نسبة رأس المال مرتبة(1) إلى الأصول (متوقع عام 2001)	%6.20	%5.04

وهذه النسب قريبة إلى حد ما من المستويات الدنيا التي يمكن توقعها، وبمقارنة المصارف ببعضها من الممكن أن نتصور أي المصارف هي في مركز أفضل لتزيد من حجم سجل إقراضها أكثر من الأخرى وتكون أقل مخاطرة ائتمانية بالنسبة للمقترض.

إن القرار من أين تقترض وكم تختلف باختلاف الشركات، فالشركات الصغيرة قد يكون أمامها فرص قليلة للاختيار، وعادة ما تتعامل مع مصرف مقاصة واحد فقط، أما الشركات الأكبر ومتوسطة الحجم فلديها فرص أكثر للاختيار، ويمكن للكثير منها أن تقترض من أكثر من مصرف واحد، ولكن السؤال أي مصرف سيتم الاقتراض منه؟ وكم هو مجموع الاقتراضات من كل مصرف؟ [1]

إن الموازنة بين المخاطرة والعائد والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الشركة، تتمثل في أن المصارف التي تقدم معدلات عوائد أقل هي المصارف الأكثر احتمالاً أن تسحب التسهيلات فيما لو واجهت الشركة صعوبات.

إدارة المخاطرة الائتمانية وتطوير النظم المحاسبية:

إن الأرباح المتحققة للمصارف التجارية إنما هي نتيجة التعامل الكفء مع المخاطر الائتمانية والذي يقوم على ثلاثة أركان (R.A.M) كما يلي:[2]

- مراجعة المخاطر الائتمانية Credit Risk Review
- تحليل المخاطر الائتمانية Credit Risk Analysis
- إدارة المخاطرة الائتمانية Credit Risk Management

[1] Thilo Pausch & Peter Welzel.,(2002), "Credit Risk and the Role of Capital Adequacy Regulation", University of Augsburg, Journal of Banking and Finance, pp 39-50.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، " قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي، الاعتمادات المستندية، الضمانات المصرفي"، دار الفكر العربي، القاهرة 2004، ص 47.

ولتحليل المخاطر ومعالجتها، يمكن اتباع الخطوات التالية:

- تحديد الخطر: ما هي المخاطر الأكثر أهمية للتحليل (جدول بالمخاطر).
- قياس المخاطر: تحديد كمية التكاليف المتصلة بالمخاطر المحددة (توزيع الخسائر ورأس المال الضروري).
- انتقاء تقنيات إدارة المخاطر ، تجنب المخاطر، الوقاية من الخسارة وضبطها، حجز المخاطر، نقل المخاطر (الوقاية hedging، التأمين والتنويع).
- التنفيذ.
- المراجعة.

يحدد الجدول رقم / 8/ أدوات تحجيم المخاطر لكل فئة. فيمكن الاستعانة بجميع تلك الأدوات بالنسبة للمخاطر ذات الخسائر المنخفضة، أما بالنسبة للأنشطة ذات المخاطر العالية شديدة التقلب، فمن الملاحظ أنه لا يمكن اللجوء إلى التأمين وذلك لأنه إما يكون غير متاح أو باهظ التكلفة.

الجدول /8/

أدوات تخفيض المخاطر

(↑ درجة تقلب الخسائر — ← خسائر منخفضة)

1	2
التحوط (التغطية). الخروج من مجال العمل.	التوريق. التحوط.
3	4
التأمين. الاستيعاب. المخصصات.	التوريق. التأمين. المخصصات.

لا يقتصر الدور الرقابي في المجال المصرفي على نظم تحقق السيطرة على المخاطر الحالية، بل يمتد إلى تطوير الوسائل والنظم الفعالة لمواجهة المخاطر على النحو الذي يكفل قيام المصرف بممارسة نشاطه بأسلوب مناسب وذلك في إطار التقييم الدوري للمراقبين لمدى مناسبة المعايير الرقابية القائمة للتطورات المستجدة على الساحة المصرفية وآثارها على المستوى الإجمالي لمخاطر كل نشاط على حدة والمخاطر المتداخلة ووضع كافة الضوابط الرقابية.

ولا يعني ذلك إحلال الدور الرقابي محل الدور الإداري في التعامل مع مخاطر العمل المصرفي، بل تعاون وتنسيق كامل بين الدورين ودعم متواصل من الجهاز الرقابي للعملية الإدارية وقراراتها وبما يجنبها التعرض لأي نوع من المخاطر.

واستناداً لذلك فقد أكدت المبادئ الأساسية الجديدة للرقابة المصرفية الفعالة من خلال المبدأ الثامن (مخاطر الائتمان) أنه على السلطة الرقابية أن تكون راضية من أن لدى المصرف إجراءات لإدارة مخاطر الائتمان تأخذ بالاعتبار المخاطر التي تواجهه وتتضمن سياسات تتعلّق بتحديد وقياس ومراقبة ومتابعة مخاطر الائتمان (بما في ذلك مخاطر الأطراف التي يتعامل معها) وتشمل سياسات خاصة بمنح الائتمان بالإضافة إلى عمليات الاستثمار والتوظيف، وتقييم الديون والاستثمارات والإدارة المستمرة لمحافظ هذه الديون والاستثمارات.

أما مخاطر التسهيلات الائتمانية الكبيرة فقد تم إدراجها تحت المبدأ العاشر الذي نصّ: "على السلطة الرقابية أن تكون راضية من أن لدى المصارف سياسات وإجراءات تتيح لها تحديد وإدارة مخاطر التركّز الائتماني في محفظة القروض والديون. كما على السلطة الرقابية أن تضع حدوداً تحوّطية للحد من مخاطر الإقراض إلى مدين واحد أو إلى مجموعة مترابطة من المدينين."[1]

الجديد والمهم في اتفاق بازل 2 هو ما يتطلبه من مزيد من الاعتماد على السوق لتقدير المخاطر. فالاتجاه الذي تتبناه المعايير الجديدة هو الحساسية العالية لما يقرره السوق حول تقدير هذه المخاطر، وعلى رأسها المخاطر الائتمانية، وهو أمر مطلوب سواء تعلق الأمر بضمان سلامة المصارف وكفاءة إدارتها أو بالعمل على توفير الاستقرار المالي بصفة عامة. لذلك يصبح توافر البيانات المالية المناسبة هو الأساس لترجمة اتجاهات السوق إلى معايير وقواعد لإدارة المصارف والرقابة عليها، فضلاً عما يوفره ذلك من قدرة على إجراء المقارنات بين المتعاملين في الأسواق.[2]

إن مستخدمي البيانات المالية للمصرف بحاجة لمعلومات محددة عن سيولته وملاءته والأخطار الملازمة للأصول والالتزامات، لذلك هناك حاجة إلى التطوير والتنسيق بين متطلبات بازل 2 من ناحية، وما تفرضه القواعد والمعايير الدولية والمحلية للنظم المحاسبية من ناحية أخرى لا سيما المعيار المحاسبي الدولي 30 الخاص بالإفصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة بما في ذلك بيان الدخل (Income Statement) والميزانية العمومية (Balance Sheet) واستحقاقات الأصول والالتزامات (Maturities of Assets and Liabilities). وتركيزات الأصول والالتزامات والبنود خارج الميزانية العمومية (Concentrations of Assets, Liabilities and Off Balance Sheet Items) بالإضافة إلى خسائر القروض التسليفات (Losses on Loans and Advances) و المخاطر المصرفية العامة (General Banking Risks) ونشاطات الائتمان (Trust Activities).[3]

1- International Monetary Fund, Basle Committee on Banking Supervision. "Core Principles for Effective Banking Supervision" Basle, September 1997.

2 مجلة اتحاد المصارف العربية – العدد 306- أيار / مايو 2006 – ص41

3 International Accounting Standards 30 Disclosures In The Financial Statements Of Banks And Similar Financial Institutions IFRS 7) 2004, Copyright International Accounting Standards Committee Foundation (IASCF).

لقد أكدت لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال المبدأ / 22/ على ضرورة أن يحتفظ كل مصرف بسجلات صحيحة معدّة وفقاً لسياسات وممارسات محاسبية متكاملة، وأن يقوم بنشر بياناته المالية التي تعكس بصورة صحيحة مركزه المالي.

ثانياً: التعثر المصرفي.

على الرغم من الدراسات التي تقوم بها المصارف قبل منح الائتمان ـ وحتى لو تم اتخاذ قرار منح الائتمان وفق الأسس والقواعد السليمة ـ إلا أن احتمال تعثر المقترض وعدم مقدرته على السداد يبقى قائماً ولو من الناحية النظرية، وذلك بسبب احتمال وقوع أحداث أو مؤثرات تعيق المقترض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، وإذا ما تحقق هذا الاحتمال فإن حقوق المصرف على المقترض تصبح في حالة خطرة أو مشكوكاً فيها.

والقروض (الديون) التي تصل إلى هذه المرحلة يطلق عليها مجموعة من المسميات من أهمها :الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون المعلقة، الديون الخاصة، الديون الحرجة، والديون غير العاملة، الديون الصعبة، الديون الهالكة، الديون الراكدة، والديون المشكوك في تحصيلها.

إلا أن أكثر المسميات شيوعاً في الاستخدام باللغة العربية هما : القروض غير العاملة ، والقروض المتعثرة ، أما باللغة الإنجليزية فإن أكثر التعابير أو المسميات المستخدمة هما: (Non Performing Loans) و (Bad Loans) و يتم استخدامهما كمرادفين لبعضهما.

ويعرف Peter S Rose القروض غير العاملة بأنها القروض التي لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد، أو القروض التي يجد المصرف نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض، وحسب التشريعات المصرفية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن القرض يعتبر غير عامل إذا مضى على استحقاق أي من أقساطه مدة تزيد عن (90) يوماً. [1]

ويعتبر التعثر متحققاً فيما يخص مدين معين، عندما تتحقق واحدة أو اثنين مما يلي: [2]

- أن يعتبر المصرف أنه ليس من المحتمل أن يسدد المدين التزامات ه كاملة إلى المجموعة المصرفية بدون "حق رجوع" Recourse المصرف إلى إجراءات مثل تصفية الضمانة (إذا كان يحتفظ بها).

---

[1] Peter S., Rose, Sylvia C. Huging,(2006)," Bank Management &Financial Services", Mc Graw .hill International Edition, Sixth Edition, pp286-315

[2] د. الشماع، خليل،2006م،" مقررات بازل 2 والتشريعات المصرفية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد (14)، العدد(3)، ص12 ينشر بترخيص:
(Basel Committee on Banking Supervision, "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework" June, 2004, pp.48-69.)

- أن المدين متخلف عن السداد لمدة تزيد على (90) يوماً فيما يخص أي التزام ائتماني مهم إلى المجموعة المصرفية. وسوف تعتبر الحسابات الجارية المدينة Overdrafts متخلفة عن السداد عندما يكون العميل قد خالف السقف المتفق عليه، أو أنه قد تم إشعاره بسقف أقل من الأرصدة المدينة القائمة حالياً.

ورد في نشرة (Financial Services Outlook,2006) البريطانية التي تصدرها هيئة الخدمات المالية (Financial Services Authority, FSA) تقريراً يلفت انتباهاً خاصاً إلى المخاطر التي تواجه القطاع المالي. فقد برزت من جديد مخاطر عمليات تحويل المخاطر الائتمانية (Credt Risk Transfers CRT). كما أشارت بوضوح شديد إلى حركة نمو التزامات الدين المضمون والمركبة -الأطول أجلاً(Longer-Data Synthetic CDOs) التي تستند إلى "مبادلات دين ثانوي ضمني متعثر" (Underlying Credit Default Swaps). واعتبرتها من أحدث الاتجاهات (Latest Trends) التي برزت خلال السنوات الأخيرة.

وفي دراسة تحليلية لأربع وعشرين أزمة مالية واقتصادية حدثت في عدد من الدول خلال السنوات (1997 – 2000) ، كانت القروض المتعثرة في الدول التي عانت من هذه الأزمات تشكل ما نسبته (22%) من الحجم الإجمالي للقروض في هذه الدول، وأن الخسائر الناجمة عن هذه الأزمات شكّلت ما نسبته (16%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول المعنية. [1]

" ومن أصل الأربع والعشرين أزمة كانت هناك تسع أزمات ناجمة عن خلل أو مشاكل مصرفية فقط، وكانت نسبة القروض المتعثرة في هذه الأزمات (18%) من حجم القروض، وبلغت كلفتها حوالي (4.5%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. أما الأزمات التي نجمت عن حدوث أزمة مصرفية بالإضافة إلى أزمة لسعر صرف العملة فقد كان عددها خمس عشرة أزمة، وفي هذه الأزمات كانت نسبة القروض المتعثرة (26%) من حجم القروض، وكانت كلفة هذه الأزمات تعادل (23%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول التي عانت من هذه الأزمات المزدوجة."

من أهم أسباب تعثر الديون في المصارف أن المصرف يغلب عند اتخاذ قرار منح الائتمان جانب الربح على جانب المخاطرة متجاهلاً العلاقة الحاكمة المضطردة بين الربح والمخاطرة من جهة ومدى ملاءته من جهة أخرى، حيث تركز إدارات بعض المصارف على زيادة النمو والربحية على حساب نوعية القروض. [2]

إن تعثر المشروعات سيؤدي إلى تحقيق عدة سلبيات بالنسبة للقطاع المصرفي نذكر منها: [3]

---

1 Andrew Kimber, (2003),"Credit Risk", Contributor Securities Institute Staff, Published Elsevier.
2 Richard .J. Herring (2004), "the Subordinated Debt Alternative to Basel 2", Journal of Financial Stability no.1/

3 د. عبد الخالق، جودة،2004م، " إدارة الأزمات المالية والمصرفية وسبل التحوط منها"، منتدى القياديين، مصر، شرم الشيخ.

- تجميد جانب من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء المتعثرين على سداد التزاماتهم، ثم تعطيل دورة رأس المال في المصرف وحرمان المصرف من عائد استثمارها، ومن توظيف هذه الأموال سواء مع العملاء المتعثرين الحاليين أو في مشروعات أخرى جديدة، أو تصنيف جديد في شكل قيمة مضافة أو ناتج سلعي وخدمي.
- تجنيب جانب كبير من أرباح المصرف واحتجازها في صورة مخصصات لمواجهة تلك الديون مما يؤدي إلى انخفاض فائض النشاط الجاري.
- عدم استرداد الأموال التي تم إقراضها للمشروعات المتعثرة له تأثيره السلبي على أرباح المصرف.
- مما لاشك فيه أن مشكلة الديون المتعثرة تركت تأثيرها السلبي على القرار الائتماني مما يعني التردد في منح التسهيلات أو اقتحام مجالات جديدة للتوظيف وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تزايد السيولة لدى الجهاز المصرفي.

بشكل عام هناك طريقتين لاحتساب نسبة القروض غير العاملة هما: [1]

- الطريقة الأولى: قسمة إجمالي رصيد القروض غير العاملة على إجمالي رصيد القروض والتسهيلات .
- الطريقة الثانية: قسمة (رصيد القروض غير العاملة ــ الفوائد والعمولات المعلقة) على (إجمالي رصيد القروض والتسهيلات ــ الفوائد والعمولات المعلقة)

قياس احتمال التعثر: Probability of Default

وتوجد طريقتين لقياس احتمال التعثر PD:

1- القياس على أساس بيانات محاسبية Accounting Data:[2]

من خلال:

أ - التحليل المالي التقليدي (Traditional Financial Analysis): حيث يفحص التحليل المالي نوعين من المعلومات، الأولى كمية (Quantitive) مثل الميزانية وقائمة الدخل، والثانية وصفية (Qualitative) مثل جودة وسمعة الإدارة. وتعتمد هذه الطريقة على خبرة العاملين في المصارف في التحليل المالي للمنشأة.

ب -التحليل الإحصائي (Statistical Analysis): حيث تمزج وترجح المعدلات أو النسب المحاسبية المفردة لينتج عنها مقياس لقياس مخاطر الائتمان بالنقاط (Credit Risk Score) والذي يفرق جيداً بين الشركات القوية والشركات الضعيفة.

---

[1] د. أبو عبيد، جمال، 2005م، "إدارة القروض المصرفية غير العاملة"، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية، دمشق 2-3 تموز

[2] د. حشاد، نبيل ، 2008، " التحول نحو بازل 2"، دورة تدريبية ، مصرف سورية المركزي.

2- **القياس على أساس أسعار السوق:** ويوجد ثلاثة أنواع رئيسية من المعلومات لها علاقة مباشرة بتقدير احتمال التعثر، وهي القوائم المالية وأسعار السوق الخاصة بديون الشركة وأسهمها، والعوامل الموضوعية التي تؤثر على مستقبل الشركة مثل المخاطر المستقبلية التي تؤثر على سبيل المثال على المستثمرين المحليين. ومن أهم أنواع المقاييس المبنية على أساس أسعار السوق:[1]

مقاييس مبنية على أساس سعر السهم Based on Equity-Price Data

- مقاييس مبنية على أساس المديونية Spreads on Debt
- أساليب(نماذج) هيكلية ونماذج الصيغ المختصرة Structure VS Reduced Form

ثالثاً: قياس المخاطرة الائتمانية Credit Risk Measurement:

بداية لا بد من مراعاة الأمور التالية: [2]

- احتساب رأس المال الذي يعكس المخاطر بشكل دقيق لكل عملية.
- احتساب رأس المال الذي يعكس المخاطر بدقة للمحفظة كاملة.
- إجراء اختبارات ضغط صارمة على محفظة المصرف بكاملها (كافة خطوط الأعمال وأنواع الأصول) واتخاذ الخطوات الضرورية انطلاقًا من النتائج المحصلة.

ولقياس المخاطرة الائتمانية تحدد اتفاقية بازل 2 خيارين أساسيين هما:

المنهج القياسي ومنهج التصنيف الداخلي.

1 - **<u>المنهج القياسي Standardized Approached</u>** :

ويتطلب أوزاناً ثابتة لدرجة المخاطرة بالتطبيق على الأصول المختلفة، وتعتمد قيمة كل وزن من الأوزان على الفئة التي ينتمي إليها المقترض (مقترض حكومي، مقترض مصرف، مقترض شركة). وفي ظل الاتفاقية الجديدة يتم تعديل أوزان المخاطرة وفق تصنيف تحدده مؤسسة تقييم ائتماني خارجية مثل وكالات التصنيف، وعلى أساس معايير صارمة ، ولكنه يتسم بحساسية أكبر لعنصر المخاطرة في ظل توسع نطاق الضمانات وأدوات الحد من المخاطرة الائتمانية لتشمل الكفالات Guarantees والمشتقات الائتمانية.[3]

ويوجد حوالي 150 مؤسسة تصنيف ائتمانية على مستوى العالم، أكبرها وأكثرها شهرة هي:

(A.M. Best Co) ، (Fitch) ، (Standard & Poor's) ،(Moody's)

---

[1] J.B. Morgan, (1997), "Credit Metrics technical document" , New York, 2 April ,.

[2] Jose A Lopez, Marc R Seidenberg, economic research department federal reserve bank of san Francisco research and market analyses group federal reserve of New York, draft date June 30,1999

[3] Evaluating credit risk models, Jose A. Lopez3, Marc R. saidenberg3, 30 June 1999.

والجدول /9/ يبين لنا التصنيفات السيادية لبعض الدول العربية حسب وكالات التصنيف خلال عام 2006.

الجدول /9/

التصنيفات السيادية لبعض لدول العربية

الدول	Moody's	S&P	Fitch
البحرين	Baal	A-	A-
مصر	Bal	BB+	BB+
الأردن	Ba2	BB	-
الكويت	A2	A+	AA-
لبنان	B3	B-	B-
المغرب	Bal	BBB+	-
عمان	Baal	BBB+	-
قطر	A1	A+	-
السعودية	A3	A-	A
تونس	Baa2	BBB+	BBB
الامارات	A1	-	-

Sources: The Journal of banking and financial Studies

2 - **منهج التصنيف الداخلي: Internal Rating Based Approach** :

الذي يرتكز في حساب احتياطي رأس المال على منهجية المصرف الداخلية وتقديراته الخاصة عن أوزان المخاطر. إذ يتيح للمصرف قدراً أكبر من الحرية في التصرف والاستفادة من نظمه الخاصة لتقدير تلك الأوزان، ويترتب على هذا أن تفي المؤسسة بمعايير دنيا صارمة وتأمين بيئة رقابية فعالة يتمكن المصرف من خلالها أن يقابل بين خبرته الخاصة والبيانات المتولدة.[1]

[1] د. الشعار، محمد نضال، 2005م " أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، تقديم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية AAOIFI ، البحرين ، ص484 .

ويعتمد منهج التصنيف الداخلي على أحد أسلوبين:

منهج الأساس	المنهج المتقدم
يستخدم تقديرات المصرف الإحصائية الداخلية عن احتمال التخلف عن السداد (PD). أما تقديرات (LGD) و(EAD) فهي توضع من قبل الجهات المنظمة.	يستخدم المقاييس الخاصة بالمصرف لحساب كل من (PD) و(LGD) و(EAD).

إذاً هناك ثلاثة مكونات (مدخلات) لعنصر المخاطرة مشتقة من بنية نظم التصنيف الخاصة بالمصرف المقرض وهي تؤثر على تثقيلات درجة المخاطرة:

أ- مكونات المخاطر:

- احتمال تخلف المقترض عن السداد (PD).
- الخسارة المترتبة عن التخلف عن السداد(LGD).
- الانكشاف للمخاطرة عند التخلف عن السداد(EAD).
- الأجل الزمني (M)

ب- دالة وزن المخاطر Risk Weight Function

ج- متطلبات الحد الأدنى.

.

في الأسلوب المتقدم للتصنيف الداخلي ومع وجود آجال Maturity يمكن تطبيق المعادلة التالية:[1]

$$RW_C = (LGD/50) \times BRW_C (PD) \times [1+Beta (PD) \times (M-3)]$$

أو

$$12.5 \times LGD$$ أيهما أقل

حيث: تكون معادلة التعثر في حالة وجود ضمان أو ضامن:

$$PD = W \times PDB + (1 - W) \times PDG$$

احتمال تعثر المقترض PDB

احتمال تعثر الضامن PDG

الوزن المطبق على التعامل W

وضمن إطار منهج التصنيف الداخلي يجب على المصارف أن تصنف مصادر المخاطر الائتمانية في واحدة من الفئات التالية:

-الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم.

[1] Seidenberg, M and Schuerman T., 2003, "The New Basel Capital Accord and questions for research" Federal Reserve Bank of New York, may.

-المصارف والجهات الحكومية

-قطاع التجزئة : قروض المستهلك والقروض الرهنية وقروض المشاريع الصغيرة.

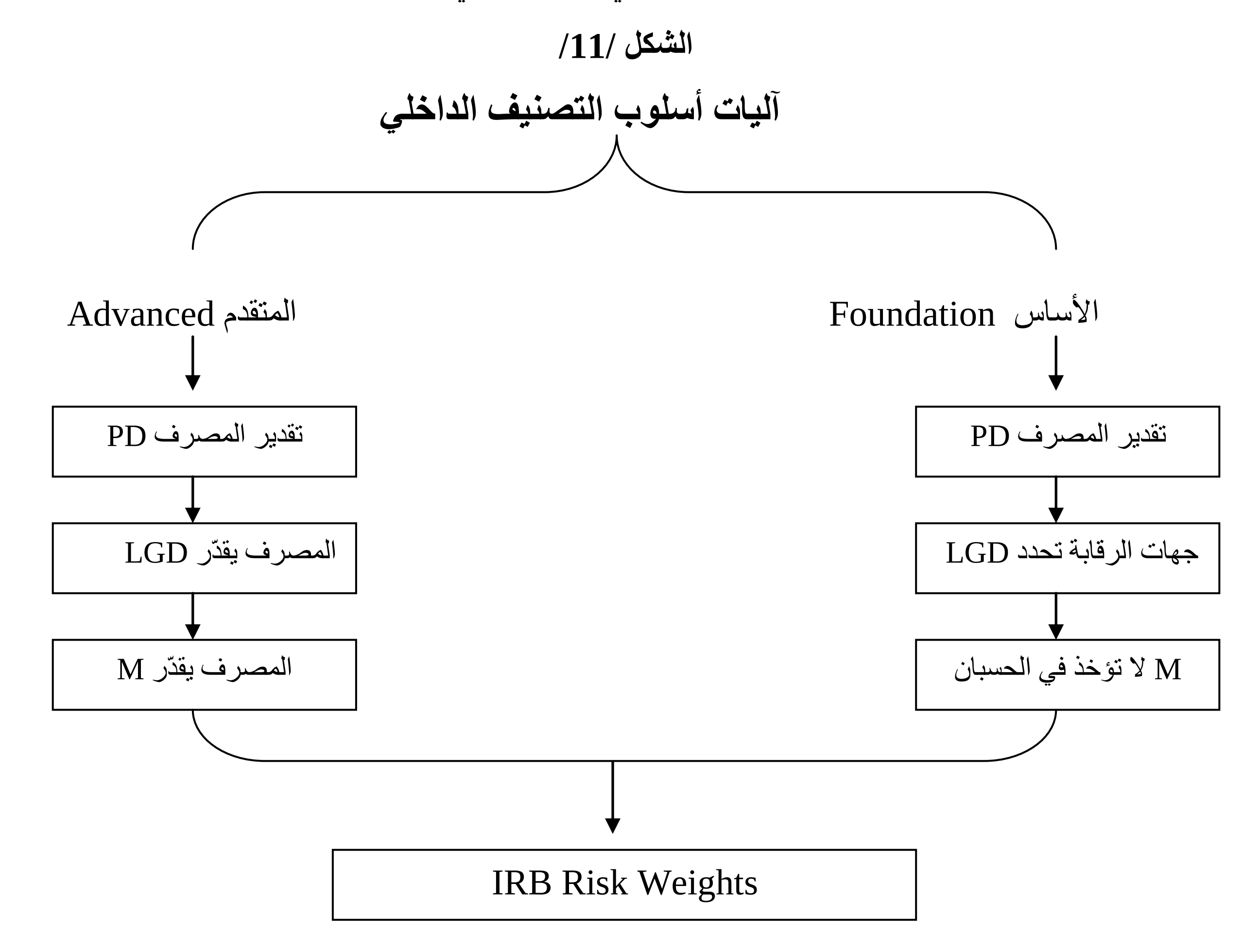
تمويل المشاريع وحقوق الملكية.

ويختلف منهج التصنيف الداخلي بشقيه الأساسي والمتقدم اختلافاً جذرياً عن المنهج القياسي أو المعياري، حيث يتم الاستناد على تقييم المصرف لدرجة الجدارة الائتمانية كمدخلات أساسية في حساب الحساسية لقياس المخاطر وما يتعلق منها برأس المال، ومع ذلك فإن هذا المنهج لا يسمح للمصارف بأن تحدد بنفسها كافة العناصر المطلوبة لحساب متطلبات رأس المال الخاصة بها، حيث أن أوزان المخاطر يتم تحديدها عن طريق خليط من مدخلات كمية تنتجها المصارف والمعادلات الرياضية التي تحددها لجنة بازل. [1]

يمكن إيجاز آليات أسلوب التصنيف الداخلي بالشكل التالي:

الشكل /11/

آليات أسلوب التصنيف الداخلي



Dell'Ariccia, G.and R. Marquez (2004),"Information and Bank Credit Allocation." Journal of Financial Economics, 72, pp. 185-214

1 Montgomery, H. (2005), "The effect of the Basel Accord on bank portfolios Japan", Journal of the Japanese and International Economies, vol. 19 (1), pp. 24-36.

وعلى هذا الأساس فإن منهج التقييم الائتماني الداخلي يعتبر معقداً للغاية ويتطلب وقتاً وكلفة أكبر، وإمكانية استيعابه وتطبيقه صعبة لدى الكثير من المصارف. وهناك عدّة عوامل ستحول دون استخدام غالبية المصارف العالمية والعربية خاصة لهذا المنهج، وتتمثل هذه العوامل في النواحي التالية:

- إن الموثوقية والقدرة على التنبؤ بالنسبة لنماذج المصارف الداخلية قد لا يكونا كافيين.
- رغم وجود نماذج لدى بعض المصارف إلا أن معظمها قد لا يفي بمتطلبات بازل 2 بسبب النقص في تقييمات وتصنيفات الأصول بشكل مفصل.
- من المتوقع أن لا يكون لدى الكثير من المصارف الخبرة والأنظمة وقواعد البيانات، مع سجل تاريخي كامل ودقيق حول خسائر القروض لكي تكون مؤهلة لتطبيق هذا المنهج.
- عدم توافر الموارد المناسبة لدى الكثير من المصارف من أجل تلبية احتياجات الاستثمار المطلوبة الكثيرة لاسيما في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة إدارة المخاطر وجمع المعلومات.

لقد قدمت المصارف الكثير من الأبحاث لتطوير نماذج المخاطر الداخلية خلال العقد الماضي، بهدف تحسين قياس المخاطر، كما تم تحديد المخاطر الائتمانية بدرجة تقلبات قيمة أدوات الدين و المشتقات والتي تتغير بشكل أساسي نتيجة جودة الائتمان للمقترض و شركائه.

ومن الضروري التنبؤ بالخسائر غير المتوقعة عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر الائتمانية. ومن أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية في هذا السياق:

-مخصص الديون المشكوك في تحصيلها /إجمالي القروض

-مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض التي استحقت ولم تسدد.

-صافي أعباء القروض/إجمالي القروض

إن محدودية البيانات لتقييم مخاطر الائتمان تجعل المستخدمين لنماذج مخاطر الائتمان يستندون إلى طرق بديلة لإثبات شرعية هذه النماذج. على سبيل المثال، نماذج مخاطر الائتمان مقيّمة باستخدام اختبار المجهود(Stress Test)، حيث يقيم أداء هذه النماذج بواسطة سيناريوهات الأحداث، فيما إذا كانت مركبة بشكل زائف أو تعتمد على البيانات التاريخية. ويمكن أن تزود مثل هذه التطبيقات بفحص مدى الاتساق في الافتراضات المختلفة للنماذج، والتي لا تظهرها السيناريوهات عادة.[1]

1 Morton Glantz,(2003), "Managing Bank Risk: An Introduction to Broad-Base Credit Engineering", Published Elsevier. p 102

المبحث الثالث

كفاية رأس المال ودورها في الحد من المخاطرة الائتمانية للمصارف

أولاً: مبادئ الإقراض الجيد ومتابعة الائتمان:

يستند منح القروض والتسهيلات إلى عدة مبادئ أساسية هامة تهدف إلى تقييم للمخاطر المتعلقة بالقروض الممنوحة، وذلك بعد الأخذ بالاعتبار متطلبات السلطة النقدية فيما يتعلق بتقييم المخاطر، وكذلك تحديد مدى انسجامها مع أهداف وسياسة المصرف، بالإضافة لتقييم درجة السيولة المتعلقة بها والربحية المتوقعة منها.

وهنا يجب أن تخضع طلبات التسهيلات والقروض لدى المصارف إلى الدراسة والتحليل من عدة جوانب تم اختصارها في الكثير من الكتابات المتعلقة بالموضوع ب 5 C's وهي:[1]

1- الشخصية Character
2- المقدرة Capacity
3- رأس المال Capital
4- الضمـان Collateral
5- الظروف المحيطة Conditions

وبحسب الاتجاهات الحديثة في تنظيم وإدارة الوظائف الخاصة بالنشاط الائتماني، يتم توزيع هذا النشاط على عدد من الوحدات (الدوائر) المختصة: إدارة العلاقات مع العملاء Business Development ، إدارة مخاطر التسليف Credit Risk Management، إدارة ملفات التسليف Credit Administration ، إدارة قروض التجزئة Retail Business، إدارة الديون المتعثرة Remedial . ودون الدخول في وصف تفصيلي لمهمات الوحدات المذكورة أعلاه حيث أن الموضوع قد يختلف من مصرف لآخر بحسب حجم العمل.[2]

نظرياً، يفترض أن يتم منح قروض "جيدة" وأن يتم استبعاد منح قروض لا تتوفر فيها العناصر والشروط المحددة والمقبولة من قبل المصرف. ولكن في كثير من الحالات قد يتم منح قروض بشروط لا تتفق بشكل كامل مع المعايير الدولية، وتشكل خروجاً على السياسات المكتوبة، لأسباب أهمها: [3]

---

[1] د. الزبيدي، حمزة محمود، 2002م ، " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص172.

[2] د. الشماع، خليل، 2006م، " إدارة التحصيل والقروض المتعثرة"، معهد التدريب المالي والمصرفي،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي،ج1، دمشق، الفترة 3-14 /2006/9.

[3] د. ضاهر، محمد، 2006م، " العمليات المصرفية في المصارف التقليدية"، المركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، دمشق 17-2006/6/28.

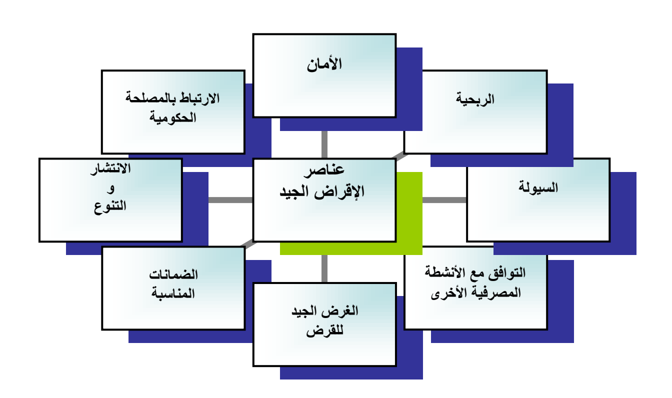
- محاولة وحدات التسويق وتطوير الإعمال تحقيق الأهداف المحددة لها للنمو من خلال التركيز على حجم العمليات وأرباحها المتوقعة وعدم إعطاء الأهمية اللازمة لتقييم المخاطر والخسائر المحتملة.
- المنافسة في السوق المصرفية.
- التوقعات الايجابية المتعلقة بالنمو الاقتصادي.
- النقص في عدد وفي خبرة أجهزة التسليف في المصرف.
- النقص في التوثيق اللازم للعقود والضمانات، والنقص في متابعة الملفات والحسابات.

من جهة أخرى، فان القروض "الجيدة" قد تتحول مع الوقت إلى قروض "سيئة" نتيجة عوامل مختلفة منها ما هو خاص بالمقترض ومنها ما هو خارج عن إرادته ويتعلق بتغييرات سياسية، اقتصادية، بيئية.... ، لذلك فإن متابعة المؤشرات المختلفة المتعلقة بعملاء التسهيلات والتي قد يكون ظهورها مرتبطاً بمخاطر يمكن معالجتها أو بمخاطر تستدعي اتخاذ موقف مع العميل، يأتي نتيجة الحرص على نوعية محفظة التسليف والسعي لتقليص احتمالات الخطر المتعلقة بها.

ولتوضيح عناصر الإقراض الجيد انظر الشكل /12/ أدناه.

الشكل /12/

عناصر الإقراض الجيد



بناءً على ما جاء أعلاه، تصبح عملية متابعة التسهيلات مسؤولية تتقاسمها وحدات الأعمال ووحدات إدارة المخاطر. كذلك تقوم جهات أخرى بمهمات المتابعة والتقييم لملفات وحسابات العملاء الممنوحين تسهيلات وذلك بحسب اختصاص كلٍ منها. ونذكر من هذه الجهات: الاستعلامات، التدقيق الداخلي، دائرة القضايا والشؤون القانونية، وحدة الديون المتعثرة. كما نذكر منها: هيئة الرقابة على

المصارف و مدققي حسابات المصرف، وفي ذلك دلالة كبيرة على أهمية إدارة المخاطر المتعلقة بالتسهيلات. [1]

ولتمكين الإدارة العليا في المصرف من تقدير المخاطر المرتبطة بالمحفظة فإن لجنة بال تطلب أن يسمح نظام المعلوماتية في المصرف بإجراء stress test لاختبار النتائج المحتملة لفرضيات مختلفة على وضعية الديون، وهو الأمر الذي قد يمكن الإدارة من اكتشاف نقاط ضعف لم تكن واضحة قبل الاختبار. وهذا ما يمكّنها أيضاً من تقدير حجم المؤونات التي قد تضطر لتكوينها ومدى كفاية رأسمال المصرف، والأهم من ذلك أنه يمكّنها من وضع الخطط اللازمة للحد من أثر هذه المخاطر.

ثانياً: إمكانية التنسيق بين: رأس المال المصرفي، المخاطرة الائتمانية، العائد:

إن الجانب الأساسي لاتفاقية بازل الثانية الخاصة بكفاية رأس المال في المصارف التجارية هو كيف تتمكن المصارف من ربط معيار كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي قد يتعرض لها المصرف، أي مدى قدرة المصرف على المواكبة والتكيّف بين الأنواع الأساسية لتلك المخاطر وهي: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بما يضمن المحافظة على مستوى مقبول لرأس المال من خلال قياس تلك المخاطر و التحوط لها عن طريق تقدير العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة، والقدرة على التنبؤ بتلك العلاقة.[2]

لقد أدى ارتفاع درجة الخطر التي تواجهها المصارف خاصة في ظل تقلب أسعار الفوائد من جهة، وتبلْور أدوات إدارة الموجودات وأدوات إدارة المطلوبات من جهة أخرى، إلى تطوّر الاهتمام بإدارة الموجودات والمطلوبات في وقت واحد، وهو الاهتمام الذي يحكم العمل المصرفي في الوقت الحاضر. ومن بين أهم الأهداف الأساسي ة التي تسعى إليها إدارة الموجودات والمطلوبات هو إدارة مزيج الحجم- الكلفة- المردود في جانبي الميزانية لتحقيق أهداف المصرف، والعمل على تعظيم، أو على الأقل المحافظة على، الهامش الصافي للفائدة الذي يحققه المصرف بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة، وكذلك تعظيم، أو على الأقل المحافظة على، قيمة المصرف في السوق ضمن مستوى مقبول من المخاطر. [3]

إن غالبية المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية مرتبطة بعناصر الميزانية العمومية والمتمثلة بشكل أساسي بنشاطات الإقراض والاقتراض Lending and Borrowing أو القيام بوظيفة الوساطة المالية، وعلى الرغم من أن المخاطرة الائتمانية أكبر في حالة الإقراض، فإن

[1] Basel Committee on Banking Supervision, Results of the Second Quantitative Impact Study, 5/11/2001 (BIS).

[2] Charles Smithson,(2003), "Credit Portfolio Management", Published John Wiley and Sons, p10

[3] د. حنفي، عبد الغفار، 2007م، " السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية- في المصارف التجارية والإسلامية"، الدار الجامعية، ص 247.

المصارف يجب أن تمنح الائتمان لتجني الأرباح. لذا فإن بعض المخاطرة الائتمانية لا يمكن تجنبها، لأنه ومن دون المخاطرة ليس هناك عائد، ويمكن للمصارف أن تعوّض نفسها عن المخاطرة الزائدة على الإقراض بطلب عائد أعلى، وعلى الرغم من ذلك ينبغي أن تصدر القرارات بمبلغ الائتمان الذي يجب منحه. [1]

وبالطبع لا يمكن تغطية كل الخسائر المحتملة، على الأقل يجب توفير الحماية من كل الخسائر المتوسطة زائد كل الانحرافات الشائعة حول المتوسط زائد احتياطي سلامة، والخلاصة أن تكلفة المخاطر أكبر من الخسارة المتوسطة، وينبغي أن تشمل أيضاً تكاليف الحماية الإضافية من الانحرافات عن المتوسط.

إن الهدف من إدارة المخاطر هو تحقيق مفاضلة مثلى بين المخاطرة والعائد من خلال إدارة المحفظة المصرفية ككل بدلاً من التركيز فقط على المعاملات المصرفية الفردية، وهذا يرتبط بمدى كفاية رأس المال لتغطية الانحرافات السلبية غير المتوقعة للخسائر التي تكون أعلى من القيمة المتوسطة Average Risk (الخسائر المتوسطة للعمليات)، وبالتالي العمل على تسوية تكلفة رأس المال بالمخاطرة.[2] ولتحقيق ذلك لا بدّ من مراعاة مايلي:

- يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريباً حتى المستوى الذي يتم عنده الحكم على الوفاء بالالتزامات بأنه مقبول لدى المديرين وحملة الأسهم.
- كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز المصرف عن الدفع.
- مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح والمخاطر التي تم تحملها.

ويتضح ذلك في حالة المخاطرة الائتمانية، ويتم إدراج المتوسط الإحصائي للخسائر في الهوامش المحمّلة على العملاء، غير أن هذا لا يكفي ،حيث ينبغي أن تدرج أيضاً تكلفة حقوق الملكية الإضافية المستنفذة كحماية أو وقاية من انحرافات الخسائر عن المتوسط . ويولد هذا في النهاية ربحية أدنى من المستهدف بسبب التكلفة الإضافية لرأس المال القائم على المخاطرة.

---

1 Andrew Winton, (1999), "Don’t Put All Your Eggs in One Basket? Diversification and Specialization in Lending", University of Minnesota, p3 www.ssrn.***com***

2 Philippe Jorion, (2004), " Financial Risk Manager Handbook", Wiley Finance, Second Edition, p556

إن إدارة المخاطر الحديثة تقوم على بعض المفاهيم الأساسية وهي:[1]

• القيمة عند الخطر	value at risk	VAR
• العجز المتوقع	expected shortfall	ES
• الخسائر الإضافية المتوقعة	expected excess loss	EEL
• رأس المال المعرض للمخاطرة	Capital at Risk	CAR

فالخسائر إذاً هي نتيجة لمخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات والتي تكون مقترنة برأس المال المتاح كدالة للخسائر القصوى التي ينبغي أن يستوعبها، عندئذ من الضروري اتخاذ إجراءات تصحيحية تركز على بنود التكلفة والتكاليف التشغيلية أو تكلفة تغطية المخاطرة ، أو القيام بتغيرات جذرية في السياسات الائتمانية والتي من شأنها التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر الائتمانية، وجعل تأثيرات التنويع في المحفظة أكثر وضوحاً وأكثر خضوعاً للمقاييس الكمية.

بالحقيقة هناك العديد من المؤسسات المالية و الشركات الاستشارية تسوّق بفعالية نماذجها لمخاطر الائتمان لمؤسسات أخرى. وفي الواقع مثل هذه النماذج تمكّن المستخدم من قياس مخاطر الائتمان الحالية في محافظ الموجودات، و يمكن أن تدخل بشكل مباشر كجزء في العديد من استخدامات إدارة المحفظة الائتمانية، مثل تسعير القروض، وضع حدود التركزات وقياس حدود مخاطر المحفظة. كما يمكن التركيز على إمكانية تحسين خريطة المخاطرة – العائد للمحفظة الائتمانية وإعادة توزيع عوامل التعرض للمخاطرة Exposures على العملاء أو الصناعات ، والتلاعب في الأوزان النسبية للالتزامات الفردية بشكل يؤدي لتقلل المخاطرة وفق النموذج التالي:[2]

$$\Delta P_{pt+1} = P_{pt+1} - P_{pt} = W_b A_{t+1} - W_b A_t = W_b (A_{t+1} - A_t) = W_b \Delta A_{t+1}$$

حيث:

A_t (Nx1) عامل ، تعبر عن القيمة الحالية المخصومة لهذا الائتمان في اللحظة t

W_b تعبر عن عوامل الترجيح.

P_{pt} تعبر عن القيمة الحالية المخصومة المرجحة للمحفظة الائتمانية للمصرف

وبهذا تكون(P_{pt}) قد حددت، و الهدف لدينا هو (ΔP_{pt+1}) والذي يمثل التغير في قيمة المحفظة الائتمانية في اللحظة t_{+1} عنها في اللحظة t والتي تمثل دالة التغير في القيمة لكل عنصر من عناصر الائتمان.

---

1 Philippe Jorion, (2004), " Financial Risk Manager Handbook", Wiley Finance, Second Edition, p558

2 Jose A. Lopez,(2000),"Evaluating Credit Risk Models", Economic Research Department Federal Reserve Bank of San Francisco, pp4-8 www.ssrn.com

هذا النموذج يولّد توقعات (ΔPpt+1) من تجميع دالة التوزيع لخسائر المحفظة استناداً إلى ترجيحات المحفظة Wb، فالتغير في قيم هذه التسليفات سوف يتعلق بعوامل متنوعة، مثل التغير في القروض الفردية والحالة الائتمانية بالإضافة إلى التحركات العامة لهوامش الائتمان في السوق والعلاقة المتبادلة ما بين الأصول في المحفظة.

هذه المقدرة على قياس مخاطر الائتمان ساهمت بشكل واضح على تحسين مقدرة الإدارة في المصارف بالوصول إلى إمكانية التنبؤ بتوزيع خسائر الائتمان، وتمكّن المستخدم من معرفة كيف يدير مخاطر ائتمان المحفظة بشكل أفضل، مثل تحديد ما هي مخصصات الائتمان للقروض أو بيع القروض لتخفيض المخاطر، انسجاماً مع إجراءات بازل لرأس المال التي تتطلب الاحتفاظ بـ 8% رأس مال مقابل مخاطر الأصول المرجحة.. كما يسمح هذا للمخاطر التي يتم تحملها عند مستوى المعاملات بأن تزداد حتى المقدار المتسق مع رأس المال، إلى أن يتم تجميع المخاطر والتخلص من قدر كبير منها بالتنويع.[1]

إن صورة الهرم تقدم نظرة شاملة لعملية إدارة المخاطر، وتأثير تنويع المخاطر الذي يحدث من خلال الصعود إلى أعلى الهرم. وكل وجه للهرم يمكن تشبيهه بأحد أبعاد المخاطرة مثل المخاطرة الائتمانية أو المخاطرة السوقية.

وبدون إجراء مثل هذا القياس الكمي تكون هناك وصلات مفقودة بين المخاطر المستديمة حسبما هي مقاسه عند مستوى المعاملات والمخاطرة المجمعة عند قمة الهرم والتي ينبغي أن يتم التحوط منها بواسطة رأس مال المصرف المحدود .

فالهدف هو تغطية كافة فئات الأصول التي تأتي بمخاطر ائتمانية وهي:[2]

- الشركات، بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وشركات متخصصة.
- المصارف وشركات الأوراق المالية.
- مصرف التسويات الدولية، المفوضية الأوروبية، المصرف المركزي الأوروبي، صندوق النقد الدولي.
- بنود خارج الميزانية.
- قروض مستحقة.
- مصارف تنمية متعددة الأطراف وهيئات من القطاع العام غير الحكومة المركزية.

---

1 J.B. Morgan,(1997), "Credit Metrics technical document" , New York, 2 April

2 د. الشعار، محمد نضال، 2005م " أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، تقديم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية AAOIFI ، البحرين ، ص490 .

لنأخذ المثال التالي:[1]

تم أخذ محفظتين مماثلتين في كافة الأوجه التالية:

- 100 قرض
- تعرضات للخطر متساوية.
- كلها باستحقاق 5 سنوات.
- كلها بالجودة الائتمانية نفسها (PD=0.001)
- لا ضمانات (LGD=1) لكافة القروض
- المحفظة(أ): كافة القروض إلى قطاع الاتصالات (غير متنوع)
- المحفظة (ب): قروض إلى الاتصالات، التأمين، القطاع المصرفي، التصنيع
- بصورة عامة، إن خسائر أعلى ممكنة في المحفظة أ (في حال تدهور قطاع الاتصالات). وبما أنه من النادر أن تنهار القطاعات كلها معًا، فإن المحفظة ب بصورة عامة ستؤدي إلى خسائر أقل.

ثالثاً: تعليمات مصرف سورية المركزي لضبط ورقابة الائتمان المصرفي:

حظيت قضية تطوير السياسات الائتمانية في المصارف السورية باهتمام بالغ من قبل الدولة، وتم إعادة هيكلة المصارف وتغيير إستراتيجيتها في مجال منح الائتمان بما يتواءم مع معايير بازل لكفاية رأس المال و المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أيلول ١٩٩٧ وخاصة المادتين السابعة والتاسعة.

وفي هذا الشأن، وبغرض حصر التركيز في مخاطر التسهيلات الائتمانية ومراقبتها ومتابعتها، وتماشياً مع معايير المحاسبة الدولية ولاسيما المعايير ذات الأرقام 24 و 27 و28 و 30 و39، وتوخياً لمبدأ الحيطة والحذر أصدر مجلس النقد والتسليف في سورية القرار 101/ م ن/ ب4 تاريخ 2005/1/2 الذي يتضمن التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسليفات المسموح، والذي تم تعديله مؤخراً بالقرار(395 / م ن / ب4) تاريخ 29 /5 / 2008م .[2]

كما أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم 100 / م ن/ ب4 تاريخ 2/1/ 2005 المتضمن التعليمات الخاصة بالحدود القصوى المسموح بها لتركزات المخاطر المصرفية.

[1] Eric Higgins & Joseph Mason,(2005), "Deriving Credit Portfolio Diversification Properties from Large Asset-backed Security Pools",p13

[2] مصرف سورية المركزي ، مجلس النقد والتسليف ، التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات المسموح بها، الصادرة بالقرار رقم (395 / م ن / ب4) تاريخ 29 /5 / 2008م.

وألزم مجلس النقد والتسليف مجالس إدارات المصارف بوضع سياسات ائتمانية للمتابعة الجيدة للعملية الائتمانية لعملية منح الائتمان وذلك من خلال عدة قرارات صدرت عنه في هذا المجال والمتمثّلة بـ:

-القرار رقم (93/م ن/ب 4) تاريخ 2004/12/19 الذي تضمّن التعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر الائتمان،التي أكدت على إقامة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان ووجود رقابة كافية عليها، مع ضرورة العمل بالمعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية والمحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة التسليف.

-القرار رقم 94 / م ن/ ب4 تاريخ 9/19/ 2004م المتضمّن عملية تصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة.

-القرار رقم (95/م ن/ب 4) تاريخ 2004/12/19 الذي فرض على المصارف ضرورة الاحتفاظ بملفات تسليف تحتوي على كافة المعلومات الكمية والنوعية الخاصة بزبائنها، مما يساعد إلى حد كبير في تقييم المخاطر الناشئة عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة إليهم.

وينوه الباحث إلى أنه سيتم في الفصل الرابع من البحث دراسة مدى انسجام بعض التعليمات الصادرة من مجلس النقد والتسليف ذات العلاقة بالمخاطر الائتمانية وكفاية رأس المال مع مبادئ بازل2، وتحديد نتائج المقارنة.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية تطبيقية للأوضاع المالية للمصرف التجاري السوري

المبحث الأول

التحليل الهيكلي للقوائم المالية الختامية

تم تأسيس المصرف التجاري السوري في بداية عام 1967 ليخدم النشاط الاقتصادي والتجاري السوري، وقد أحدث المصرف التجاري السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم 913 تاريخ 1966/10/29 من دمج مصارف الشرق العربي والوحدة العربية وأمية وسورية والمهجر اعتباراً من 1967/1/1.

ويعتبر المصرف التجاري السوري مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وهو من أكبر المؤسسات المصرفية في سورية ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي، حيث يبلغ عدد فروعه 54 فرعاً موزعة على محافظات القطر، وتقدّر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو 80%، ويستحوذ على أكثر من 70 % من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي.[1]

يبلغ رأسمال المصرف عند إحداثه مائة وخمسون مليون ليرة سورية، وصدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم / 340/ تاريخ 1993/12/30 بالموافقة على رفع رأسمال المصرف إلى مليار واحد ل.س، ثم زيد رأسماله إلى أربعة مليارات ليرة سورية بموجب القرار رقم / 7/ تاريخ 8/15/ 1998. وتم بموجب المرسوم التشريعي الصادر برقم 35 لعام 2006 والخاص بالمصرف التجاري السوري رفع رأسماله إلى سبعين مليار ليرة سورية ، حيث يغطى رأس المال بحسب المادة /2/ من هذا المرسوم من خلال:

-صافي قيمة الموجودات الثابتة.

-الاحتياطيات القانونية والخاصة وبما لا يتجاوز 25 % من صافي الأرباح السنوية.

-حساب فروقات تعديل سعر صرف الدولة والقطاع العالم المفتوح بموجب أحكام هذا المرسوم التشريعي وفق مضمون المادة الثامنة منه.

كما تتكون المصادر المالية للمصرف التجاري السوري، بحسب المادة / 3/ من المرسوم، بصورة خاصة من:

1- رأسمال المصرف 2- الأموال الاحتياطية 3- - الودائع

[1] الموقع الالكتروني للمصرف التجاري السوري www.cbs-bank.com/ComercialBank

أولاً: غايات وأغراض المصرف:

حدد المرسوم التشريعي رقم / 35 / أهم أهداف المصرف التجاري السوري والمتمثلة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية، والقيام بمختلف الأعمال والخدمات المصرفية وفق الضوابط والحدود التي يضعها مجلس النقد والتسليف وبما لا يتعارض مع الأنظمة النافذة. بناء عليه تقوم فروع المصرف بفتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير وقبول الودائع بالعملة السورية والعملات الأجنبية لآجال مختلفة، بالإضافة لذلك يمنح التسهيلات المصرفية التالية: [1]

1- حسم السندات التجارية. 2- الحسابات الجارية المدينة بأنواعها. 3- الاعتمادات المستندية بكافة أنواعها.

4- شراء سندات السحب للإطلاع. 5- السلف بأنواعها. 6- القبولات. 7- الكفالات. 8- تعهدات التصدير.

9- القروض.

ثانياً: تحليل نسب نمو الميزانية الموحدة وقائمة الدخل:

أ - تحليل نسب نمو الموجودات و المطلوبات والحسابات النظامية خلال السنوات 2004-2005-2006م:

الجدول /10 - أ /

موجودات المصرف التجاري ونموها بتاريخ 12/31 للسنوات 2004 / 2005 / 2006 م

القيم بملايين الليرات السورية

أسم الحساب	2004	2005	2006	نمو 2005	نمو 2006
الأموال الجاهزة	34,514	76,568	69,364	122%	-9%
مصرف سورية المركزي	361,062	290,070	217,975	-20%	-25%
المصارف و غرفة التقاص	52	132	54	154%	-59%
المراسلون في الخارج	231,046	262,579	262,476	14%	0%
المديرية العامة	535,651	544,169	538,783	2%	-1%
الفروع	96,531	156,284	165,935	62%	6%
محفظة السندات المحسومة	880	958	1,383	9%	44%
الشيكات و السحوبات المشتراة	463	696	478	50%	-31%
القيم برسم القبض لأجل قصير	10,746	10,646	11,033	-1%	4%
القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	102,378	109,057	134,194	7%	23%
القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون	24,311	42,748	60,240	76%	41%
ديون قيد التسوية و الملاحقة القضائية	480	654	671	36%	3%
التأمينات المدفوعة و السلف الخاصة بالمصرف	98	200	536	104%	168%
الاستثمارات المالية و المساهمات	33,370	36,306	36,310	9%	0%
القيمة المقابلة للقطع الأجنبي ل. س	487,934	434,788	316,370	-11%	-27%
القطع الأجنبي	80	286	4,805	258%	1580%
حسابات التسوية و الحسابات الانتقالية	19,967	14,431	8,713	-28%	-40%
الأموال الثابتة و الموجودات الأخرى	1,633	1,691	2,309	4%	37%
مجموع الحسابات العادية	**1,941,196**	**1,982,263**	**1,831,629**	**2%**	**-8%**

[1] المرسوم التشريعي رقم /35/ للعام 2006.

الحسابات النظامية					
الاعتمادات المستندية لاستيراد	82,161	120,718	154,121	47%	28%
الاعتمادات المستندية للتصدير	24,753	23,260	19,277	-6%	-17%
الكفالات والقبولات والضمانات الاختياطية	83,350	84,455	74,974	1%	-11%
الحسابات النظامية الأخرى	212,325	223,418	242,983	5%	9%
مجموع الحسابات النظامية	**402,589**	**451,851**	**491,355**	**12%**	**9%**
مجموع الميزانية	**2,343,785**	**2,434,114**	**2,322,984**	**4%**	**-5%**

المصدر: التقارير المالية السنوي للمصرف التجاري السوري للأعوام 2004-2005-2006

الجدول /10 - ب /

مطلوبات المصرف التجاري ونموها بتاريخ 12/31 للسنوات 2004 / 2005 / 2006 م

القيم بملايين الليرات السورية

اسم الحساب	2004	2005	2006	نمو 2005	نمو 2006
الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية الدائنة	243,888	268,945	230,066	10%	-14%
الودائع لأجل وودائع التوفير	139,774	126,930	129,381	-9%	2%
قطع أجنبي لحسابات الغير لغايات الاستيراد	6,017	17,078	15,139	184%	-11%
المصارف و غرفة التقاص	4,230	14,550	5,176	244%	-64%
قيم برسم الدفع لأجل قصير	12,016	13,938	12,528	16%	-10%
التأمينات المقبوضة	77,857	90,254	110,742	16%	23%
مصرف سورية المركزي	86,955	84,017	100,289	-3%	19%
المراسلون في الخارج	802	17,769	7,412	2116%	-58%
الحسابات المجمدة	18,767	1,483	1,192	-92%	-20%
الأموال المستقرضة	1,396	1,369	1,330	-2%	-3%
القيمة المقابلة للقطع الأجنبي	101	311	7,850	208%	2424%
القطع الأجنبي	469,983	426,797	320,744	-9%	-25%
المديرية العامة	87,458	112,953	141,140	29%	25%
الفروع	543,592	587,671	557,593	8%	-5%
حسابات التسوية و الحسابات الانتقالية	31,031	18,689	6,562	-40%	-65%
المؤن و الفوائد المحفوظة	183,878	175,608	75,628	-4%	-57%
الاستهلاكات	671	755	853	13%	13%
الاحتياطيات	9,474	11,755	17,451	24%	48%
رأس المال المدفوع	3,652	4,000	70,000	10%	1650%
الأرباح الصافية	19,654	7,391	20,553	-62%	178%
المجموع العام	**1,941,196**	**1,982,263**	**1,831,629**	**2%**	**-8%**
مقابل الحسابات النظامية	**402,589**	**451,851**	**491,355**	**12%**	**9%**
مجموع الميزانية	**2,343,785**	**2,434,114**	**2,322,984**	**4%**	**-5%**

المصدر: التقارير المالية السنوي للمصرف التجاري السوري للأعوام 2004-2005-2006.

ب - تحليل نسب نمو الإيرادات و النفقات:

فيما يلي عرض للإيرادات والنفقات السنوية ونسب نموها للمصرف التجاري السوري خلال ثلاث سنوات 2004، 2005، 2006م.

الجدول / 11- أ /

إيرادات الاستثمار للمصرف التجاري السوري ونسب نموها للسنوات 2004 / 2005 / 2006 م

القيم بملايين الليرات السورية

اسم الحساب	2004	2005	2006	نمو2005	نمو2006
الفوائد المقبوضة	31,340	35,004	33,170	12%	-5%
العمولات المقبوضة	3,033	4,091	5,021	35%	23%
فروق عمليات القطع	38,919	13,233	6,701	-66%	-49%
إيرادات محفظة الأوراق المالية	971.3	1,036.0	1,034.1	7%	0%
استرداد النفقات العامة للإدارة	97.8	91.3	104.7	-7%	15%
إيرادات الأموال الخاصة بالمصرف	4.7	6.3	10.3	34%	63%
واردات سنين سابقة	133.2	170.4	505.6	28%	197%
إيرادات استثمار أخرى	1,074	1,134	1,149	6%	1%
ربح بيع موجودات المصرف	0.1	0.4	1.0	300%	150%
ربح فروع المناطق الحرة	113.3	74.3	0.0	-34%	-100%
المجموع	**75,687**	**54,841**	**47,697**	**-28%**	**-13%**

المصدر: التقارير المالية السنوي للمصرف التجاري السوري للأعوام 2004-2005-2006.

الجدول / 11 - ب /

نفقات الاستثمار للمصرف التجاري السوري ونسب نموها للسنوات 2004 / 2005 / 2006 م

القيم بملايين الليرات السورية

أسم الحساب	2004	2005	2006	نمو 2005	نمو 2006
الفوائد المدفوعة	31,454	22,859	11,507	-27%	-50%
العمولات المدفوعة	155	260	64	68%	-75%
فروق عمليات القطع	5,790	16,628	3,086	187%	-81%
المؤن والاستهلاكيات	84	92	102	10%	11%
نفقات الأموال الخاصة بالمصرف	2	2	2	0%	0%
ديون معدومة	0	1	0	-	-100%
نفقات سنين سابقة	78	25	29	-68%	16%
نفقات استثمار اخرى	2	3	2	50%	-33%
المجموع	**37,565**	**39,870**	**14,792**	**6%**	**-63%**

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري للأعوام 2004-2005-2006

الجدول / 11 - ج /

النفقات العامة للمصرف التجاري السوري ونسب نموها للسنوات 2004 / 2005 / 2006 م

القيم بملايين الليرات السورية

أسم الحساب	2004	2005	2006	نمو 2005	نمو 2006
الرواتب والأجور ومتمماتها	509.59	750.67	1,098.42	47%	46%
رواتب الموظفين	0.01	0.02	0.00	100%	-100%
التعويضات العائلية	0.01	0.02	0.01	100%	-50%
تعويضات التدفئة	0.02	0.04	0.03	100%	-25%
التعويضات الخاصة بالموظفين والمستخدمين وغيرهم	35.44	14.54	10.24	-59%	-30%
نفقات النقل والانتقال	4.70	8.81	8.18	87%	-7%
الأعباء الاجتماعية	142.03	173.78	167.17	22%	-4%
الإيجارات وتوابعها والتأمين	76.79	119.13	133.77	55%	12%
اللوازم القرطاسية والمطبوعات والاشتراكات	35.09	49.01	43.63	40%	-11%
أصلاح وصيانة الموجودات	36.29	42.51	41.42	17%	-3%
الرسوم والضرائب وما يما يماثلها	3.31	3.55	3.45	7%	-3%
النفقات المختلفة الأخرى	33.88	43.22	45.34	28%	5%
النفقات العامة	877.16	1,205.30	1,551.66	37%	29%

المصدر: التقارير المالية السنوي للمصرف التجاري السوري للأعوام 2004-2005-2006

الجدول / 11- د /

أرباح للمصرف التجاري السوري ونسب نموها للسنوات 2004 / 2005 / 2006 م

القيم بملايين الليرات السورية

أسم الحساب	2004	2005	2006	نمو 2005	نمو 2006
الأرباح الاجمالية	37231.00	13637.00	38974.00	-63%	186%
الأرباح الصافية	19653.00	7391.00	20553.00	-62%	178%
الأرباح غير الصافية بدون فروقات عمليات القطع	4101.00	17032.00	25223.00	315%	48%

ثالثاً:أهم البنود المصرفية للمصرف التجاري السوري ونموها:

الجدول / 12/ يبين لنا أهم البنود المصرفية ونموها خلال أعوام الدراسة.

الجدول / 12 /

القيم بملايين الليرات السورية

البند	2004	2005	2006	نمو 2005	نمو 2006
مجموع الموجودات	1,941,196	1,982,263	1,831,629	2%	-8%
حقوق الملكية(الأموال الخاصة)[1]	13,126	15,755	87,451	20%	455%
الموجودات المربحة[2]	1,543,935	1,613,802	1,541,927	5%	-4%
القروض و التسليفات	127,169	152,459	195,105	20%	28%
الإستثمارات	1,425,658	1,498,546	1,456,985	5%	-3%
رأس المال المدفوع	3,652	4,000	70,000	10%	1650%
الاحتياطيات	9,474	11,755	17,451	24%	48%
مجموع الودائع	383,662	395,875	359,447	3%	-9%
ودائع لأجل وودائع التوفير	145,791	143,805	144,524	-1%	0%
ودائع القطاع العام	185,735	208,098	168,349	12%	-19%
ودائع بالعملة المحلية	333,272	347,076	285,551	4%	-18%
ودائع بالعملة الأجنبية	60,578	78,718	94,212	30%	20%
الاحتياطيات الأولية	394,557	364,617	286,295	-8%	-21%
الاحتياطيات الثانوية	130,638	115,582	117,194	-12%	1%
دخل الفوائد	32,400	35,004	32,170	8%	-8%
مصروف الفوائد	31,454	21,859	11,506	-31%	-47%
دخل الفوائد الصافي	944	13,145	20,664	1292%	57%
ديون معدومة	0	1	0	-	-100%
دخل غير الفوائد	43,346	20,837	13,905	-52%	-33%
مصروف غير الفوائد	6,027	16,917	3,183	181%	-81%
دخل غير الفوائد الصافي	38,320	2,920	10,712	-92%	267%
الأرباح الاجمالية	37,231	13,637	38,974	-63%	186%
الأرباح الصافية	19,653	7,391	20,553	-62%	178%
فوائد الودائع	2,859	2,430	4,017	-15%	65%
إيرادات إجمالية	75,687	54,841	47,697	-28%	-13%

المصدر: التقارير المالية السنوي للمصرف التجاري السوري للأعوام 2004-2005-2006

تظهر أرقام الميزانية الموحدة وقائمة الدخل للمصرف التجاري السوري للفترة 2004-2006 تغيرات مهمة في بنية الموجودات والمطلوبات والأرباح، ولدى دراسة الوضع المالي للمصرف التجاري السوري خلال الفترة 2004-2006 يتبين للباحث ما يلي:

1. تراجعت الموجودات عام 2006 بنسبة 8% نتيجة الانخفاض الحاصل في حساب القيمة المقابلة للقطع الأجنبي التي بلغت 27%، ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى التغير في سعر صرف القطع الأجنبي بين عامي 2005- 2006.

---

[1] عبارة عن رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.
[2] وتتمثل في كل الموجودات ما عدا الاحتياطيات الأولية والموجودات الثابتة.

2. بلغت نسبة نمو حقوق الملكية (الأموال الخاصة) للمصرف التجاري السوري 20% عام 2005 نتيجة نمو الاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ولكن أدى رفع رأس مال المصرف إلى 70 مليار ليرة سورية عام 2006 بدلاً من 4 مليار عام 2005 إلى ارتفاع نسبة حقوق الملكية بشكل كبير عام 2006 لتصبح 455 % في عام 2006.
3. نمت القروض و التسليفات بنسبة 28% عام 2006 ، بينما تراجعت نسبة نمو الموجودات المربحة عام 2006 بنسبة 4% ، ويعد التغير في سعر صرف القطع الأجنبي أحد أهم أسباب هذا التراجع.
4. أدى التزايد في توظيفات القروض و التسليفات في عامي 2005-2006 إلى الانخفاض في الاحتياطيات الأولية والثانوية بنسبة 8% و12% على التوالي عام 2005، واستمر انخفاض الاحتياطيات الأولية لتصبح 20% عام 2006، مع تزايد طفيف للاحتياطيات الثانوية بنسبة 1%.
5. تبين من دراسة هيكلية الودائع أن ودائع القطاع العام تشكل أكثر من 46% من ودائع المصرف التجاري بنهاية عام 2006، وقد تراجع نمو الودائع عام 2006 بنسبة 9%، ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض الحاصل في الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية بنسبة 14%.
6. إن انخفاض الإيرادات المحققة من فروقات القطع الأجنبي بنسبة 66% عام 2005 و 49% عام 2006 سبب بلنخفاض إيرادات الاستثمار للمصرف التجاري ككل بنسبة 28% عام 2005 و بنسبة 13% عام 2006.
7. نمت نفقات الاستثمار للمصرف التجاري بنسبة 6% عام 2005، بينما انخفضت عام 2006 بنسبة 63%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الانخفاض الملحوظ في الفوائد المدفوعة والعمولات المدفوعة بنسبة 50 % و 75 % على التوالي، بالإضافة إلى النفقات الناتجة عن فروقات القطع الأجنبي والتي انخفضت بنسبة 81% عام 2006.
8. بلغت نسبة نمو النفقات العامة للمصرف التجاري 37% عام 2005 والتي استمر نموها عام 2006 بنسبة 29%، ويعود سبب هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى نمو كتلة الرواتب والأجور بنسبة 47% و 46% على التوالي.

الجدول / 13 /

تغيرات أهم البنود المالية للمصرف التجاري السوري ونسب نموها للسنوات 2004 / 2005 / 2006 م

القيم بملايين الليرات السورية

البند	2004	2005	2006	نمو 2005	نمو 2006	محصلة الأثر
الموجودات	1,941,196	1,982,263	1,831,629	2%	-8%	**-5%**
الموجودات المربحة	1,543,935	1,613,802	1,541,927	5%	-4%	**0%**
القروض و التسليفات	127,169	152,459	195,105	20%	28%	**48%**
التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	402,589	451,851	491,355	12%	9%	**21%**
الاحتياطيات	9,474	11,755	17,451	24%	48%	**73%**
حقوق الملكية	13,126	15,755	87,451	20%	455%	**475%**
مجموع الودائع	383,662	395,875	359,447	3%	-9%	**-6%**
إيرادات إجمالية	75,687	54,841	47,697	-28%	-13%	**-41%**
نفقات الاستثمار	37,565	39,870	14,792	6%	-63%	**-57%**
النفقات العامة	877	1,205	1,552	37%	29%	**66%**
الأرباح الاجمالية	37,231	13,637	38,974	-63%	186%	**122%**
الأرباح الصافية	19,653	7,391	20,553	-62%	178%	**116%**

المبحث الثاني

دراسة مؤشرات الرفع المالي ودورها في عملية منح الائتمان

أولاً: تحليل وتقييم مؤشرات رأس المال والرفع المالي Capital &Financial Leverage:

تم بموجب المادة 2 من المرسوم رقم 35 لعام 2006 رفع رأس المال المصرف التجاري السوري بمبلغ ستة و ستون مليار ليصبح سبعون مليار ليرة سورية بتاريخ 2006/12/31 بعد أن كان أربعة مليار ليرة سورية عام 2005، وقام المصرف التجاري بالفعل بتغطية هذه الزيادة في رأس المال من حساب فروقات تعديل سعر صرف الدولة والقطاع العام الناتجة عن سنوات سابقة والمحتجزة لدى مصرف سورية المركزي، وهذه الزيادة في رأس المال ليست زيادة فعلية إلا أنها مجرد ترحيل محاسبي بين فروق القطع ورأس المال أي أنها زيادة دفترية، علماً أن إجمالي الاحتياطيات وإعانات الدولة للمصرف التجاري قد بلغ 17 مليار ليرة سورية عام 2006 .

الأموال الخاصة:

بلغ مجموع الأموال الخاصة المتمثلة برأس المال والاحتياطيات / 87,451 / مليون ليرة سورية في نهاية عام 2006 أي بنسبة 4% من إجمالي موجودات المصرف، مقابل /15754/ مليون ليرة سورية نهاية 2005 أي بنسبة 0.80% من إجمالي موجودات المصرف.[1]

و يعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة رأس المال الذي شكّل 80%من حقوق الملكية ، بينما شكّلت الاحتياطيات والأرباح المحتجزة 20% ، وبرأي الباحث كان من المفروض أن تكون نسبة الاحتياطيات والأرباح المحتجزة أكبر من 50% على الرغم من أن الزيادة في رأس المال ليست إلا تلبية حتمية وضرورية لمتطلبات بازل 2 و حاجات السوق المالية والنقدية.

ويظهر الجدول / 14 / تطور الأموال الخاصة للمصرف خلال السنوات الثلاث حسب النموذج المعتمد للملاءة المصرفية من قبل مفوضية الحكومة لدى المصارف، شريطة أن لا تتجاوز الأموال الخاصة المساندة مبلغ صافي الأموال الخاصة الأساسية ، وأن لا تتجاوز السندات والاقتراضات نسبة /50/ % من مبلغ صافي الأموال الخاصة الأساسية (مجموع ج في الجدول / 14/أدناه)

[1] التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري 2004، 2005، 2006 م.

الجدول / 14 /

الأموال الخاصة كما هي في 12/31/ 2004-2005-2006

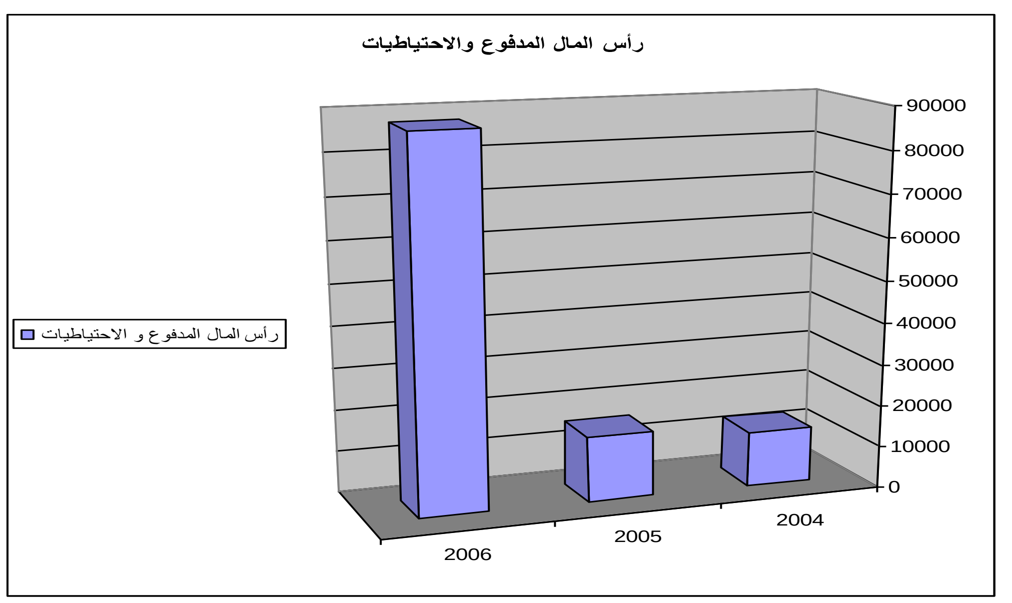
المبالغ بألاف الليرات السورية

البيان	2004	2005	2006
أ ـ الأموال الخاصة الأساسية :	**12,914,395**	**15,664,772**	**87,318,900**
رأس المال المكتتب به	3,652,000	4,000,000	70,000,000
الاحتياطي القانوني	3,522,000	4,594,895	6,483,470
الاحتياطي الخاص	3,952,000	4,594,895	6,483,470
احتياطيات أخرى (عدا فروقات إعادة التخمين – احتياطيات حرة موافق عليها من قبل مفوضية الحكومة لدى المصارف)			
حسابات تغذية رأس المال (إعانات الدولة)	1,788,395	2,474,982	4,351,960
احتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية			
علاوات خصم الإصدار و الاندماج			
مؤونات أخرى (غير مخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة موافق عليها من قبل مفوضية الحكومة لدى المصارف)			
صافي أرباح الفترة (بعد موافقة مفتش الحسابات عليها)			
صافي أرباح (أو خسائر) السنة المالية السابقة			
الأرباح (أو الخسائر) المدورة			
ب ـ ينزل منها :	**-61,871**	**-90,230**	**-132,100**
أقساط رأس المال المكتتب بها غير المسددة			
صافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية	-60,521	-89,000	-129,871
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	-1,350	-1,230	-2,229
أسهم المصرف المعاد شراءها			
صافي الخسائر لغاية نهاية الفترة الحالية			
خسائر غير محققة عن استثمارات مالية			
النقص في المؤونات على الديون غير المنتجة المقدّرة وغير المكوّنة من قبل المصرف			
النقص في المؤونات المقدّرة على باقي الموجودات وغير المكوّنة			
المبالغ الممنوحة الى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم (أيهما أكبر)			
ج ـ صافي الأموال الخاصة الأساسية (أ ـ ب)	12,852,524	15,574,542	87,186,800
يضاف :			
د ـ الأموال الخاصة المساندة	**273,476**	**180,458**	**264,200**
فروقات إعادة التخمين العقارات والمباني			
فروقات تقييم وترجمة			
صافي الأرباح غير المحققة عن الاستثمارات في أدوات مالية متوفرة للبيع بعد خصم /0 5/ % منها	273,476	180,458	132,100
الديون المشروطة			
الأموال الخاصة الصافية = (ج + د)	**13,126,000**	**15,755,000**	**87,451,000**

البيانات: المصرف للتجاري السوري – مديرية المحاسبة العامة، الجدول: إعداد الباحث.

الشكل / 13 /

رأس المال المدفوع والاحتياطيات خلال السنوات 2004-2005-2006م



المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2006.

لقد ارتفعت مؤشرات نسب رأس المال للمصرف بشكل ملحوظ خلال عام 2006، كما هو موضح بمعطيات الجدول / 15/ الذي يبين لنا مؤشرات رأس المال وحقوق الملكية، فقد ارتفعت متانة الأموال الخاصة إلى الموجودات مثقلة بمخاطر الائتمان من 3% عام 2005 إلى 15% عام 2006 وهي نسبة جيدة مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال المقررة في بازل 2 بـ (8%). ولكن من الممكن أن تنخفض تلك النسبة إلى أقل من 15% بعد الأخذ بعين الاعتبار قياس وتحديد مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

الجدول / 15 /

أهم مؤشرات حقوق الملكية و الرفع المالي بتاريخ 12/31 للسنوات 2004-2005-2006

النسبة	2004	2005	2006
حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات	%0.68	%0.80	%4.77
مجموع الموجودات إلى حقوق الملكية(مرة)	148	126	21
حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات المربحة	%1	%1	%6
رأس المال إلى مجموع حقوق الملكية	%28	%25	%80
*رأس المال المكتتب به إلى الموجودات ذات المخاطرالائتمانية	%0.81	%0.81	%13
رأس المال الأساسي إلى الموجودات ذات المخاطر الائتمانية	%2.86	%3.14	%16.19
رأس المال المساند إلى الموجودات ذات المخاطر الائتمانية	%0.06	%0.04	%0.05

* انظر الجدول رقم / 17/ لاحقاً الخاص بحساب المخاطر الائتمانية.

حقوق الملكية إلى الموجودات ذات المخاطر الائتمانية	**%2.92**	**%3.17**	**%16.24**
الأرباح المحتجزة إلى حقوق الملكية	**%69**	**%74.60**	**%14**
مجموع الودائع إلى مجموع حقوق الملكية	**30**	**27**	**5**
الودائع إلى مجموع مصادر تمويل المصرف	**%20**	**%21**	**%21**
الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع	**%63**	**%66**	**%62**
الودائع لأجل و ودائع التوفير إلى مجموع الودائع	**%37**	**%34**	**%38**
ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع	**%32**	**%23**	**%20**
ودائع لأجل إلى إجمالي الودائع	**%5**	**%11**	**%18**
ودائع القطاع العام إلى مجموع الودائع	**%47**	**%49**	**%44**
الودائع بالعملة المحلية إلى إجمالي الودائع	**%85**	**%82**	**%75**
الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع	**%15**	**%18**	**%25**

ثانياً: حساب المخاطر الائتمانية ومخاطر حسابات خارج الميزانية:

يتم تحديد مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات خارج الميزانية وفقاً لنسب التثقيل المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (253) تاريخ 2008/1/24 (النموذج رقم 11) بعد التنزيل منها قيمة الضمانات المقبولة المحددة في النموذج رقم (13)، كما يعتمد أيضاً النموذج رقم (13) لتثقيل مخاطر حسابات خارج الميزانية التي يتم تحويلها وفقاً لمعامل التحويل الخاص بكل حساب منها.

تنزل من المخاطر الائتمانية العناصر التالية:

1. المؤونات المكوّنة مقابل الخسائر المحتملة، وأية مؤونات مقابل قيمة التدني في القيمة الدفترية للموجودات بالإضافة إلى الفوائد والعمولات المحفوظة.[1]
2. الضمانات النقدية : كامل قيمة الضمانة النقدية إذا توفرت فيها الشروط التالية:
   أ -أن يكون هناك كتاب ربط موقع عليه من قبل صاحب الحساب مقابل التسهيلات الممنوحة أو المستعملة.
   ب -أن تكون الضمانة النقدية بنفس عملة الدين.
   ت -أن تكون الضمانة النقدية موجودة لدى المصرف نفسه مانح التسهيلات أو لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.
3. ضمانات الأوراق المالية :

[1] إذا كانت المؤونات المكونة 50% فأكثر تكون نسبة التثقيل 50%، أما إذا كانت المؤونات المكونة ما بين 20%-50% فإن نسبة التثقيل 100%، و إذا كانت المؤونات المكونة أقل من 20% تكون نسبة التثقيل 150%.

القيمة السوقية للأوراق المالية وذلك بعد تخفيضها بالنسب المحددة في النموذج رقم / 14/ المرفق بالقرار / 253 / وذلك حسب درجة تصنيف هذه الأوراق وحسب المدة المتبقية لاستحقاقها (إذا كانت ذات فوائد تعاقدية)، وحسب الجهة المصدّرة لهذه الأوراق.

4. كفالات مصرفية من المصارف :

قيمة الكفالات المصرفية المأخوذة من المصارف مقابل التسهيلات الممنوحة أو المستعملة وذلك بعد تخفيض قيمة هذه الكفالات بالنسب المحددة وفق درجة تصنيف كل مصرف صادرة عنه هذه الكفالات وذلك حسب النموذج رقم (11) .

5. تنازلات عن مقبوضات (حوالات حق):

تعتمد قيمة المقبوضات المستحقة للأشخاص على الوزارات ومؤسسات القطاع العام والمتنازل عنها إلى المصرف المقرض من قيمة المبالغ الخاضعة للتثقيل، بشرط أن يكون هناك إقراراً صحيحاً من هذه الوزارات بهذه المستحقات لهؤلاء الأشخاص فيتم تنزيل كامل قيمة المستحقات على الوزارات، أما إذا كانت هذه المقبوضات صادرة عن مؤسسات القطاع العام فيؤخذ 80% من قيمتها ويتم تنزيلها من المبالغ الخاضعة للتثقيل .

6. ضمانات عقارية:

ينزل من المخاطر الائتمانية قيمة الرهن العقاري أو 60% من قيمة التخمين (القيمة السوقية) أيهما أقل وذلك ضمن الشروط التالية :

أ - أن يكون الرهن العقاري من الدرجة الأولى ومسجل أصولاً لدى الدوائر العقارية الحكومية .

ب - أن يكون العقار المرهون، مخّمن منذ مدة لا تتجاوز السنة من تاريخ احتساب الملاءة وذلك من قبل خبيرين معتمدين. وإذا تفاوتت قيمة التخمين بين الخبيرين، تؤخذ القيمة المخّمنة الأقل، وإذا لم يتوفر تخمين أصولي وحديث للعقار المرهون فلا تنزل من المخاطر الائتمانية قيمة الرهن العقاري.

ج - أن يكون بمقدور المصرف بيع وتسييل هذا العقار دون صعوبات.

مثـال: [1]

لاحتساب المخاطر الائتمانية لقرض ممنوح لإحدى الشركات بمبلغ 120 مليون ل . س مقابل رهن أوراق مالية بما يوازي 20 مليون ل . س، صادرة عن دولة تصنيفها +A وباقي على استحقاق هذه الأوراق تسعة أشهر ، بالإضافة إلى ضمانة نقدية بمبلغ 15 مليون ل. س، ورهن عقاري بمبلغ 80 مليون ل . س قيمته السوقية 100 مليون، فإن التخفيض من المخاطر الائتمانية سوف يبلغ وكما هو مبين أدناه:

التخفيضات من المخاطر الائتمانية :

1 – الأوراق المالية = 20 – (20× 1%) حسب النموذج رقم/ 14/ 19.8 مليون ل . س

2 – الضمانة النقدية= 15.0 مليون ل . س

3 – الضمانة العقارية:

أ – قيمة الرهن العقاري = 80

ب – 60% من قيمة التخمين = 100 × 60% = 60

60 مليون ل . س (أيهما أقل)

مجموع التخفيضات من المخاطر الائتمانية 94.8 مليون ل .س

يبين الجدول رقم / 16/ مبالغ الموجودات الصافية الخاضعة للتثقيل في ميزانية المصرف التجاري السوري للأعوام 2004-2005-2006م، وذلك بعد استبعاد الضمانات بالطريقة التي نوهنا إليها سابقاً، وقد تم اعتماد نسب التثقيل المقررة حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف لتحديد المخاطر الائتمانية فقط دون التطرق إلى تعريف وتحديد مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، أما الجدول رقم /17/ يبين ارتفاع صافي مخاطر الائتمان للموجودات عام 2006 بنسبة 11%، نتيجة النمو الملحوظ في نسبة نمو القروض التسليفات ومحفظة السندات المحسومة خلال عام 2006.

[1] النموذج (13) المرفق بتعليمات مجلس النقد والتسليف رقم 235 تاريخ 2008/1/24.

الجدول / 16 /

الموجودات الصافية الخاضعة للتثقيل في ميزانية المصرف التجاري السوري

المبالغ بملايين الليرات السورية

اسم الحساب	2004				2005				2006			
	الرصيد	الضمانات	المؤونات والفوائد المحفوظة	المبلغ الصافي الخاضع للتثقيل	الرصيد	الضمانات	المؤونات والفوائد المحفوظة	المبلغ الصافي الخاضع للتثقيل	الرصيد	الضمانات	المؤونات والفوائد المحفوظة	المبلغ الصافي الخاضع للتثقيل
الأموال الجاهزة	34,514	0	0	34,514	76,568	0	0	76,568	69,364	0	0	69,364
مصرف سورية المركزي	361,062	0	0	361,062	290,070	0	0	290,070	217,975	0	0	217,975
المصارف و غرفة التقاص	52	0	0	52	132	0	0	132	54	0	0	54
المراسلون في الخارج	231,046	0	0	231,046	262,579	0	0	262,579	262,476	0	0	262,476
المديرية العامة	535,651	0	0	535,651	544,169	0	0	544,169	538,783	0	0	538,783
الفروع	96,531	0	0	96,531	156,284	0	0	156,284	165,935	0	0	165,935
محفظة السندات المحسومة	880	8	1.76	870	958	0	2	956	1,383	0	3	1,380
الشيكات و السحوبات المشتراة	463	0	0	463	696	0	0	696	478	0	0	478
القيم برسم القبض لأجل قصير	10,746	0	0	10,746	10,646	0	0	10,646	11,033	0	0	11,033
القروض و السلف	83,615	4,181	167.23	79,267	100,191	5,010	200	94,981	116,660	5,833	233	110,594
الحسابات الجارية المدينة	43,074	861	86.148	42,126	51,265	1,025	103	50,137	77,774	1,555	156	76,063
ديون قيد التسوية و الملاحقة القضائية(غير المنتجة)	480	0	0	480	654	0	0	654	671	0	0	671
حسابات التسوية و الحسابات الانتقالية	19,967	0	0	19,967	14,431	0	0	14,431	8,713	0	0	8,713
الأموال الثابتة و الموجودات الأخرى	1,633	0	0	1,633	1,691	0	0	1,691	2,309	0	0	2,309
مجموع الحسابات العادية	**1,419,714**	**5,050**	**255**	**1,414,409**	**1,510,335**	**6,035**	**305**	**1,503,995**	**1,473,608**	**7,388**	**392**	**1,465,828**

تتمة الجدول / 16 /

المبالغ بملايين الليرات السورية

الحسابات النظامية			0	0		0	0	**0**		0	0	0
الاعتمادات المستندية لاستيراد	82,161	24,648	0	57,513	120,718	36,215	0	**84,503**	154,121	46,236	0	107,885
الاعتمادات المستندية للتصدير	24,753	1,238	0	23,515	23,260	1,163	0	**22,097**	19,277	964	0	18,313
الكفالات والقبولات والضمانات الاختياطية	83,350	16,670	0	66,680	84,455	16,891	0	**67,564**	74,974	14,995	0	59,979
الحسابات النظامية الأخرى	212,325		0	212,325	223,418	0	0	**223,418**	242,983	0	0	242,983
مجموع الحسابات النظامية	**402,589**	**42,556**	0	360,033	**451,851**	54269.4	0	**397,582**	**491,355**	62194.95	0	429,160
المجموع	**1,822,303**	**47,606**	**255**	**1,774,442**	**1,962,186**	**60,304**	**305**	**1,901,576**	**1,964,963**	**69,583**	**392**	**1,894,988**

البيانات: المصرف التجاري السوري – مديرية المحاسبة، الجدول: إعداد الباحث.

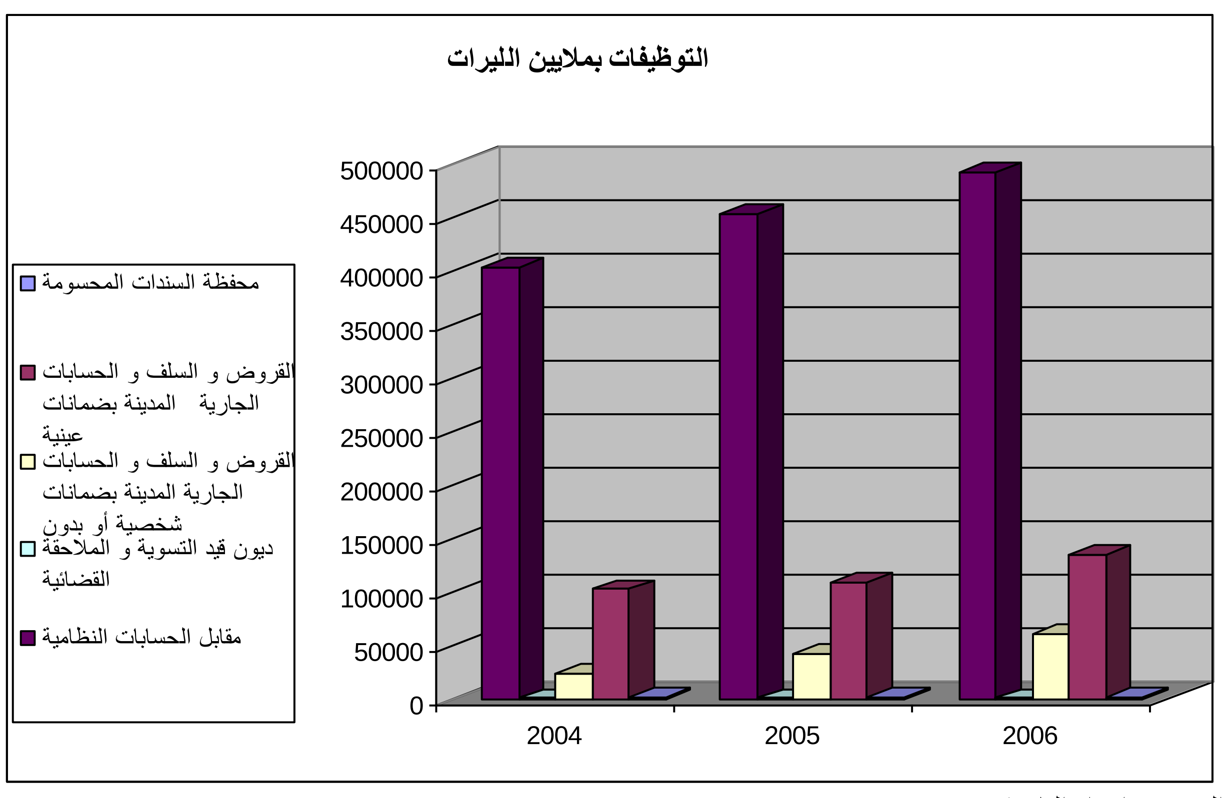
الجدول / 17 / صافي مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات الأخرى

المبالغ بملايين الليرات السورية

اسم الحساب	2004			2005			2006		
	المبلغ الصافي الخاضع للتثقيل	نسب التثقيل	**صافي مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات الأخرى المثقلة**	المبلغ الصافي الخاضع للتثقيل	نسب التثقيل	**صافي مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات الأخرى المثقلة**	المبلغ الصافي الخاضع للتثقيل	نسب التثقيل	**صافي مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات الأخرى المثقلة**
الأموال الجاهزة	34,514	0%	0	76,568	0%	0	69,364	0%	0
مصرف سورية المركزي	361,062	0%	0	290,070	0%	0	217,975	0%	0
المصارف و غرفة التقاص	52	20%	10	132	20%	26	54	20%	11
المراسلون في الخارج	231,046	20%	46,209	262,579	20%	52,516	262,476	20%	52,495
المديرية العامة	535,651	20%	107,130	544,169	20%	108,834	538,783	20%	107,757
الفروع	96,531	20%	19,306	156,284	20%	31,257	165,935	20%	33,187
محفظة السندات المحسومة	870	100%	870	956	100%	956	1,380	100%	1,380
الشيكات و السحوبات المشتراة	463	100%	463	696	100%	696	478	100%	478
القيم برسم القبض لأجل قصير	10,746	100%	10,746	10,646	100%	10,646	11,033	100%	11,033
القروض و السلف	79,267	100% 75%	(1)75,303	94,981	100% 75%	(2)90,232	110,594	100% 75%	(3)105,064
الحسابات الجارية المدينة	42,126	75%	31,595	50,137	75%	37,603	76,063	75%	57,047
ديون قيد التسوية و الملاحقة القضائية (غير المنتجة)	480	100%	480	654	100%	654	671	100%	671
حسابات التسوية و الحسابات الانتقالية	19,967	50%	9,984	14,431	50%	7,216	8,713	50%	4,357
الأموال الثابتة و الموجودات الأخرى	1,633	100%	1,633	1,691	100%	1,691	2,309	100%	2,309
مجموع الحسابات العادية	**1,414,409**		**303,730**	**1,503,995**		**342,326**	**1,465,828**		**375,788**
الحسابات النظامية									
الاعتمادات المستندية لاستيراد	57,513	(4)10%	5,751	84,503	10%	8,450	107,885	10%	10,788
الاعتمادات المستندية للتصدير	23,515	(5) 2%	470	22,097	2%	442	18,313	2%	366
الكفالات والقبولات والضمانات الاختياطية	66,680	(6)75%	50,010	67,564	75%	50,673	59,979	75%	44,984
الحسابات النظامية الأخرى	212,325	50%	106,163	223,418	50%	111,709	242,983	50%	121,492
مجموع الحسابات النظامية	**360,033**		**162,394**	**397,582**		**171,274**	**429,160**		**177,631**
المجموع	**1,774,442**		**466,124**	**1,901,576**		**513,601**	**1,894,988**		**553,419**

الشكل / 14 /

توظيفات المصرف التجاري السوري خلال السنوات 2004-2005-2006.



المصدر: إعداد الباحث

إيضاحات على الجدول / 17 /:

1 - تم تحديد قيمة القروض والسلف الموزونة بالمخاطر والبالغة /75303/ مليون ل.س لعام 2004م على الشكل التالي:[1]

(15853 × 75% =11890) تمثل مبالغ السلف والقروض غير المستحقة مضروبة بنسبة تثقيلها حسب النموذج/ 11 / من قرار الملاءة.

\+

(63414 × 100 %= 63414) تمثل القروض والسلف المستحقة أكثر من 90 يوماً مضروبة بنسب تثقيلها.

79267 (المبلغ الخاضع للتثقيل) — 75303 (القيمة بعد التثقيل)

[1] بيانات السلف والقروض غير المستحقة، والمستحقة لأكثر من 90 يوم للسنوات الثلاث من البيانات المحاسبية للمصرف التجاري السوري.

2 - تم تحديد قيمة القروض والسلف الموزونة بالمخاطر والبالغة / 90232/ مليون ل.س لعام 2005م على الشكل التالي:

(18996 × 75% =14247) تمثل مبالغ السلف والقروض غير المستحقة مضروبة بنسبة تثقيلها حسب النموذج/ 11 / من قرار الملاءة.

+

(75985× 100%= 75985) تمثل القروض والسلف المستحقة أكثر من 90 يوماً مضروبة بنسب تثقيلها.

94981 90232

(المبلغ الخاضع للتثقيل) (القيمة بعد التثقيل)

3 - تم تحديد قيمة القروض والسلف الموزونة بالمخاطر والبالغة / 105064/ مليون ل.س لعام 2006م على الشكل التالي:

(22119 × 75% =16589) تمثل مبالغ السلف والقروض غير المستحقة مضروبة بنسبة تثقيلها حسب النموذج/ 11 / من قرار الملاءة.

+

(88475× 100%= 88475) تمثل القروض والسلف المستحقة أكثر من 90 يوماً مضروبة بنسب تثقيلها.

110594 105064

(المبلغ الخاضع للتثقيل) (القيمة بعد التثقيل)

4 - إن نسبة تثقيل الاعتمادات المستندية للاستيراد للسنوات الثلاث كما هي موضحة بالجدول بنسبة 10% ما هي إلا عبارة عن:

(20% معامل التحويل الخاص للاعتمادات المستندية المثبتة للاستيراد × 50% نسبة التثقيل)

حسب ما هو محدد بالنموذج 12 من قرار الملاءة الصادر من مجلس النقد والتسليف.

5 - إن نسبة تثقيل الاعتمادات المستندية للتصدير وبطلب من الزبائن للقروض بأنواعها للسنوات الثلاث كما هي موضحة بالجدول بنسبة 2% ما هي إلا عبارة عن:

(20% معامل التحويل الخاص للاعتمادات المستندية المثبتة للتصدير × 10% نسبة التثقيل)

حسب ما هو محدد بالنموذج 12 من قرار الملاءة الصادر من مجلس النقد والتسليف.

6 - إن نسبة تثقيل الكفالات والقبولات والضمانات المعطاة للزبائن عن قروض وتسهيلات ائتمانية للسنوات الثلاث كما هي موضحة بالجدول بنسبة 2% ما هي إلا عبارة عن:

(75% معامل التحويل × 10% نسبة التثقيل) حسب ما هو محدد بالنموذج 12 من قرار الملاءة الصادر من مجلس النقد والتسليف.

استناداً لما سبق يمكن استنتاج أهم مؤشرات استخدام الأموال بتاريخ 12/31 للسنوات 2004-2005-2006:

الجدول / 18 /

مؤشرات جودة الموجودات للمصرف التجاري السوري خلال السنوات 2004-2005-2006.

النسبة	2004	2005	2006
صافي مخاطر الائتمان إلى مجموع الموجودات	%23	%25	%29
صافي مخاطر الائتمان إلى الأموال الخاصة (مرة)	34	31	6
الأموال الخاصة إلى القروض والتسليفات	%10	%10	%45
الموجودات المربحة إلى مجموع الموجودات	%80	%81	%84
الموجودات المربحة إلى مجموع الأموال المتاحة	%80	%82	%84
الموجودات المربحة إلى مجموع الودائع	%402	%408	%429
القروض و التسليفات على مجموع الودائع	%33	%39	%54
دوران الموجودات " دورة"[1]	0.04	0.02	0.02
دوران حقوق الملكية" دورة"[2]	5	3.4	0. 5
القروض المضمونة إلى مجموع القروض	%81	%73	%69
القروض غير المضمونة إلى مجموع القروض	%19	%27	%31
القروض المتعثرة إلى مجموع القروض[3]	%0.37	%0.43	%0.34

ثالثاً: تحليل وتقييم مؤشرات مخاطر التسهيلات الائتمانية:

يمكن تحليل جودة الموجودات ومحفظة التسهيلات الائتمانية Assetes Quality& credit portfolio على الشكل التالي:

لقد ارتفعت نسبة المخاطر الائتمانية إلى مجموع الموجودات من 25%م في 2005 إلى 29% عام 2006 ، وهي نسبة كبيرة إذا لم تقابل بارتفاع في حجم الأموال الخاصة، بينما شكّلت مخاطر الائتمان 31 مرة من الأموال الخاصة عام 2005 والتي انخفضت إلى 6 مرات عام 2006، وهذا يعتبر مؤشر ايجابي يساعد المصرف على التوسع بعملياته واستيعاب مخاطره.

من جانب آخر شكلت الموجودات المربحة 84% من إجمالي الموجودات وهي تعتبر نسبة جيدة وقريبة من نسبة 90%(على الأقل) والتي تعتبر أحد أهم خصائص المصرف الجيد [4] ، كما شكلت الموجودات المربحة أيضاً 429% (تقريباً أربعة أضعاف) من إجمالي الودائع عام 2006

[1] وتمثل الإيرادات الإجمالية إلى مجموع الموجودات، ويكون الناتج أقل من واحد صحيح أي أقل من مرة واحدة نظراً لطبيعة الإيرادات الإجمالية في المصرف، كما يعتبر ارتفاعها ايجابياً من حيث نشاط المصرف.

[2] وتمثل الإيرادات الإجمالية إلى حقوق الملكية، ويعد ارتفاعها ايجابياً من حيث نشاط المصرف.

[3] القروض المتعثرة هي القروض التي لا تسدد عليها الأقساط والفوائد المستحقة بعد مرور (90) يوماً من استحقاقها.

[4] د. الشماع، خليل،2006م، " إدارة الموجودات والمطلوبات - خصائص المصرف الجيد "، معهد التدريب المالي والمصرفي،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية.

و هي تعتبر نسب جيدة ، وشكّلت القروض و التسليفات 54% من الودائع، كما وحافظت نسبة دوران الموجودات على قيمتها 0.02 مرة ، بينما انخفض دوران حقوق الملكية من 3.4 مرة عام 2005 إلى 0.5 مرة عام 2006 وهذا ناتج بطبيعة الحال عن تزايد نسبة رأس المال.

أما القروض و التسليفات فكانت تمثل 69% منها مضمونة و31% بضمانة شخصية أو بدون ضمانة، وحسب المعايير الدولية في تحديد جودة محفظة القروض بأن لا تقل نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض عن نسبة 2% وفقاً لخصائص المصرف الجيد، يمكن ملاحظة أن القروض المتعثرة شكّلت 4 بالألف من مجموع قروض المصرف التجاري السوري وهي نسبة جيدة.

الفصل الرابع

مدى ملاءمة قرارات مجلس النقد والتسليف في سورية مع مبادئ بازل (2) مع اقتراح نموذج لاختيار المحفظة الائتمانية المثلى

المبحث الأول

دراسة مقارنة حول مدى الالتزام بمبادئ ومقررات بازل 2

جاء في المادة الأولى، الباب الأول، من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002م بأن يتولى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية، كما يقوم بوضع وإدارة السياسة النقدية وفقاً للإستراتيجية العامة للدولة وحاجات الاقتصاد الوطني بما في ذلك السياسات المتعلقة باستقرار الأسعار والقوة الشرائية للنقد الوطني وسياسات التسليف والفائدة والادخار المصرفي وأسعار الصرف.

لقد أصدر مجلس النقد والتسليف عدداً من القرارات والتعليمات الخاصة بالرقابة المصرفية والتي سبق وتمّت الإشارة إليها في الفصل الأول من البحث. وسيقو م الباحث في هذا المبحث بإجراء مقارنة ما بين قرارات مجلس النقد والتسليف في سورية والمتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطرة الائتمانية، و مبادئ وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعّالة لمعرفة مدى الانسجام والتوافق بينها، وتحديد أبرز المعوقات التي تواجه مجلس النقد والتسليف لتحقيق الغايات المرجوة في هذه المرحلة.

أولاً: التزام مجلس النقد والتسليف بتطبيق المبدأ السادس لمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة - نتائج المقارنة:

ينص المبدأ السادس على أنه: " يتعين على السلطة الرقابية وضع حد أدنى لمتطلبات رأس المال بما يعكس الأخطار التي يتعرّض لها المصرف، وأن تحدّد مكوّنات رأس مال المصرف آخذةً بالاعتبار قدرة المصرف على احتواء الخسائر. أما بالنسبة للمصارف العاملة على المستوى الدولي، فيجب ألا تقل هذه المتطلبات عن تلك التي وردت في اتفاق بازل بشأن رأس المال."

ولدى دراسة الباحث ل لقرار رقم (253/م ن/ب4) تاريخ 24/ 1 / 2008م المتضمن التعليمات المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة، ومدى انسجامه مع مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية تبين ما يلي:

جاء في الباب الأول، المادة الأولى منه: "على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ألا تتدنى نسبة الملاءة لديها في أي وقت كان عن 8% والتي تحتسب على أساس الميزانيات المجمعّة للإدارة العامة والفروع في سورية والخارج والمصارف والمؤسسات التابعة لها وبشرط أن لا يقل مبلغ الأموال الخاصة في أي حال من الأحوال عن مبلغ رأس المال المنصوص عنه بالمادة (6) من قانون إحداث المصارف الخاصة والمشتركة رقم /28/ لعام 2001.

ويمكن القول هنا أن هذه المادة جاءت منسجمة وتعليمات لجنة بازل بتحديد نسبة 8% كمعيار لقياس الملاءة، ولكن بنفس الوقت جاءت متناقضة مع مبلغ الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب رفعه إلى الضعف على الأقل انسجاماً مع الاقتصاد السوري ومع نسبة 8% المحددة عالمياً، بالمقابل يلاحظ الباحث عدم التزام المصارف السورية بضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، نظراً لدورها في الحصول على بعض المؤشرات الرئيسية في المصرف مثل السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات والربحية والمخاطرة. مع التنويه إلى أن مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي والمعنية بالرقابة على المصارف السورية كافة تلزم المصارف بجداول ونماذج خاصة لقوائمها المالية لتحديد وقياس المخاطر والملاءة، وهذا يسبب ضعف في الإفصاح وعدم كفاية المعلومات للمستخدمين.

وتم تحديد نسبة الملاءة بالمادة الثانية من القرار، بأنها النسبة الناتجة عن قسمة الأموال الخاصة الصافية الظاهرة في البسط إلى مجموع العناصر التالية الظاهرة في المقام:

1. مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر المحددة في هذه التعليمات .
2. مخاطر السوق والتي تشمل :
   أ. مخاطر أسعار الفائدة للأدوات المالية ذات الفوائد الثابت أو المتحركة المحتفظ بها للمتاجرة وذلك بعد تثقيل كل أداة حسب درجة مخاطرها .
   ب. مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة المحتفظ للمتاجرة .
   ج. مخاطر مركز القطع الإجمالي ومركز الذهب.
3. المخاطر التشغيلية

أما المادة السادسة فقد نصّت على أن المصرف الذي تتدنى نسبة الملاءة لديه عن 8% أن يعمل فوراً إلى تعديل عملياته والحد من مخاطره، أو تقديم أموال خاصة إضافية لتعزيز ملاءته للوصول بها إلى النسبة المقررة في هذه التعليمات. ومن وجهة نظر الباحث يأتي ذلك تلبية سليمة وصحيحة لمقررات لجنة بازل ومبادئها.

لقد حدّد القرار بالمادة السابعة منه مكوّنات رأس المال بشقيه الأساسي والمساند كما حدّد معدلات تثقيل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما يلي:

تتكون الأموال الخاصة الصافية للمصرف من الأموال الخاصة الأساسيـة والأموال الخاصة المساندة .

تتكون الأموال الخاصة الأساسيـة من:

- رأس المال المكتتب به والمدفوع
- الاحتياطي القانوني
- الاحتياطي الخاص

-احتياطيات أخرى (باستثناء فروقات إعادة التخمين)

-حسابات تغذية رأس المال (إعانات الدولة أو المركز الأم للمصرف)

-احتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية

-علاوات الإصدار والاندماج

-مؤونات أخرى (غير مخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة)

-الأرباح المدورة للسنوات السابقة

-صافي أرباح السنة المالية السابقة والتي لم يتم بعد تدويرها إلى الأرباح المدورة وذلك بعد استبعاد أنصبة الأرباح المعدّة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح

وينزل منها :

-أقساط رأس المال المكتتب بها غير المسددة

-صافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية

-صافي الموجودات الثابتة غير المادية

-أسهم المصرف المعاد شراؤها

-صافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة

-الخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية

-النقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للفوائد المقدّرة وغير المكوّنة من قبل المصرف

-النقص في المؤونات المقدّرة على باقي الموجودات وغير المكوّنة

-المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة منهم

في حين تتكون الأموال الخاصة المساندة من العناصر التالية:

- فروقات إعادة التخمين .
- 50 % من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع.
- الديون المشروطة (SUBORDINATED DEBT) الناتجة عن الاقتراض من الغير والتي يتوفر فيها الشروط التالية:

-أن تكون موضوع موافقة مسبقة من الجمعية العمومية للمساهمين ومن مجلس النقد والتسليف وذلك قبل إبرام عقد اقتراضها.

-أن لا تسدد هذه الديون إلا حسب رغبة المصرف المقترض وبترخيص من مجلس النقد والتسليف. كما لا يجوز طلب استرجاع هذه الأموال قبل مضي مدّة خمس سنوات من تاريخ اقتراضها إلا في حالة استبدالها بأموال خاصة أخرى لها نفس النوعية أو أفضل شروطاً للمصرف.

-أن ينص عقد الاقتراض على حرية المصرف في تأجيل دفع الفوائد المترتبة عليها والتي يجب أن لا تتجاوز نسبتها نسبة الفائدة السارية على سندات الدولة عند اقتراضها أو أية نسبة أخرى يحددها مجلس النقد والتسليف. أما إذا كانت قيمة هذه السندات بالعملة الأجنبية فيجب ألا يفوق معدل الفائدة المحتسبة عليها معدل فائدة (الليبور). وفي جميع الأحوال لا تُدفع هذه الفوائد إلا في حالة توفر أرباح حرة يوافق عليها مجلس النقد والتسليف .

-أن ينص عقد الاقتراض على إمكانية استعمال الدين المشروط والفوائد السارية عليه غير المستحقة الدفع لامتصاص خسائر المصرف .

-ألا تسدد هذه الديون إلا بعد تسديد كافة الودائع وكافة ديون المقترضين الآخرين في حال تصفية المصرف قبل تاريخ استحقاق هذه السندات وذلك بعد أخذ موافقة مجلس النقد والتسليف بناءً على اقتراح مفوضية الحكومة لدى المصارف على هذا السداد.

أما المادة (8) من القرار فقد أكدت على التقيّد بما يلي :

1 - يجب ألا تتجاوز الأموال الخاصة المساندة قيمة الأموال الخاصة الأساسية .

2 - يجب ألا يتجاوز مجموع الديون المشروطة أعلاه 50% من الأموال الخاصة الأساسية وعلى أن ينزّل سنوياً منها ما نسبته 20% وذلك بعد كل سنة من السنوات التي تسبق تاريخ استحقاقها.

3 - لا تحتسب ضمن الأموال الخاصة المساندة فروقات إعادة التخمين إذا لم يتم تقييم العقارات موضوع إعادة التخمين من قبل مكتب خبرة معتمد ووفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وبعد أخذ رأي المفتش الخارجي للمصرف حول مدى صحة وواقعية هذا التقييم.

ولقياس مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات ومخاطر حسابات خارج الميزانية أظهرت المادة/ 9/ من التعليمات طريقة الحساب بتثقيل مخاطر الائتمان الظاهرة في النماذج المعتمدة من البيانات الدورية للأوضاع المصرفية الصادرة بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (4844) تاريخ 2004/8/5 والتعديلات عليها الصادرة بموجب قراره رقم 906 تاريخ 2005/2/28.

و بالمقارنة بين نسب التثقيل الموضوعة وفقاً لهذه المادة لتحديد نسبة كفاية الملاءة في المصارف السورية، وبين الإرشادات العالمية لترجيح مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات الأخرى و معاملات التحويل ونسب التثقيل لعناصر خارج الميزانية، يتبين للباحث أن مجلس النقد والتسليف قد اعتمد أوزاناً ثابتة (المنهج القياسي)، وتعتمد قيمة كل وزن من هذه الأوزان على الفئة التي ينتمي إليها المقترض (مقترض حكومي، مقترض مصرف، مقترض شركة) وفقاً للتصنيف الائتماني للدول، بحيث تنخفض نسبة التثقيل مع ازدياد درجة التصنيف الائتماني. و على المصرف الذي تتدنى نسبة الملاءة لديه عن 8% أن يعمل فوراً إلى تعديل سياسته الائتمانية، أو تقديم أموال خاصة إضافية

للوصول بها إلى النسبة المقررة في هذه التعليمات. وبرأي الباحث، فإن استخدام المنهج القياسي يعتبر خطوة جيدة كبداية لقياس الملاءة نظراً لعدم قدرة المصارف حالياً على تعديل أوزانها تماشياً مع تخميناتهم أو منهجيتهم الداخلية الخاصة.

على الرغم من أن تلك المواد جاءت منسجمة إلى حد كبير مع متطلبات بازل (2) لكفاية الأموال الخاصة، من خلال تقيّدها التام بمعدل الملاءة الإجمالية 8 % ، والتزامها بتحديد مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات ومخاطر حسابات خارج الميزانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، إلا أنها لم تأتي على ذكر (الدين المتأخر الرتبة قصير الأجل) الذي سُمح للمصارف بإصداره لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية.

ثانياً: التزام مجلس النقد والتسليف بتطبيق المبدأين(8 و9) لمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة ـ نتائج المقارنة:

أكد المبدأ الثامن من مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة على ضرورة أن تضع المصارف سياسات وإجراءات وقواعد ملائمة لتقييم نوعية الأصول وكفاية مخصصات واحتياطات خسائر القروض وأن المصارف يجب أن تتقيد بهذه السياسات والقواعد والإجراءات.

وباعتبار أن المبدأ الثامن من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة قد أوضح مسؤولية إدارة المصرف في وضع السياسات الائتمانية الخاصة به، وتوفير إطار تنظيمي لممارسة الإجراءات التي من شأنها المحافظة على التسهيلات الممنوحة وتوزيع الاستثمارات والتوظيفات ووضع قواعد ومعايير واضحة لضمان سلامة القرار الائتماني وقواعد خاصة لإنشاء نظام واضح لإدارة مخاطر الائتمان. فقد جاء قرار مجلس النقد والتسليف رقم (94/م ن/ب 4) تاريخ 2004/12/19 ليحدّد معايير تصنيف مخاطر الديون والطرق الواجب إتباعها لتكوين المؤونات والمخصصات مقابل الديون المشكوك بتحصيلها والديون الرديئة. و بقراءة نقدية لهذا القرار نجد أنه يعتمد في التصنيف الفئات الخمسة التالية وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين يتم تصنيفه:

أ- الديون المنتجة للفوائد: وتقسم لـ: 1- ديون عادية 2- ديون عادية تتطلب اهتماماً خاصاً

ب- الديون غير المنتجة للفوائد: وتقسم لـ: 1- ديون دون المستوى العادي المقبول

2 - ديون مشكوك بتحصيلها 3 - الديون الرديئة.

ويصنف ضمن فئة الديون الرديئة الدين الذي تنطبق عليه المواصفات التي تتسم بها الديون المشكوك بتحصيلها مع الأخذ بالاعتبار المواصفات الإضافية التالية :

- مؤشرات الدين الرديء :

-استمرار تدهور الوضع المالي للمدين.

- عدم وجود ضمانة أو ضآلة قيمتها إن وجدت.
- المبالغ المنتظر استردادها من المدين معدومة أو ضئيلة القيمة بحيث لا يعتد بها.
- فقدان الاتصال بالمدين.
- إفلاس المدين وعدم أهليته للإيفاء بالتزاماته في حال صدور قرار من المحكمة .
- وجود مؤشرات توحي باحتمال كبير بعدم السداد .
- عدم استعداد أو عدم قدرة الكفلاء على تنفيذ كفالاتهم مقابل الدين المكفول .

و تكوّن مؤونة بكامل رصيد الدين مع مراعاة ترحيل الفوائد والعمولات المسجلة على الديون الرديئة إلى حساب الفوائد والعمولات المحفوظة على الديون غير المنتجة.

- إن المؤونات الواجب تكوينها، يجب أن تأخذ بالاعتبار الضمانات المستلمة مقابل الدين موضوع التقييم مع مراعاة الأمور التالية:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها محسومة على أساس سعر الفائدة الفعلي على التسهيلات الممنوحة للمدين.
- القيمة السوقية للأوراق المالية إذا كانت متداولة في الأسواق المالية الناشطة .
- القيمة التخمينية العادلة للتأمينات العقارية المستلمة شرط أن تكون هذه التخمينات قد تمت من قبل خبراء معتمدين .
- مدى إمكانات وقدرة واستعداد الكفلاء لتسديد الديون المكفولة موضوع التصنيف.
- مدى القدرة والسرعة في تسييل قيمة الضمانات المستلمة.

إلا أن هذا القرار لم يكن منسجماً مع تعليمات الملاءة التي اعتمدت في إعدادها على درجات التثقيل وفق الطريقة المعيارية وبالاستناد إلى مؤسسات التصنيف العالمية، وبالتالي يجب تعديل القرار المذكور، وإعادة النظر في تشكيل المؤونات للديون المعدومة والمشكوك بتحصيلها، فقد نوه القرار فقط إلى أن عملية التصنيف يجب أن تتم بحذر وبموضوعية قدر الإمكان لكي تعكس عملية الإفصاح عن الوضع الحقيقي لمحفظة الديون للمصرف، وهذا كلام عام وغير كاف، ويجب أن يتضمن القرار معلومات أدق حول كيفية حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية، وكيفية حساب احتمال الخطر الائتماني، بالإضافة إلى تقدير أوضح للضمانات المأخوذة بما يتناسب والواقع السوري.

وينص المبدأ التاسع من مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة بأنه يجب أن تقتنع السلطة الرقابية بأن لدى المصارف أنظمة معلومات تمكّن الإدارة من تحديد التركّزات في المحافظ الائتمانية، ويتعيّن على

هذه السلطة وضع حدود معقولة للحد من تعرّض المصارف لخطر ائتماني لمقترضين منفردين أو لمجموعة من المقترضين ذوي ارتباط وثيق (ذوي العلاقة).

وتماشياً مع هذا المبدأ، جاء قرار مجلس النقد والتسليف رقم (395 / م ن / ب4) تاريخ 29 /5 / 2008م الذي وضع حدوداً قصوى للإقراض نسبتها 25% من الأموال الخاصة للمصرف والتي لا يجوز للمصرف تجاوزها عند منحه تسهيلات ائتمانية إلى شخص واحد طبيعي أو اعتباري أو إلى مجموعة مترابطة من الأشخاص (ذوي العلاقة)، ويطبق هذا الحد الأقصى على التسهيلات الممنوحة أو المستعملة أيهما أكبر، سواء كان ذلك على شكل تسهيلات في داخل الميزانية أو على شكل اعتمادات مستندية أو كفالات أو قبولات أو أية تسهيلات مدرجة في حسابات خارج الميزانية ، كما أنه يجب ألا يتعدى مجموع التسهيلات الممنوحة من المصرف أو المستعملة من قبل الزبائن المدينين أيهما أكبر، والتي يتجاوز كل منها نسبة ١٠ % من الأموال الخاصة للمصرف حدود خمسة أمثال هذه الأموال وذلك بهدف حماية المركز المالي للمصرف وإيجاد نوع من الترشيد في توزيع الائتمان إلى حد ما".

كما حدد القرار المذكور الحسابات وأوزان التثقيل الخاصة بها المعتمدة لاحتساب الحد الأقصى للتسليفات، التي كانت نسبتها 100% لكل التسهيلات الائتمانية المباشرة دون النظر إلى مقدار الضمانات المكونة لها من قبل المصرف، وذلك حرصاً من مصرف سورية المركزي للسلامة المصرفية نظراً لكبر حجم ومقدار المخاطرة الائتمانية التي تواجه تلك التسهيلات.

من جانب آخر جاء القرار رقم 100 / م ن/ ب4 تاريخ 2/1/ 2005 المتضمن التعليمات الخاصة بالحدود القصوى المسموح بها لتركزات المخاطر المصرفية، وبموجب هذا القرار يتوجب على كل مصرف عامل في الجمهورية العربية السورية ألا يفوق صافي مجموع ايداعاته وتوظيفاته وارتباطاته المالية غير القابلة للإلغاء الناشئة عن بنود داخل وخارج الميزانية مع مؤسسته الأم ومصارفه ومؤسساته الشقيقة والتابعة المعرّف عنها في المادة الثانية من هذه التعليمات نسبة 25% من أمواله الخاصة الصافية.

إلا إن هذا المبدأ (المبدأ التاسع) يتطلب من المصارف أن تبذل جهوداً حثيثة لوضع آلية معلوماتية لديها تمكّنها من تأمين تلك المعلومات بصورة دائمة وتوفيرها إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف لكي تقوم هذه الأخيرة بمراقبة تركز الأخطار.

ونتيجة لمقارنة مبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعّالة والقرارات التي صدرت عن مجلس النقد والتسليف الخاصة بالرقابة المصرفية، تبيّن أن هذه القرارات قد لبّت العديد من متطلبات هذه المبادئ، حيث بلغ عدد المبادئ التي تم التقيّد بها تسعة عشر مبدأً،

أما المبادئ التي لم يتمّ التقيّد بها بشكل كلّي أو جزئي كالمبادئ :(12) و(17) و(20) و(22) و(23) و(24)، فمردّها إلى عدة أمور أهمها عدم تمتّع مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بعد بالصلاحيات اللازمة للقيام بدورهما كما يجب وحسبما هو معمول به في المصارف

المركزية في معظم دول العالم، وهو ما يتطلّب إعادة النظر في القانون / 23/ لعام 2002 لجهة إعطائهما الاستقلالية في اتخاذ القرارات الرقابية.[1]

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن قرارات مجلس النقد والتسليف في سورية كانت انعكاساً وتلبية لمبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية خاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال والمخاطرة الائتمانية دون النظر إلى مصدر هذه التعليمات أو آلية تطبيقها. وهذا ما يؤكد صحة فرضية البحث الثالثة التي تنص: " جاءت قرارات مجلس النقد والتسليف فيما يتعلق بكفاية رأس المال والمخاطرة الائتمانية منسجمة مع مبادئ بازل للرقابة المصرفية".

ثالثاً: المقارنة بين الدراسة التي يجريها المصرف التجاري السوري والعناصر الأساسية للتحليل الائتماني:

لدى مقارنة الدراسة التي تقوم بها إدارة التسليف في المصرف التجاري السوري مع ما يجب القيام به وفق معايير الرقابة المصرفية الفعالة وتعليمات مجلس النقد والتسليف، سيقوم الباحث بدراسة ومناقشة طرق منح التسهيلات الائتمانية في المصرف وتحليل المخاطر الناجمة عنها.

1 - يقوم المصرف **بدراسة القرض أو التسهيلات الائتمانية** المطلوبة وذلك من خلال تحديد البيانات الشخصية عن العميل، والغرض من القرض ومدته ونوعه وحجمه والمجال الذي سيستخدم فيه، إضافة إلى دراسة المعلومات المالية التي يطلب من العميل تقديمها وتكون مرفقة بطلب التسهيلات والتي تعتبر أحد الأركان الأساسية في تحليل مخاطر الائتمان وإجراء التحليل المالي.
ويتم الاستعلام من خلال لجنة استعلام تتألف من ثلاثة موظفين و يتم اختيار أعضائها من قبل مديرية التسليف في الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري، وتقوم هذه اللجنة بتنظيم بطاقة استعلام يدوّن عليها المعلومات الشخصية والوضع المالي للعميل (أموال ثابتة، أموال متداولة، رأس المال، ....) كما تدون عليها الملاحظات التي تراها ميدانياً والتي غالباً ما تعتمد على الخبرة السابقة أو سؤال خبراء بالمهنة، ثم تُعتمد هذه البطاقة من أعضاء اللجنة ومدير مركز الاستعلام، وتحوّل الاضبارة بعد ذلك إلى مركز التسليف مع كافة الأوراق المطلوبة لتدرس من قبل موظف التسليف الذي يقترح مبلغ التسهيل الممكن منحه بموجب مذكرة تسليفية تعرض على اللجنة المسؤولة عن منح التسهيلات وفقا لمستوى الصلاحية.

[1] الرضي، أحمد ، 2005م، " النظام الرقابي المصرفي في سورية متطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة " ورقة مقدّمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية، دمشق 2 - 3 /7/ 2005. ، إضافة إلى : مصرف سورية المركزي - مفوضية الحكومة لدى المصارف ، 2007م.

وبالرجوع إلى التعليمات التطبيقية لنظام العمليات المصرفية للمصرف التجاري السوري /المادة 10/ نجد أن مركز الاستعلامات يهتم بكل ما يتعلق بأحوال الزبائن وبصورة خاصة بما يلي:

- تقديم تقارير دورية ربع سنوية عن حالة السوق الراهنة و انعكاساتها على عمليات التسليف.
- التحري كل شهرين و بشكل عشوائي عن الوضع المالي للزبائن و تنظيم بطاقة استعلام عنهم و مقارنتها مع المصرح بها من قبل المتعامل سابقاً.
- التحري عن الكفيل في حال وجود أي مؤشرات حول إمكانية إعسار المتعامل.

ويلاحظ الباحث أن مستوى الالتزام بالتعليمات السابقة ضعيف، و يجب أخذ معلومات إضافية عن العميل مثل الظروف البيئية المحيطة بالمنشأة وبالصناعة التي تعمل فيها ، كذلك عوامل السوق والمنافسة ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

كما ويجب حصر القروض والتسهيلات الممنوحة للعميل مسبقاً، وآجال تلك القروض وفيما إذا كانت تتعارض مع أجل القرض المطلوب، ويتوجب على محلل الائتمان أن يولي اهتماماً خاصاً لدراسة الالتزامات المشروطة، ودراسة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ومعرفة بالأساليب المتبعة في تقييم الموجودات والمطلوبات وكذلك دراسة التغيير في السياسات المحاسبية المتبعة وأثرها على قيم بنود الميزانية، وهذا يعتبر الأساس في قبول أو رفض التسهيل المطلوب.

2 -**دراسة و تحليل مخاطر الائتمان:**

- لا يوجد سياسة تسليفية واضحة كما أنه لا يوجد سقوف للتسهيلات للعميل الواحد أو للخط الائتماني، وهنالك تجاوزات على سقف التسهيل الائتماني الممنوح وهذا يخالف التعليمات رقم (395 / م ن / ب4) تاريخ 29 /5 / 2008م الخاصة بالحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات المسموح بها. كما لا يوجد قسم لإدارة المخاطر، و يتم إعطاء التسهيلات والتوظيفات سواء قطاعياً أو جغرافياً بشكل عشوائي مما قد يعرّض المصرف للكثير من المخاطر.[1]
- كما أنه لا يتم الاعتماد على معايير أكثر موضوعية وتبتعد عن الشخصية والحكمية في تقييم العميل الائتماني، ولا يتم استخدام الأسس والطرق العلمية المستخدمة في تقييم مخاطر الائتمان [2] ، ولدى السؤال عن جداول الأخطار المصرفية تبين أنها لا تتلاءم مع تعليمات مجلس النقد والتسليف، علماً أن هذه الجداول تعتبر المرجع الوحيد لمتابعة التسهيلات

---

[1] مفوضية الحكومة لدى المصارف، مصرف سورية المركزي .

[2] إما أن يعتمد النظام الوصفي (النوعي) لتصنيف مخاطر الائتمان ، حيث يتم إعطاء كل عنصر وزن نسبي وذلك كما يلي: الصناعة التي تعمل فيها الشركة 10%، المركز التنافسي 15%، الأداء التشغيلي 20%، التدفق النقدي25%، الوضع المالي 15 %، الإدارة 15%، أي أن هذا النظام يأخذ مجموعة من العناصر ويقوم بدراستها ولا يعتمد فقط على عنصر واحد وهو سمعة العميل وتعامله السابق . أو أن يستخدم النظام الكمي الذي يقوم على (6) نسب مالية رئيسية لكل منها وزن نسبي.

المستعملة من قبل العملاء، وتشكل ركيزة في الوصول إلى الميزانية العامة للمصرف وحساباته النهائية.

ولتجاوز السلبيات أعلاه يتطلب ذلك من المصرف القيام بفحص المجهود Stress Testing لمخاطر الائتمان في ظل ظروف صعبة مختلفة لمعرفة المخاطر والخسائر التي يمكن أن يواجهها في كل ظرف. ومن أجل إقامة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان فإن على مجلس إدارة المصرف أن يعمل على وضع وتحديد استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر الائتمان وأن يقوم بمراجعتهما دورياً على الأقل مرة في السنة وذلك عملاً بتعليمات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بمعايير منح الائتمان والصادرة بالقرار رقم (93 / م ن / ب4) تاريخ 2004/9/19م، كما يجب أن تتضمن تلك الاستراتيجية المعتمدة الأمور التالية :

- الجهات والنشاطات والقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية المنوي التعامل معها.
- المخاطر الائتمانية الممكن القبول بها أو تحملها والأرباح المتوقعة منها.
- زيادة حجم الأموال الخاصة للمصرف بما يتناسب ومخاطر الائتمان الممنوح.

و يجب إبلاغ سياسة إدارة مخاطر الائتمان المقرّرة من مجلس الإدارة إلى المستويات الإدارية المعنية في المصرف لكي تتمكن كل جهة من الجهات التي لها علاقة بمخاطر الائتمان من أن تقوم بواجباتها وفق السياسة الموضوعة . وعلى الإدارة العامة في المصرف أن تعمل على وضع سياسة إدارة مخاطر الائتمان المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة موضع التنفيذ، وأن تقوم بتطويرها وتطوير الإجراءات الخاصة بها والعمل على تحديد وقياس ومراقبة ومتابعة المخاطر الائتمانية الإجمالية والإفرادية .

- على المصرف وبهدف توزيع المخاطر، أن يعمل على التقيّد بالحدود القصوى التي قد يحددها مجلس النقد والتسليف للتسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها لمقترض واحد طبيعي أو اعتباري أو لمجموعة مترابطة من المدينين وللعمليات المتعلقة بداخل وخارج الميزانية . هذه الحدود يجب أن تشمل أيضاً القطاعات الاقتصادية المختلفة، والأنواع المختلفة من النشاطات التجارية والصناعية والعقارية بالإضافة إلى المناطق الجغرافية.[1]
- فيما يخص متابعة التسهيلات الائتمانية بعد منحها فإنه لا يتم طلب أي بيانات دورية من العميل، ويبين الباحث هنا أنه لا يتوقف عمل التحليل الائتماني عند اتخاذ القرار بمنح العميل للائتمان المطلوب من قبله وإنما يجب متابعة الائتمان وتحليله بعد منحه واستخدامه من قبل العميل لمعرفة مدى قدرته على التسديد عندما يحين موعد الاستحقاق . ونظراً لأهمية الموضوع فقد ظهرت جهود كثيرة لتطوير نماذج تنبؤية تستند على نتائج التحليل المالي عند

1

العميل ، يعتمد بعضها على معايير مالية والبعض الآخر على تقييمات وصفية ، ويعتبر ونموذج Altman من أكثر النماذج التي يعتمدها المحلل الائتماني للتنبؤ بالفشل المالي وتعثر العملاء..

- أما فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة بشأن القروض والديون المتعثرة من قبل المصرف فإنه يقوم بالملاحقة القضائية للعملاء المتأخرين وفي حال تمت التسوية تُعاد جدولة الأقساط بفائدة تأخيرية، وإلا تعرّض المصرف للمخاطرة وتعثر القرض، وهذا الحل يعتبر بديلاً أفضل من تصفية موجودات العميل والتي قد لا تكون كافية بسد كل التزامات العميل تجاه المصرف. ومن وجهة نظر الباحث فإن هذه الإجراءات غير كافية وغير منسجمة مع تعليمات مجلس النقد رقم /93/ و/94/ المتعلقة بمعايير إدارة المخاطر الائتمانية وتصنيف الديون.

3 - **الوضع المحاسبي لدى المصرف:**

- يعتمد المصرف محاسبياً على جداول الأخطار المحاسبية في تقييم الأخطار المصرفية، و بمراجعة هذه الجداول تبين وجود العديد من الأخطاء لا يمكن الاعتماد عليها، منها ما يعود للنظام المحاسبي المتبع (النظام المحاسبي الموحد) ومنها ما يعود لأخطاء محاسبية، على سبيل المثال هنالك أخطاء في تشكيل وتصنيف المؤونات دون العودة للدراسات التحليلية الخاصة بتشكيل المؤونات أو إعدام الديون، و الاعتراف بالفوائد (على الرغم من تعثر المدين) وإضافتها دفترياً على حسابه أو تضاف إلى إيرادات الدورة المالية.

استناداً لما سبق، وبناء على المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية، يمكن التوصل إلى أن إدارة المصرف التجاري السوري لا تقوم بتنفي ذ قرارات مجلس النقد والتسليف بالشكل المطلوب، وعليه يمكن رفض فرضية البحث الرابعة التي تفترض التزام المصرف التجاري السوري بتطبيق تعليمات الرقابة المصرفية المفروضة من قبل مصرف سورية المركزي.

المبحث الثاني

استخدام الأساليب الكمية لاختيار المحفظة الائتمانية المثلى للمصرف التجاري السوري

تتعامل المصارف التجارية يومياً بالأموال سواء كانت هذه الأموال سائلة (على شكل نقد) أو أسهم وسندات واستثمارات مالية وتجارية متعددة، و تسعى إدارة الموجودات والمطاليب في تلك المصارف إلى تحقيق التوازن بين الموارد المالية كرأسمال المصرف وودائعه.. وبين استخدامات الموارد المالية كالقروض والاستثمارات وغيرها، فهذه الإدارة تسعى إلى توزيع علمي ودقيق للموارد المالية بين موجودات سائلة وقروض واستثمارات مختلفة . وتهدف المصارف بذلك تحقيق غايات متعددة أهمها تحقيق الأرباح من خلال اعتمادها على الموازنا ت الدقيقة التي تعمل على تحقيق المواءمة بين الربحية والسيولة، أي السعي لتلافي العديد من المخاطر، لذلك لا بد للمصرف التجاري أن يقوم بتوظيف أمواله في مجالات استثمارية تحقق له غاياته وأهدافه السابقة الذكر وبأقل هامش من المخاطر، وهنا يجب اعتماد مداخل عملية في تخصيص الأموال نحو فرص استثمارية محددة.

ويقصد بصفة عامة بالتخصيص (Assignment) بأنه العملية التي يتم بموجبها توزيع الأموال المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن المواءمة بين الاحتياجات من السيولة وتعظم الربحية (العائد)، أي تخصيص الأموال على بنود النقدية Cash Items، الاستثمارات بالأوراق المالية Security Investment ، والقروض و التسليفات Loans ، والأصول الأخرى Other Assets.[1]

ترتبط سياسة النمو المتبعة في المصرف بطبيعة الاستخدامات والموارد، وتلعب نسب الاحتياط والحذر دوراً رئيسياً في بناء الميزانية من خلال فرض حد أدنى من رأس المال ، أي تخصيص رأسمال كاف لمواجهة الأخطار، مع المحافظة على مردودية الموجودات ورأس المال ، والمحافظة على حدود معينة من السيولة. إن إدارة الموجودات والمطلوبات تهدف إذاً إلى التوصل لبناء ميزانية للمصرف بمفردات متوازنة بحيث يتم تعظيم المردودية قدر الإمكان وتصغير معدل الخطر قدر الإمكان أيضاً. وبصفة عامة فإنه من الصعوبة بمكان تحقيق حالة التلاؤم والتوافق ما بين أهداف أصحاب المصرف (عاماً أو خاصاً) وبين غايات وأهداف العملاء أي بين الربحية والسيولة، فقد تتعرض إدارة المصرف لضغوط المالكين أو لسياسات تحقيق المزيد من الأرباح، أو أنها تواجه وبصعوبة تعليمات وسياسات الدولة النقدية والمصرفية خاصة في مجالات التقيد بحدود معينة لرؤوس الأموال المصرفية والتسهيلات الائتمانية.

[1] د. الحسيني، فلاح، د.الدوري، مؤيد، 2003م،" إدارة المصارف، مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، الطبعة (2)، مصر ، ص75.

ويكون المصرف في وضع التوازن عندما يتم تصنيف موجوداته بالطريقة التي تحقق له هدف السيولة وهدف تحقيق أعظم عائد ممكن في آن واحد، ويعتمد هذا التصنيف أو ما يسمى بالتوزيع النسبي للأصول على تجارب عملية يمارسها المصرف، فمن تجارب المصارف تبين أن المصارف التي تعمل في سوق نقدية كبيرة ونشيطة كسوق نيويورك وطوكيو ولندن وفرانكفورت ليست بحاجة إلى الاحتفاظ بأكثر من 11% من مجمل الودائع والباقي يستخدم في القروض والاستثمارات المختلفة، وتختلف هذه النسبة من بلد إلى آخر ومن المدينة الكبيرة إلى الريف، فالمصارف العاملة في المناطق الريفية يجب الاحتفاظ فيها بنسبة أعلى بكثير من تلك الموجودة في المدن، والمصارف العاملة أيضاً في الدول المتخلفة تحتاج إلى رفع النسبة المشار إليها أعلاه والاحتفاظ بحجم كبير من النقد المجمد لمواجهة سحوبات العملاء وذلك بسبب تخلف العادات المصرفية وقلة الاعتماد على استعمال الشيكات. ويتأثر التوزيع النسبي للموجودات بالتقاليد المصرفية المتبعة في دولة ما ، كما أنه يتأثر بتغيير الظروف الاقتصادية وأساليب التمويل الحكومي.[1]

وتكمن المشكلة في إدارة الأصول في تخصيص وتوزيع الأموال على هذه الأصول وعلى البنود الفرعية لكل مجموعة منها بحيث تحقق التوزيع والتشكيل الأمثل لكل مجموعة كوسيلة لتخفيض المخاطر وتحقيق الأهداف المحددة، وسيقوم الباحث في هذا المبحث بالتركيز على التوزيع الأمثل لمحفظة أصول التسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) لدى المصرف التجاري السوري من خلال علاقتها المباشرة بحجم رأس المال (بنوعيه الأساسي والمساند) بالإضافة للعديد من المتغيرات الأساسية الأخرى كنسبة الأرباح الواجب تحققها ونسبة الديون.

وبقصد الإلمام بجوانب الموضوع، سنحاول في البداية بشرح موجز لمداخل تخصيص الأموال، ثم بعد ذلك عرض مفصل للنموذج الرياضي باستخدام أسلوب البرمجة الكمية للتوزيع الأمثل للأموال.

أولاً: مداخل تخصيص الأموال:

وبشكل عام هنالك ثلاث مداخل مختلفة لتخصيص الأموال على مختلف بنود الاستخدامات، والتي تختلف من حيث مكوناتها وآثارها، وهذه المداخل هي:[2]

1- مدخل مجمع الأموال The Pool of Funds:

[1] The empirical relationship between average asset correlation firm probability of default and assets size, Lopez 17 June 2002

[2] د. الحسيني، فلاح، د.الدوري، مؤيد، 2003م،" إدارة المصارف، مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، الطبعة (2)، مصر.

كما نعلم تمتلك المصارف التجارية مصادر متعددة للحصول على الأموال منها الودائع بأنواعها، وحقوق الملكية، والقروض المختلفة. ويستند هذا المدخل على أنه يتم تجميع الأموال التي تم الحصول عليها من مصادرها المتنوعة في مجمع Pool، ثم يعاد توزيعها على الاستخدامات.

وتتميز هذه الطرقة بسهولة استخدامها وفهمها، إلا أنها لا توضح كيفية تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية، وتجاهل مصدر الأموال ونمطها، إذ تختلط هذه الأموال في إطار واحد ولا يتم التميز بينها من حيث الملكية أو الاستحقاق، هذا عدا عن أنها لا تعطي مؤشراً محدداً (كنسبة مئوية) لتخصيص الأموال على مجموعات الأصول، مما يترتب على ذلك تغيرات في حجم السيولة وتوظيفات الأموال.

2- مدخل التخصيص المعدل The Adjustment Allocation Approach:

حيث يتم تخصيص كل مصدر للأموال على حدة ولكافة بنود الاستخدام المختلفة، مع مراعاة الربط بين المصدر واحتياجات السيولة والتوظيف، (كأن يتم تخصيص الودائع تحت الطلب كمصدر تمويل إلى كل من الاحتياطيات الأولية والقروض والتسليفات) وبذلك نكون قد قمنا بتوجيه المزيد من الأموال إلى محفظتي القروض التسليفات والاستثمارات، وبما يحقق الربط بين الاحتياجات من السيولة والتوظيف وفقاً لنوع المصدر.

ويؤخذ على هذا المدخل أنه يفترض استقلالية مصادر الأموال عن مجالات الاستخدام الأخرى وهذا الافتراض لا يكون واقعياً، كما يركز على تحديد متطلبات السيولة كمتوسط وليس على أساس المتطلبات من السيولة الحدية (الإضافية)، وبالتالي لا يوضح للإدارة المصرفية حجم الأموال المتاحة للمصرف لكي تتمكن من مواجهة عمليات السحب من الودائع وتلبية طلبات الإقراض خلال الفترات القادمة.

3- مدخل بحوث العمليات Operation Research Approach:

ويعتبر كوسيلة علمية ودقيقة تمكن من إدارة الموارد المالية والبشرية بكفاءة ودقة، كما يعد أسلوب البرمجة الخطية (Linear Programming) أحد أهم الأساليب ضمن إطار مدخل بحوث العمليات، وقد استخدم ضمن إطار نظرية الإدارة الكمية لمساعدة القيادات الإدارية في اتخاذ القرارات العلمية والرشيدة.

ويهدف أسلوب البرمجة الخطية (L.P) وخاصة الطريقة المبسطة منه (SimplexMethod) في مجال التخصيص للموارد المالية المتاحة إلى بناء محفظة ائتمانية واستثمارية محددة في ظل وجود محددات قانونية وتشريعية ومالية وإدارية وبما ينعكس إيجابياً على تعظيم العوائد.

ثانياً: النموذج المقترح لاختيار محفظة الائتمان المثلى:

يرتكز النموذج على استخدام الأسالي ب الكمية لصياغة نموذج البرمجة الخطية الذي يعالج مشكلة متغيرات غير مؤكدة ولا توجد احتمالات لوقوعها.

ويتحدد هذا النموذج في ضوء العلاقة بين العائد والمخاطرة في توظيفات المحفظة، ويهدف إلى تكوين محفظة ائتمانية ذات عوائد ودرجات مخاطر مختلف، وبالإمكان توصيف النموذج على الشكل التالي:

المشكلة الأساسية:

كيف يمكن توزيع مبلغ مخصص للتوظيف بصورة مثالية بين عدد من التسهيلات المتاحة والممكنة.

هدف النموذج:

تتفق أهداف النموذج مع الأهداف المنطقية لنماذج اتخاذ القرارات، وتتمثل أهداف النموذج فيما يلي :

- تعظيم قيمة العائد في ضوء مستوى محدد من المخاطر.
- تخفيض المخاطر في ضوء مستوى معين من العائد.
- تعظيم قيمة العائد بعد طرح المخاطر منه (تعظيم الفرق بين العائد والمخاطرة).
- تحقيق نسبة كفاية رأس المال المثلى.
- اختيار المحفظة التي تحقق أعلى عائد وأقل مخاطرة .

الافتراضات الأساسية للنموذج:

يقوم النموذج على الفروض المنطقية الآتية:

1 - في ظل مخاطر الائتمان في محفظة الأصول المصرفية هناك درجة قليلة من التأكد من النتائج المتوقعة للبدائل بالنسبة لمتخذ القرار.

2 - تعتبر جميع التسهيلات الائتمانية المتاحة للتوظيف معروفة ومحددة.

3 - تعتبر فترة التوظيف اختيارية بالنسبة للمصرف، وطبقاً لذلك يمكن للمصرف توظيف أمواله في الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل.

4 - تستخدم العوائد المتحققة في الفترة السابقة كعوائد متوقعة للفترة القادمة دون وجود احتمالات لوقوعها.

تحدد طريقة الحل في تصوير المشكلة في شكل نموذ ج رياضي يعبّر عن المشكلة، وتتمثل مكونات مسألة البرمجة الخطية بما يلي:

- تعريف و تشكيل تابع الهدف Objective Function ونسعى لإيجاد أفضل وضع له (سواءً كان الهدف تعظيم أم تقليل)، والتعبير عنه رياضياً باستخدام المتغيرات.
- تحدد الكميات التي تحتاج إلى قيم مثلى وتعريفها كمتغيرات لتأخذ الرموز x1, x2, …, xn
- وضع المتراجحات والمعادلات التي تمثل مقيّدات المسألة (Constraints) والتي تشير إلى الموارد والكميات التي تحتاج إلى قيم مثلى، وتحديد تلك القيود في صورة متباينات وذلك بلستخدام المتغيرات.
- أضف إلى النموذج الرياضي وضع متراجحات شرط عدم السلبية وتعني أن متغيرات القرار لا يمكن إلا أن تكون قيماً موجبة بحيث يتماشى ذلك مع الواقع (لا يمكن أن تكون مثلاً مبالغ التسهيلات الائتمانية سالبة).

عندما تكون العلاقة بين المتغيرات في دالة الهدف و المتراجحات الشرطية خطية تسمى عندئذ المسألة مسألة برمجة خطية Linear Programming، أما إذا كانت العلاقة بين المتغيرات في دالة الهدف أو أحد المتراجحات الشرطية (شروط المسألة) غير خطية، تسمى عندئذ المسألة مسألة برمجة لا خطية Nonlinear Programming .

وعندما تتعلق المشكلة بالتكاليف فإن الهدف عادة يكون الوصول إلى الحد الأدنى، وإذا تعلق الأمر بالأرباح فإن الهدف يكون هو الوصول إلى الحد الأقصى.

وبالتالي فالمصرف عليه أن يأخذ بعين الاعتبار متغيرين أساسيين:

- المتغير الأساسي الأول: العائد المتوسط The Mean of Return
- المتغير الأساسي الثاني: المخاطرة أو تباين العوائد (أو الانحراف المعياري للعائد) variance or Standard Deviation of Return .

ويمثل هذان المتغيران الأساس الكمي للتعبير عن دالة الهدف في المصارف التجارية. فالعائد هو الزيادة الحقيقية لأي أصل خلال فترة زمنية محددة، حيث يستخدم القياس الكمي لحساب المنافع المتوقعة في صورة العائد أو متوسط العائد، أما الخطر فهو احتمال حدوث الخسار ة، أو إجمالي التغيرات في العائد لأصل ما خلال فترة من الزمن. لذلك يطلب من المصرف تنويع استخدامات أمواله عن طريق التوزيعات الاحتمالية بهدف اتخاذ القرار الذي يحقق زيادة العائد عند مستوى معين من المخاطرة.

وتقاس المخاطر في محفظتي القروض والتسليفات والاستثمارات المالية بـ:

- التشتت أو التباين في العوائد المحتملة، ويعتبر الانحراف المعياري الطريقة الإحصائية الأكثر شيوعاً كمؤشر لمخاطرة الأصل، وهو يقيس التشتت أو التبدد حول القيم المتوقعة للعوائد.
- بالإضافة لذلك توجد مخاطر مترتبة على عدم إمكانية تحصيل بعض القروض(عدم التسديد) عند تاريخ الاستحقاق، ويعني هذا أن يكون العائد مجزياً لكي يغطي المخاطر المترتبة على ذلك القرض أو الاستثمار، وبالتالي كلما كانت المخاطر المحتملة عالية كلما كان العائد أكبر وهذا ما يدعى بالمبادلة أو المقايضة بين المخاطرة والعائد Risk-Return Trade Off.

يمكن إدراك مزايا التنويع الصحيح للقروض المصرفية عند تطبيق نظرية المحفظة Portfolio Theory على محفظة أصول المصرف Assets Portfolio ، ويمكن الحصول على التباين في العائد كما يلي:[1]

$$\sigma^2(R_P) = \sum_{i=1, j=1}^{n} Wi Wj COV(r_i, r_j)$$

حيث: n عدد الأصول في المحفظة.

Wi Wj نسبة الأموال المخصصة للأصلين i j

Cov : تمثل التباين المشترك بين الأصلين i j .

ويمكن إعادة كتابة تباين المحفظة بالشكل التالي:

$$\sigma^2(R_P) = w_i w_j P_{ji} \sigma_j \sigma_i$$

حيث Pji تعبر عن معامل الارتباط بين معدلات العوائد على أصول محفظة التسهيلات الائتمانية.

من الاعتبارات المهمة الواجب مراعاتها عند تحديد المحفظة الائتمانية للمصرف، درجة مخاطر معدلات الفائدة التي يقبلها المصرف، وتحدد إدارة الائتمان درجة المخاطرة المتعلقة بمعدلات الفائدة التي تسمح بها، وعلى أن يكون هذا التحديد في ظل فترة الاستحقاق القصوى المطلوب السماح بها في المحفظة.[2]

وهناك الكثير من الخوارزميات والبرامج الحاسوبية لحل مثل هذا النوع من المسائل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، GAMS، LINDO، QM، DS for Windows ، وأيضاً solver في برنامج الـ Excel ، وقد تم اختيارنا على QM EXCEL لسهولة استخدامه وتوفره، وذلك بتطبيق

---

[1] د. الشعار، محمد نضال، 2005م " أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، تقديم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية AAOIFI، البحرين، ص247.

[2] د. العربيد، عصام، 2002، "الاستثمار في بورصات الأوراق المالية"، دار الرضا للنشر، دمشق، ص 180.

المسألة حاسوبياً باستخدام البرنامج المذكور على البيانات المالية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة 2004-2006.

ثالثاً: تطبيق النموذج المقترح لاختيار محفظة الائتمان المثلى في المصرف التجاري السوري:

يتبنى المصرف التجاري السوري أسلوباً قديماً في جمع الودائع ومن ثم استخدام جزء من هذه الأموال في عمليات الإقراض إلى القطاع العام أولاً الذي يحصل على النصيب الأكبر، ومن ثم إلى القطاع الخاص الذي يحصل على حصة صغيرة جداً مقارنة مع ما يحتاجه، دون أي إستراتيجية لجمع الودائع أو لتوظيفها أو لإداراتها، فكل ذلك يتم بشكل عفوي وبدائي، وتعود أسباب ذلك إلى الفائض الكبير للأموال التي لا تجد لها مجالاً للتوظيف، بالإضافة إلى البنية الهيكلية للودائع التي تبين أن معظم مبالغ الودائع هي ذات آجال قصيرة.

إن التركيز على عنصر السيولة دون الانتباه إلى تطبيق معايير إدارة الموجودات والمطاليب يحمل في طياته تكلفة عالية تتحملها المصارف. فالقروض إلى القطاع العام تتم من دون الالتزام بالمعايير المتبعة عند إجراء عمليات الاقتراض، ومع الزمن تراكمت الديون على القطاع العام وتحولت إلى ديون مشكوك فيها، علماً أنها مستحقة منذ فترة طويلة، وبالمقابل ما زالت هذه الديون المشكوك فيها تعتبر موجودات من الدرجة الممتازة لهذه المصارف ولا يتم اعتبارها ديونا معدومة.

إن هدف المصرف التجاري بالطبع اختيار محفظة التسهيلات المثلى التي تحقق أكبر عائد ممكن وفي الوقت نفسه أقل نسبة من المخاطرة برأس المال أي تحقيق هدفين متناقضين، وفي الغالب أن المحافظ الائتمانية وحتى الاستثمارية ذات العوائد الأكبر هي التي تحمل نسبة أكبر من المخاطرة.

وعليه سيتم صياغة المشكلة كمسألة برمجة خطية ثم تطوير نموذج يعطي حلولاً أفضل لتوزيع محفظة التسهيلات الائتمانية، بالاعتماد على البيانات المالية المتعلقة بتلك التسهيلات كنسبة العائد والتعثر لكل تسهيل ائتماني، بالإضافة إلى الشروط الواجب التقيّد بها كالحد الأقصى للعائد المطلوب، ونسبة كفاية رأس المال والحد الأقصى للديون المتعثرة المسموح بها وذلك خلال فترة الدراسة 2004-2006.

يظهر الجدول رقم / 19 / متوسط العائد (الفوائد والعمولات) لكل تسهيل ائتماني حسب الآجال والقطاعات الاقتصادية (قطاع عام، خاص ومشترك)، كما يظهر متوسط نسبة المخاطر الائتمانية لكل تسهيل والتي تساوي مقدار التباين (التشتت) variance في عوائد المحفظة والقروض والتسهيلات المتعثرة خلال السنوات الثلاث:

فالهدف هو جعل الفرق بين العائد والمخاطرة أعظم ما يمكن، وفق الشروط التالية:

- أن تكون نسبة العائد الصافي لمحفظة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي متوسط موجودات المصرف بمقدار 4% على الأقل.[1]
- أن لا تزيد الديون قيد التسوية والملاحقة القضائية عن 1 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (أي المخاطرة في عدم تحقيق العائد). [2]
- أن لا يقل رأس المال المصرف عن 8% من قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر.
- أن لا يتجاوز مجموع القروض بأنواعها 6 أمثال رأس المال.

[1] نسبة العائد الصافي (%) من الموجودات = (متوسط مجموع الفوائد والعمولات لثلاث سنوات- متوسط مجموع مصروف الفوائد لثلاث سنوات) / متوسط مجموع موجودات المصرف.

[2] نسبة الديون المعدومة(%) = (متوسط الديون قيد التسوية خلال ثلاث سنوات) / (متوسط مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة لثلاث سنوات)

الجدول / 19 / متوسط العائد والتسهيلات المتعثرة للتجاري السوري خلال 2004-2005-2006

نوع القرض			نسبة العائد (الفوائد والعمولات المقبوضة)				نسبة التسهيلات المتعثرة[1] (تباين العوائد + القروض المتعثرة)				الفرق بين العائد والمخاطرة
حسب النشاط	المدة	القطاعات	2004	2005	2006	متوسط	2004	2005	2006	متوسط	
محفظة السندات المحسومة	قصيرة الأجل	قطاع عام	0.00%	1.50%	1.50%	1.00%	0.01%	0.01%	0.01%	0.01%	0.99%
محفظة السندات المحسومة	قصيرة الأجل	قطاع خاص ومشترك	8.50%	9.50%	6.50%	8.17%	0.03%	0.04%	0.04%	0.04%	8.13%
محفظة السندات المحسومة	متوسطة الأجل	قطاع عام	3.50%	2.50%	4.00%	3.33%	0.02%	0.02%	0.02%	0.02%	3.32%
محفظة السندات المحسومة	متوسطة الأجل	قطاع خاص ومشترك	5.00%	8.00%	8.00%	7.00%	0.05%	0.05%	0.04%	0.05%	6.95%
محفظة السندات المحسومة	طويلة الأجل	قطاع عام	3.50%	4.00%	4.00%	3.83%	0.01%	0.01%	0.01%	0.01%	3.82%
محفظة السندات المحسومة	طويلة الأجل	قطاع خاص ومشترك	7.50%	6.50%	12.00%	8.67%	0.11%	0.11%	0.10%	0.10%	8.56%
الحسابات الجارية المدينة	قصيرة الأجل	قطاع عام	7.00%	7.00%	9.00%	7.67%	0.61%	0.61%	0.61%	0.61%	7.05%
الحسابات الجارية المدينة	قصيرة الأجل	قطاع خاص ومشترك	8.50%	8.50%	9.50%	8.83%	0.30%	0.45%	0.45%	0.40%	8.43%
الحسابات الجارية المدينة	متوسطة الأجل	قطاع عام	7.00%	4.00%	10.00%	7.00%	0.64%	0.53%	0.53%	0.57%	6.43%
الحسابات الجارية المدينة	متوسطة الأجل	قطاع خاص ومشترك	5.00%	10.00%	13.00%	9.33%	0.51%	0.61%	0.66%	0.60%	8.74%
الحسابات الجارية المدينة	طويلة الأجل	قطاع عام	3.50%	5.30%	14.50%	7.77%	0.95%	0.95%	0.95%	0.95%	6.82%
الحسابات الجارية المدينة	طويلة الأجل	قطاع خاص ومشترك	9.00%	9.00%	9.00%	9.00%	0.30%	0.45%	0.44%	0.40%	8.60%
القروض والسلف بضمانات عينية	قصيرة الأجل	قطاع عام	10.00%	9.00%	12.00%	10.33%	0.62%	0.62%	0.62%	0.62%	9.71%
القروض والسلف بضمانات عينية	قصيرة الأجل	قطاع خاص ومشترك	10.00%	8.00%	7.00%	8.33%	0.32%	0.47%	0.47%	0.42%	7.91%
القروض والسلف بضمانات عينية	متوسطة الأجل	قطاع عام	4.00%	10.00%	13.00%	9.00%	0.76%	0.65%	0.65%	0.69%	8.31%

[1] البيانات التفصيلية من الحسابات المالية للمصرف التجاري السوري (مديرية المحاسبة)، تم حساب التباين باستخدام برنامج EXCEL.

تتمة الجدول/19/

القروض والسلف بضمانات عينية	متوسطة الأجل	قطاع خاص ومشترك	10.00%	8.00%	13.00%	10.33%	0.41%	0.51%	0.56%	0.50%	9.84%
القروض والسلف بضمانات عينية	طويلة الأجل	قطاع عام	3.00%	4.00%	6.00%	4.33%	0.62%	0.62%	0.62%	0.62%	3.71%
القروض والسلف بضمانات عينية	طويلة الأجل	قطاع خاص ومشترك	6.00%	8.00%	11.00%	8.33%	0.36%	0.51%	0.50%	0.46%	7.87%
القروض والسلف بضمانات شخصية أو بدون	قصيرة الأجل	قطاع عام	7.00%	4.00%	8.50%	6.50%	0.70%	0.68%	0.63%	0.67%	5.83%
القروض والسلف بضمانات شخصية أو بدون	قصيرة الأجل	قطاع خاص ومشترك	9.50%	9.50%	9.50%	9.50%	0.30%	0.45%	0.40%	0.38%	9.12%
القروض والسلف بضمانات شخصية أو بدون	متوسطة الأجل	قطاع عام	5.00%	7.00%	7.00%	6.33%	0.56%	0.45%	0.67%	0.56%	5.77%
القروض والسلف بضمانات شخصية أو بدون	متوسطة الأجل	قطاع خاص ومشترك	8.00%	12.00%	9.50%	9.83%	0.39%	0.49%	0.70%	0.53%	9.31%
القروض والسلف بضمانات شخصية أو بدون	طويلة الأجل	قطاع عام	7.00%	6.50%	7.00%	6.83%	0.50%	0.65%	0.65%	0.60%	6.23%
القروض والسلف بضمانات شخصية أو بدون	طويلة الأجل	قطاع خاص ومشترك	11.00%	9.00%	11.00%	10.33%	0.23%	0.46%	0.46%	0.39%	9.95%
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	قصيرة الأجل	قطاع عام	6.60%	7.12%	8.98%	7.57%	0.35%	0.40%	0.41%	0.39%	7.18%
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	قصيرة الأجل	قطاع خاص ومشترك	6.88%	7.35%	9.29%	7.84%	0.37%	0.41%	0.43%	0.40%	7.44%
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	متوسطة الأجل	قطاع عام	6.81%	7.26%	9.41%	7.83%	0.38%	0.43%	0.45%	0.42%	7.41%
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	متوسطة الأجل	قطاع خاص ومشترك	6.95%	7.46%	9.63%	8.01%	0.40%	0.45%	0.47%	0.44%	7.58%
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	طويلة الأجل	قطاع عام	7.03%	7.44%	9.70%	8.06%	0.41%	0.47%	0.49%	0.46%	7.60%
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	طويلة الأجل	قطاع خاص ومشترك	7.18%	7.58%	9.94%	8.23%	0.43%	0.49%	0.51%	0.47%	7.76%
الاعتمادات المستندية لاستيراد			4.50%	5.00%	6.50%	5.33%	0.01%	0.01%	0.01%	0.01%	5.32%
الاعتمادات المستندية للتصدير			6.00%	5.50%	9.00%	6.83%	0.05%	0.05%	0.04%	0.04%	6.79%
الكفالات والقبولات			4.00%	5.50%	12.50%	7.33%	0.23%	0.23%	0.23%	0.23%	7.11%

يمكن وضع متغيرات القرار على الشكل التالي:

محفظة السندات المحسومة	قصيرة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{1,1}$
محفظة السندات المحسومة	قصيرة الأجل	قطاع عام	$X_{1,2}$
محفظة السندات المحسومة	متوسطة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{1,3}$
محفظة السندات المحسومة	متوسطة الأجل	قطاع عام	$X_{1,4}$
محفظة السندات المحسومة	طويلة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{1,5}$
محفظة السندات المحسومة	طويلة الأجل	قطاع عام	$X_{1,6}$
الحسابات الجارية المدينة	قصيرة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{2,1}$
الحسابات الجارية المدينة	قصيرة الأجل	قطاع عام	$X_{2,2}$
الحسابات الجارية المدينة	متوسطة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{2,3}$
الحسابات الجارية المدينة	متوسطة الأجل	قطاع عام	$X_{2,4}$
الحسابات الجارية المدينة	طويلة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{2,5}$
الحسابات الجارية المدينة	طويلة الأجل	قطاع عام	$X_{2,6}$
القروض والسلف بضمانات عينية	قصيرة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{3,1}$
القروض والسلف بضمانات عينية	قصيرة الأجل	قطاع عام	$X_{3,2}$
القروض والسلف بضمانات عينية	متوسطة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{3,3}$
القروض والسلف بضمانات عينية	متوسطة الأجل	قطاع عام	$X_{3,4}$
القروض والسلف بضمانات عينية	طويلة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{3,5}$
القروض والسلف بضمانات عينية	طويلة الأجل	قطاع عام	$X_{3,6}$
القروض والسلف بضمانات شخصية أو بدون	قصيرة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{4,1}$
القروض والسلف بضمانات شخصية أو بدون	قصيرة الأجل	قطاع عام	$X_{4,2}$
القروض والسلف بضمانات شخصية أو بدون	متوسطة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{4,3}$
القروض والسلف بضمانات شخصية أو بدون	متوسطة الأجل	قطاع عام	$X_{4,4}$
القروض والسلف بضمانات شخصية أو بدون	طويلة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{4,5}$
القروض والسلف بضمانات شخصية أو بدون	طويلة الأجل	قطاع عام	$X_{4,6}$
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	قصيرة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{5,1}$
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	قصيرة الأجل	قطاع عام	$X_{5,2}$
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	متوسطة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{5,3}$
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	متوسطة الأجل	قطاع عام	$X_{5,4}$
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	طويلة الأجل	قطاع خاص ومشترك	$X_{5,5}$
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	طويلة الأجل	قطاع عام	$X_{5,6}$
الاعتمادات المستندية لاستيراد			$X_{6,1}$
الاعتمادات المستندية للتصدير			$X_{6,2}$
الكفالات والقبولات			$X_{6,3}$

صياغة وحل نموذج المحفظة الائتمانية للمصرف التجاري باستخدام *برنامج* *EXCEL* QM:

بناء على ما سبق، بفرض إمكانية التوظيف بكمية موجبة وغير محدودة في أي نوع من التسهيلات الائتمانية، فإنه يمكن التعامل مع مثل هذه المشكلة و بناء نموذج البرمجة الخطية من خلال صياغة الشروط المفروضة على المسألة كالتالي:

a) **تابع الهدف** وهو جعل الفرق بين العائد والمخاطرة أعظم ما يمكن

دالة الهدف :

$$\sum_{i}^{n} K_i \; X_i - r_i X_i \max$$

حيث: k تدل على متوسط العائد للتسهيل الائتماني i خلال الفترة المدروسة.

x تدل على نوع التسهيل الائتماني i خلال الفترة المدروسة.

r تدل على وسطي الديون قيد التسوية والملاحقة القضائية i خلال الفترة المدروسة.

b) **شرط العائد:**

$$\frac{\sum_{i=1}^{n} K_i x_i}{\sum_{i=1}^{n} A_i} \geq 0.04$$

حيث A متوسط مجموع الموجودات للمصرف خلال 2004-2006.

القيد الأول:

$$0.01\,X_{1,1} + 0.08\,X_{1,2} + 0.03\,X_{1,3} + 0.07\,X_{1,4} + 0.04\,X_{1,5} + 0.09\,X_{1,6} + 0.08\,X_{2,1} + 0.09\,X_{2,2} + 0.07\,X_{2,3} + 0.09\,X_{2,4} + 0.08\,X_{2,5} + 0.09\,X_{2,6} + 0.10\,X_{3,1} + 0.08\,X_{3,2} + 0.09\,X_{3,3} + 0.10\,X_{3,4} + 0.04\,X_{3,5} + 0.08\,X_{3,6} + 0.07\,X_{4,1} + 0.10\,X_{4,2} + 0.06\,X_{4,3} + 0.10\,X_{4,4} + 0.07\,X_{4,5} + 0.10\,X_{4,6} + 0.08\,X_{5,1} + 0.08\,X_{5,2} + 0.08\,X_{5,3} + 0.08\,X_{5,4} + 0.08\,X_{5,5} + 0.08\,X_{5,6} + 0.05\,X_{6,1} + 0.07\,X_{6,2} + 0.07\,X_{6,3} \geq 76735$$

حيث: العائد المطلوب = متوسط الموجودات(1918363 مليون ل.س) × 4% = 76734

c) **شرط مخاطرة الديون:**

$$\frac{\sum_{i=1}^{n} r_i}{\sum_{i=1}^{n} X_i} \leq 0.01$$

القيد الثاني:

$$X_{5,1} + X_{5,2} + X_{5,3} + X_{5,4} + X_{5,5} + X_{5,6} \le 0.01\sum_{i=4}^{n=1} x_{1-4}$$

d) شرط الالتزام بنسبة كفاية رأس المال:

$$\sum_{i=1}^{n} 0.08 w_i \, x_i \le C$$

حيث تدل w_i على نسبة تثقيل المخاطرة (دون مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)

كما يمثل C رأس المكتتب به (70000) مليون. .

القيد الثالث:

$$0.08\,X_{1,1} + 0.08\,X_{1,2} + 0.08\,X_{1,3} + 0.08\,X_{1,4} + 0.08\,X_{1,5} + 0.08\,X_{1,6} + 0.08\,X_{2,1} + 0.08\,X_{2,2} + 0.08\,X_{2,3} + 0.08\,X_{2,4} + 0.08\,X_{2,5} + 0.08\,X_{2,6} + 0.08\,X_{3,1} + 0.08\,X_{3,2} + 0.08\,X_{3,3} + 0.08\,X_{3,4} + 0.08 \times X_{3,5} + 0.08\,X_{3,6} + 0.08\,X_{4,1} + 0.08\,X_{4,2} + 0.08\,X_{4,3} + 0.08\,X_{4,4} + 0.08\,X_{4,5} + 0.08\,X_{4,6} + 0.08\,X_{5,1} + 0.08\,X_{5,2} + 0.08\,X_{5,3} + 0.08\,X_{5,4} + 0.08\,X_{5,5} + 0.08\,X_{5,6} + 0.08\,X_{6,1} + 0.08\,X_{6,2} + 0.08\,X_{6,3} \le 70\,000$$

e) شرط الالتزام بنسبة القروض:

$$\frac{\sum_{i=1}^{n} X_i}{C} \le 6$$

حيث: تدل X_i على كمية القروض والسلف بأنواعها

$$0 \le x_i \le u_i \ , \ i = 3,1 \ldots, 4.6$$

تدل C على رأس المال (70000مليار) وبالتالي : C×6 = 420000

القيد الرابع:

$$\sum_{i=1}^{n} X_i \le 420000$$

القيد الخامس: قيد شرط عدم السلبية:

$$0 \le x_i \le u_i \ , \ i = 1, \ldots, n$$

ب استخدام الحاسب الآلي يمكن أن يحل هذا النموذج الرياضي للحصول على المحفظة الائتمانية المثلى التي تحقق اقل خطر ائتماني ممكن وأعلى عائد في ظل القيود المفروضة، كما هو موضح في الجدول/ 20 /.

ويمكن ايضاح الحلول الناتجة والمقترحة من البرنامج على الشكل التالي:

- يبين الجدول / 20/ بأن مجموع التسهيلات الائتمانية المستخدمة (959,907) مليون ل.س، وتشكل هذه القيمة ما نسبته 7% تقريباً من رأس المال المكتتب به(دون الأخذ بعين الاعتبار الأرباح المحتجزة والاحتياطيات).
- يقترح البرنامج النسب المثلى لتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب كل نوع (الجدول السابق) وتتباين قيم هذه بما يتوافق مع العائد والمخاطرة ونسبة كفاية رأس المال.
- بلغت النسبة المئوية للعائد المراد الوصول إليه 9% من التسهيلات الائتمانية أي بقيمة إجمالية (82,356) مليون ل.س.
- من المتوقع أن تكون قيمة الديون قيد التسوية والملاحقة القضائية (6,546) مليون أي بنسبة 0.68% من إجمالي التسهيلات.
- بلغت القيمة المتوقعة للقروض والسلف بضمانات عينية أو شخصية أو بدون قيمة (46,6667) مليون ل.س.
- كان إجمالي الفرق المتوقع بين العائد والمخاطرة كما يقترحه البرنامج (78,311) مليون ل.س.
- إجمالي رأس المال المكتتب به 70000 مليون ل.س.

الجدول / 20 / حلول المحفظة الائتمانية الناتجة عن البرنامج

القيم بملايين الليرات السورية

نوع التسهيل	القيمة	النسبة	نسبة العائد	نسبة المخاطرة	الفرق بين العائد والمخاطرة	نسبة كفاية رأس المال
$X_{1,1}$	0	0.0%	1.00%	0.01%	0.99%	8%
$X_{1,2}$	47,473	4.9%	8.17%	0.04%	8.13%	8%
$X_{1,3}$	493	0.1%	3.33%	0.02%	3.32%	8%
$X_{1,4}$	30,193	3.1%	7.00%	0.05%	6.95%	8%
$X_{1,5}$	4,541	0.5%	3.83%	0.01%	3.82%	8%
$X_{1,6}$	43,529	4.5%	8.67%	0.10%	8.56%	8%
$X_{2,1}$	33,894	3.5%	7.67%	0.61%	7.05%	8%
$X_{2,2}$	44,003	4.6%	8.83%	0.40%	8.43%	8%
$X_{2,3}$	28,606	3.0%	7.00%	0.57%	6.43%	8%
$X_{2,4}$	47,342	4.9%	9.33%	0.60%	8.74%	8%
$X_{2,5}$	33,620	3.5%	7.77%	0.95%	6.82%	8%
$X_{2,6}$	45,345	4.7%	9.00%	0.40%	8.60%	8%
$X_{3,1}$	122,027	12.7%	10.33%	0.62%	9.71%	8%
$X_{3,2}$	33,123	3.5%	8.33%	0.42%	7.91%	8%
$X_{3,3}$	37,749	3.9%	9.00%	0.69%	8.31%	8%
$X_{3,4}$	49,191	5.1%	10.33%	0.50%	9.84%	8%
$X_{3,5}$	0	0.0%	4.33%	0.62%	3.71%	8%
$X_{3,6}$	33,011	3.4%	8.33%	0.46%	7.87%	8%
$X_{4,1}$	17,463	1.8%	6.50%	0.67%	5.83%	8%
$X_{4,2}$	42,713	4.4%	9.50%	0.38%	9.12%	8%
$X_{4,3}$	16,475	1.7%	6.33%	0.56%	5.77%	8%
$X_{4,4}$	44,988	4.7%	9.83%	0.53%	9.31%	8%
$X_{4,5}$	20,398	2.1%	6.83%	0.60%	6.23%	8%
$X_{4,6}$	49,527	5.2%	10.33%	0.39%	9.95%	8%
$X_{5,1}$	0	0.0%	7.57%	0.39%	7.18%	8%
$X_{5,2}$	2,946	0.3%	7.84%	0.40%	7.44%	8%
$X_{5,3}$	0	0.0%	7.83%	0.42%	7.41%	8%
$X_{5,4}$	57	0.0%	8.01%	0.44%	7.58%	8%
$X_{5,5}$	0	0.0%	8.06%	0.46%	7.60%	8%
$X_{5,6}$	3,543	0.4%	8.23%	0.47%	7.76%	8%
$X_{6,1}$	29,697	3.1%	5.33%	0.01%	5.32%	8%
$X_{6,2}$	52,698	5.5%	6.83%	0.04%	6.79%	8%
$X_{6,3}$	45,260	4.7%	7.33%	0.23%	7.11%	8%
المجموع	**959,907**	**100.0%**				

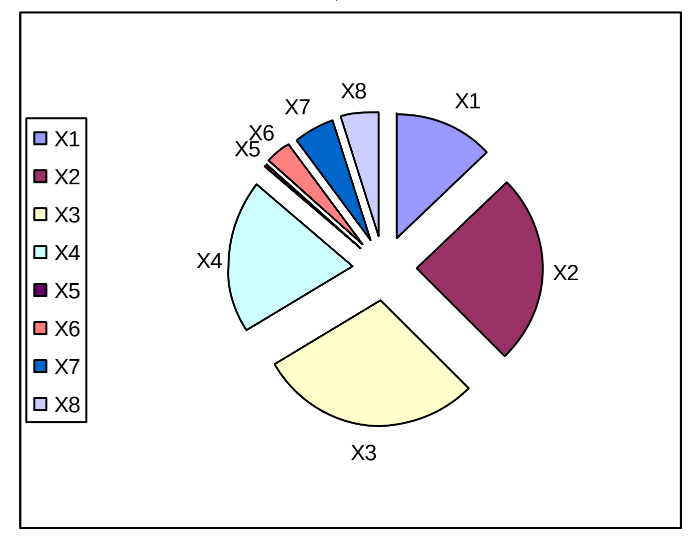
بما أن المخاطر تزداد كلما زاد حجم التوظيف، لأن المخاطر ترتبط بعلاقة طردية مع العائد، لذلك يلاحظ ارتفاع المخاطر نسبياً في المتغيرين X2 و X3 لأنها تقابل أعلى نسب لقيمة التسهيلات المطلوب التوظيف فيها في المحفظة المكونة من ثمانية أصول.

الجدول رقم /21/ والشكل رقم / 15/ يبينا متوسط القيم لكل أصل، وكذلك متوسط العوائد والمخاطر، وبذلك فإن مجموع نسب التوظيف تتراوح ضمن الواحد الصحيح، وتحقق بذلك شروط النموذج المقترح لاختيار المحفظة المثلى في المصرف التجاري السوري.

الجدول رقم / 21 / توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف التجاري السوري

نوع التسهيل	الرمز	القيمة	النسبة	نسبة العائد	نسبة المخاطرة	الفرق بين العائد والمخاطرة	نسبة كفاية رأس المال
محفظة السندات المحسومة	X1	126229	13.10%	5.33%	0.04%	5.30%	8.00%
الحسابات الجارية المدينة	X2	232810	24.20%	8.27%	0.59%	7.68%	8.00%
القروض والسلف بضمانات عينية	X3	275101	28.60%	8.44%	0.55%	7.89%	8.00%
القروض والسلف بضمان شخصية أو بدون	X4	191564	19.90%	8.22%	0.52%	7.70%	8.00%
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية	X5	6546	0.70%	7.92%	0.43%	7.50%	8.00%
الاعتمادات المستندية لاستيراد	X6	29697	3.10%	5.33%	0.01%	5.32%	8.00%
الاعتمادات المستندية للتصدير	X7	52698	5.50%	6.83%	0.04%	6.79%	8.00%
الكفالات والقبولات	X8	45260	4.70%	7.33%	0.23%	7.11%	8.00%
المجموع		959905	1				

الشكل رقم / 15 /



المبحث الثالث

مناقشة نتائج التحليل واختبار الفرضيات
Discussion and Hypotheses Testing

أفضت دراسة الوضع المالي للمصرف التجاري السوري من خلال تحليل بياناته للأعوام 2004-2005-2006م إلى الكشف عن تغيرات هامة في رأس ماله وتطور مخاطره الائتمانية، كما أظهرت الدراسة التطبيقية المقترحة لتنويع مخاطر الائتمان العديد من النتائج ، بناء عليه ستتم مناقشة البيانات الواردة في الدراسة التطبيقية ثم اختبار فرضيات الدراسة:

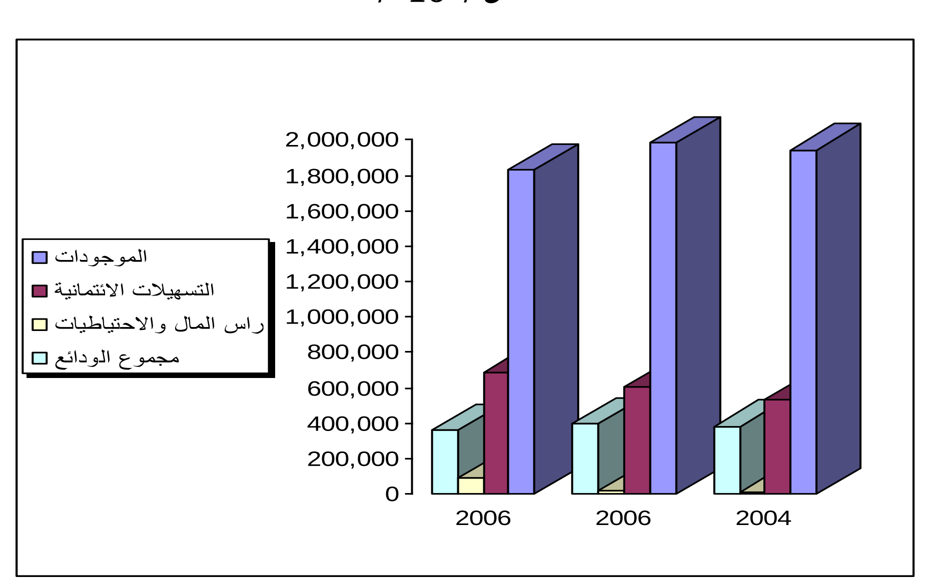
- **مؤشرات الأموال الخاصة وكفايتها:**

من خلال الجدول / 15 / نلاحظ أن نسبة الأموال الخاصة إلى الموجودات بلغت 0.68% في عام 2004، و 0.80 % في عام 2005م وهي نسب ضئيلة مقارنة بنسبة الودائع إلى الموجودات البالغة 20% مما يدل على نسبة اعتماد المصرف بتمويل موجوداته على الودائع والتي تفوق اعتماده على أمواله الخاصة.

من جانب آخر فقد انخفضت قيمة مؤشر الودائع إلى رأس المال الممتلك من/ 27 / مرة عام 2005 إلى /5/ مرة عام 2006 ،مما يعكس قدرة أفضل في مواجهة المسحوبات من الودائع في عام 2006 عما كان عليه في عام 2005، وبالتالي كفاءة أكبر لرأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر المتوقعة في الموجودات.

والمنحنى البياني / 15/ يوضح تطور كل من إجمالي الودائع وإجمالي القروض وإجمالي الموجودات والأموال الخاصة خلال ثلاث سنوات.

الشكل / 16 /



تماثلت تقريباً كفاءة رأس المال الممتلك (الأموال الخاصة) في مواجهة المخاطر المحتملة في الموجودات ذات المخاطر خلال السنتين 2004 و 2005 قيد التحليل لتشكل حوالي 3% نظراً لتقارب قيم رأس المال والموجودات الموزونة بالمخاطر خلال سنتي التحليل، وهذه النسبة تعتبر منخفضة جداً عند مقارنتها بالمقاييس العالمية، ويجب على المصرف رفعها لتصبح 8%، إما بزيادة رأس المال بنسبة 180% تقريباً ، وفي حال تعذّر ذلك فإن عليه العمل على تخفيض موجوداته المثقلة بالمخاطر بنسبة 60%. أو القيام بالتفاضل ما بين رأس ماله و موجوداته الخطرة (بالزيادة أو النقصان لكل منهما).

لكن وعلى الرغم من ارتفاع الموجودات ذات المخاطرة الائتمانية بنسبة 7.30% تقريباً في عام 2006، إلا أن كفاءة رأس المال الممتلك في قدرته على تغطية الخسائر المحتملة في الموجودات ذات المخاطر الائتمانية (باستثناء الأوراق المالية والاستثمارات قصيرة الأجل) قد تضاعفت في نفس العام لتصبح 15.80% ، حيث قام المصرف برفع رأس ماله بنسبة 455%، وتمت تغطية ذلك عن طريق فروقات تعديل أسعار الصرف. إن هذا التغير الملحوظ في هيكل الأموال الخاصة يمكّن المصرف من توظيف أمواله في مجالات ائتمانية أوسع ويكون قادراً على زيادة موجوداته المثقلة بالمخاطر بنسبة 95% والمحافظة على نسبة كفاية 8% منها، ولكن من جهة أخرى إن هذه الزيادة الدفترية في رأس المال قد تؤثر على سيولة المصرف في ازدياد سحوبات الودائع.

عموماً تعكس كافة المؤشرات المالية الخاصة بتقييم كفاءة رأس المال الممتلك في المصرف التجاري السوري بأنه كان الأداء عام 2006 أفضل مما كان عليه الأداء في عام 2005 ، كما يعني اهتمام الإدارة في تحسين مركزها المالي بزيادة مصادرها من الأموال الخاصة، مما ينعكس بشكل ايجابي على السياسات الائتمانية المستخدمة في هذا المجال.

وفي دراسة التركيب الهيكلي للموجودات شكلت الموجودات المربحة 80% خلال الأعوام الثلاث. كما أن 75% من الحسابات الجارية المدينة لا تتواءم مع المعايير المحاسبية والمصرفية إذ يقوم العميل بسحب مبلغ التسهيل على دفعة واحدة أو دفعتين، دون أن يتضمن ذلك حركات تسديد للمبلغ أو الفوائد، عدا عن ذلك هناك مخالفة لقرار مجلس النقد والتسليف رقم (395 / م ن / ب4) بخصوص التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات المسموح بها، كما هو منوه في المبحث السابق.

كنتيجة لذلك يمكن قبول فرضية البحث الأولى التي تنص على أنه يوجد علاقة بين مؤشرات رأس المال المصرفي ومؤشرات المخاطر الائتمانية.

وبناء على الدراسة النظرية ومعايير لجنة بازل يمكن أيضاً قبول الفرضية الثانية للبحث بحيث تتأثر السياسة الائتمانية للمصرف تبعاً لنسبة كفاية رأس المال لتصبح في حدود / 8% /من مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر الائتمانية.

- **تقييم النموذج المقترح:**

يرتبط نجاح المصرف في عمليات الائتمان لديه بوجود سياسة فعالة ومقنعة لمتابعة الائتمان، وهذا ما يفرض على إدارة الائتمان في المصرف استخدام معايير مالية ونوعية أو وصفية لتخفيض مخاطر الإفلاس وما سيترتب عليها من خسارة جسيمة يمكن أن تلحق بالمصرف المقرض.

ويمكننا إجراء مقارنة بين تشتت العوائد عن قيم التوظيفات الائتمانية لعام 2006م (المحفظة 1) ، مع تشتت العوائد عن القيم الجديدة المتوقعة لمتوسط التوظيفات الائتمانية للسنوات الثلاث والتي تم الحصول علها بتطبيق برنامج QM (المحفظة 2) ، وكما يبين لنا الجدول/ 21 / فقد تم حساب المخاطرة الكلية لكل نوع من أنواع التوظيفات الائتمانية عن طريق الانحراف المعياري أو القياس المطلق للمخاطرة (باستخدام دالة STDEV باستخدام EXCEL)، وذلك بعد تحديد معدل العائد الموزون (الوزن النسبي للأصل× نسبة العائد لديه) على أساس العائد المتوقع لكل نوع من أنواع التوظيفات داخل المحفظة الائتمانية.

إن الانحراف المعياري للمحفظة الائتمانية الأولى في عام 2006م أكبر من الانحراف المعياري للمحفظة الائتمانية الثانية، ويدل ذلك على مخاطر التوظيف (أو تباين العوائد) في المحفظة الأولى أكبر مقارنة مع مخاطر التوظيف في المحفظة الثانية. مما يدل على التوزيع الأمثل للمحفظة الثانية..

إذاً يمكن قبول فرضية البحث الخامسة القائلة بأن الاعتماد على نموذج لتنويع محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف التجاري السوري يؤدي إلى تحقيق المبادلة والانسجام بين العائد والمخاطرة.

الجدول / 22 /

جدول مقارن للانحرافات المعيارية للتسهيلات الائتمانية

نوع التسهيل	الانحراف المعياري للتسهيلات الائتمانية عام 2006				الانحراف المعياري للتسهيلات الائتمانية المتوقعة حسب برنامج QM			
	القيمة	الوزن النسبي	معدل العائد	معدل العائد الموزون	القيمة	النسبة	نسبة العائد	معدل العائد الموزون
$X_{1,1}$	82.98	0.019%	1.50%	0.00000	0	0.00%	1.00%	0.00000
$X_{1,2}$	392.90	0.088%	6.50%	0.00006	47,472.85	4.95%	8.17%	0.00404
$X_{1,3}$	8.17	0.002%	4.00%	0.00000	492.71	0.05%	3.33%	0.00002
$X_{1,4}$	204.31	0.046%	8.00%	0.00004	30,193.08	3.15%	7.00%	0.00220
$X_{1,5}$	62.86	0.014%	4.00%	0.00001	4,540.94	0.47%	3.83%	0.00018
$X_{1,6}$	631.78	0.142%	12.00%	0.00017	43,529.16	4.53%	8.67%	0.00393
$X_{2,1}$	11,666.04	2.622%	9.00%	0.00236	33,893.65	3.53%	7.67%	0.00271
$X_{2,2}$	9,332.83	2.098%	9.50%	0.00199	44,003.23	4.58%	8.83%	0.00405
$X_{2,3}$	16,332.46	3.671%	10.00%	0.00367	28,605.64	2.98%	7.00%	0.00209
$X_{2,4}$	17,110.19	3.846%	13.00%	0.00500	47,342.02	4.93%	9.33%	0.00460
$X_{2,5}$	15,554.72	3.497%	14.50%	0.00507	33,620.12	3.50%	7.77%	0.00272
$X_{2,6}$	7,777.36	1.748%	9.00%	0.00157	45,345.30	4.72%	9.00%	0.00425
$X_{3,1}$	4,083.00	0.918%	12.00%	0.00110	122,026.82	12.71%	10.33%	0.01314
$X_{3,2}$	4,899.60	1.101%	7.00%	0.00077	33,123.33	3.45%	8.33%	0.00288
$X_{3,3}$	12,249.00	2.753%	13.00%	0.00358	37,749.05	3.93%	9.00%	0.00354
$X_{3,4}$	14,698.80	3.304%	13.00%	0.00430	49,191.14	5.12%	10.33%	0.00530
$X_{3,5}$	26,131.20	5.874%	6.00%	0.00352	0.00	0.00%	4.33%	0.00000
$X_{3,6}$	19,598.40	4.406%	11.00%	0.00485	33,011.25	3.44%	8.33%	0.00287
$X_{4,1}$	1,750.00	0.393%	8.50%	0.00033	17,463.37	1.82%	6.50%	0.00118
$X_{4,2}$	2,100.00	0.472%	9.50%	0.00045	42,713.28	4.45%	9.50%	0.00423
$X_{4,3}$	5,250.00	1.180%	7.00%	0.00083	16,475.37	1.72%	6.33%	0.00109
$X_{4,4}$	6,300.00	1.416%	9.50%	0.00135	44,987.93	4.69%	9.83%	0.00461
$X_{4,5}$	11,200.00	2.518%	7.00%	0.00176	20,397.76	2.12%	6.83%	0.00145
$X_{4,6}$	8,400.00	1.888%	11.00%	0.00208	49,527.37	5.16%	10.33%	0.00533
$X_{5,1}$	33.55	0.008%	8.98%	0.00001	0	0.00%	7.57%	0.00000

0.00024	7.84%	0.31%	2,946.16	0.00001	9%	0.009%	40	$X_{5,2}$
0.00000	7.83%	0.00%	0	0.00002	9.41%	0.023%	100.65	$X_{5,3}$
0.00000	8.01%	0.01%	57.14	0.00003	9.63%	0.027%	120.78	$X_{5,4}$
0.00000	8.06%	0.00%	0	0.00005	9.70%	0.048%	214.72	$X_{5,5}$
0.00030	8.23%	0.37%	3,542.92	0.00004	9.94%	0.036%	161.04	$X_{5,6}$
0.00165	5.33%	3.09%	29,697.22	0.02252	6.50%	34.645%	154121	$X_{6,1}$
0.00375	6.83%	5.49%	52,697.80	0.00390	9.00%	4.333%	19277	$X_{6,2}$
0.00346	7.33%	4.72%	45,260.05	0.02107	12.50%	16.853%	74974	$X_{6,3}$
		100%	**959,906.65**			**100%**	**444,859.60**	**المجموع**
0.002616				**0.005191279**				**الانحراف المعياري**

النتائج والمقترحات

النتائج:

1) الاهتمام الملحوظ لمجلس النقد والتسليف بمعايير ومبادئ وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة، وخاصة ما يتعلق منها بالملاءة المصرفية وقياس كفاية رأس المال، بالإضافة إلى صدور العديد من القرارات التي تتعلق بإدارة المخاطرة الائتمانية وقياسها، لما لهذه القرارات من أهمية بالغة في ضبط ورقابة عمل المصارف العاملة في سورية، ومساهمتها في تخفيض المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف العاملة في سورية.

2) على الرغم من أهمية ودور تلك القرارات، ومحاولة إدارة مصرف سورية المركزي لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية، إلا أنها كانت صعبة وغير واضحة في بعض الأحيان، ويصعب على المصارف السورية ومن بينها المصرف التجاري السوري التقيّد بها بشكل كامل ودقيق، نظراً لكونها جاءت مطابقة للمعايير المطبقة في بعض البلدان العربية والتي يختلف واقعها الاقتصادي والمصرفي عن الواقع السوري، ومن جهة أخرى لعدم جاهزية المصارف العامة في سورية لمثل هذه التعليمات واستعدادها مالياً وفنياً وإدارياً.

3) بلغ إجمالي الأموال الخاصة المتمثلة برأس المال والاحتياطيات للمصرف التجاري السوري /87,451/ مليون ليرة سورية في نهاية عام 2006 أي ما نسبته 4% من إجمالي موجودات المصرف، كما تم بموجب المادة 2 من المرسوم رقم 35 لعام 2006 رفع رأس المال المصرف ليصبح سبعون مليار ليرة سورية بتاريخ 2006/12/31 بعد أن كان أربعة مليار ليرة سورية عام 2005

4) أدى تضاعف كفاءة الأموال الخاصة للمصرف التجاري السوري في استيعاب مخاطر الموجودات نتيجة زيادة رأس المال (على الرغم من أن هذه الزيادة دفترية) وهذا ما يمنح المصرف قدرة أوسع لتوظيف أمواله في عدّة مجالات ائتمانية.، وعطفاً على ما سبق يمكن القول بأن هناك علاقة بين رأس المال المصرف وحجم التسهيلات الائتمانية، وأن السياسة الائتمانية للمصارف تتغير فتصبح حرّة أو مقيدّة تبعاً لنسبة كفاية لرأس المال التي يجب أن تكون أكثر من 8%.

5) لدى تحليل مدى التزام إدارة التسليف في المصرف التجاري السوري بالعناصر الأساسي ة لمنح التسهيلات الائتمانية والتي ترتكز بشكل أساسي على مدى كفاية أموال المصرف الخاصة، تبين للباحث أن هناك ضعف في مستوى التزام المصرف بدراسة القروض قبل تقديمها، كما لا يوجد سياسة تسليفية واضحة، وهناك تجاوزات للسقوف الائتمانية (سواء في الحسابات الجارية أو القروض) وبالتالي مخالفة صريحة لتعليمات مجلس النقد والتسليف رقم 395 لعام 2008م.

6) يتم إعداد القوائم المالية للتجاري السوري وفقاً للنظام المحاسبي الموحد وبشكل غير متجانس مع المعايير المحاسبية الدولية، كما أن ضعف الإفصاح المحاسبي حول كفاية رأس المال، وعدم وجود سجلات محاسبية دقيقة للمخاطر الائتمانية للموجودات والمطلوبات والحسابات خارج الميزانية يؤدي إلى صعوبة في قياس كفاية رأس مال المصرف بشكل دقيق وفقاً للنماذج المعتمدة لذلك من قبل مصرف سورية المركزي، وهذا بطبيعة الحال يتطلب أساليب متطورة وخبرات واسعة قد لا تتوفر لدى المصرف حالياً.

7) أظهرت الدراسة العملية أن قيام المصرف بتنويع محفظته الائتمانية من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق المبادلة والانسجام بين العائد والمخاطرة من جهة، والالتزام بكفاية رأس المال من جهة أخرى. ويتضح ذلك من خلال استخدام الباحث للنموذج المقترح الذي يستند على استخدام البرمجة الخطية في إعطاء الحل الأمثل لمحفظة القروض، وكيف أن مخاطر التوظيف (أو الانحراف المعياري) في المحافظ الائتمانية للمصرف أكبر مقارنة مع مخاطر التوظيف (أو الانحراف المعياري) في المحافظ الائتمانية المقترحة.

المقترحات:

بناءً على نتائج الدراسة، يقترح الباحث مايلي:

1) ضرورة التقيّد بمبادئ ومقررات لجنة بازل ومعايير المحاسبة الدولية، بما يسهم في تفعيل عمل المصارف السورية ومواكبتها للتطورات العالمية.
2) زيادة رؤوس أموال المصارف السورية ب تعد يل المادة 6 من القانون 28 لسنة 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة، على أن يتم رفع رأسمال المصارف التقليدية من 30 مليون دولار إلى 100 مليون دولار (على الأقل) بما يتوافق مع مشروع القانون الذي يقضي بزيادة رؤوس أموال المصارف العاملة في سورية والذي لم يبصر النور حتى تاريخه.[1]
3) إن زيادة رأس مال المصرف التجاري السوري المستند إلى فروق القطع لا يشكل ضمانة حقيقية للوقاية من المخاطر، وعلى المصرف تفعيل إدارة مخاطر الائتمان وخلق سياسة تسليفية واضحة عملاً بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل، مما يسهم في تحقيق رأس المال الأمثل الذي لا تقل نسبة كفايته عن (8%).
4) الاهتمام بشكل أكبر بتصنيف مخاطر الديون، و الاستمرار في متابعة الديون المتعثرة وتكوين مؤونات بنسبة 100% للديون قيد التسوية و المشكوك بتحصيلها عملاً بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (94 /من/ب4) تاريخ 2004/12/29.
5) قيام المصرف التجاري السوري بالإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية، وضرورة اعتماد أساليب علمية وفنية جديدة تساعده على القيام بتحليلات دورية لأوضاعه المالية بشكل دقيق للتأكد من مدى التزامه بالمعايير والتعليمات المطلوبة منه فيما يخص قياس الملاءة والمخاطر الائتمانية.
6) الاهتمام بإدارة الموارد البشرية باعتبارها العنصر الرئيسي الفعال الذي يضمن التطبيق الأمثل لمعايير بازل..

[1] مصرف سورية المركزي، 2007/2/27، مشروع تعديل قانون المصارف العامة والخاصة.

قائمة المراجع

1 -المراجع بالعربية:

أ -الكتب:

- الحسيني، فلاح، و الدوري، مؤيد، 2003م، " إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، الطبعة (2)، مصر.
- الخطيب، سمير، 2005م، " قياس وإدارة المخاطرة بالبنوك"، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- الزبيدي، حمزة محمود ، 2002م ، " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- السيسي، صلاح الدين حسن، 2004م، " قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي، الاعتمادات المستندية، الضمانات المصرفي" دار الفكر العربي، القاهرة.
- الشاهد، محمد سمير،2001م، "الضوابط العامة للرقابة المصرفية أهميتها وأثرها" ، الإطار الرقابي الفعال لصيرفة القرن الحادي والعشرين، اتحاد المصارف العربية، مصارف الغد.
- الشعار، محمد نضال، 2005م " أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، تقديم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية AAOIFI ، البحرين.
- الشماع، خليل، 1990م، " مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال"، اتحاد المصارف العربية.
- الشماع، خليل، 2006م، " إدارة الموجودات والمطلوبات"، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية.
- الشماع، خليل، و عبد الله، خالد، 1990م، " التحليل المالي للمصارف"، اتحاد المصارف العربية.
- العربيد، عصام، 2002م، " الاستثمار في بورصات الأوراق المالية"، دار الرضا للنشر، دمشق.
- حشاد، نبيل، 2004م، " دليلك إلى اتفاق بازل 2، المضمون، الأهمية، الأبعاد"، ج1، بيروت.
- حماد، طارق عبد العال، 2003م، " التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك " ، الدار الجامعية، مصر.
- حماد، طارق عبد العال،2001م، " تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- حنفي، عبد الغفار، 2007م، " السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، في البنوك التجارية والإسلامية"، الدار الجامعية.

- عبد الحميد، عبد الطيف، 2000م، " البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عبد الخالق، جودة، 2004م، " إدارة الأزمات المالية والمصرفية وسبل التحوط منها"، منتدى القياديين، مصر، شرم الشيخ.
- عبدالله، خالد أمين، 2006م، " إطار إدارة المخاطرة الائتمانية"، ترجمة السلسلة البريطانية BPP Financial Publishing ، الأكاديمية العربية للملوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- كويل، برايان، 2000، " قياس المخاطرة الائتمانية"، قسم الترجمة، دار الفاروق، القاهرة.
- محمد علي، أحمد شعبان، 2006م ،" انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزي، الدار الجامعية.

ب -الرسائل الجامعية:

- حمزة، محمود، 2004م، "الاعتمادات المستندية والكفلات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- خطيب، منال، 2004م، "تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب.
- كعدان، حسان، 1997م، "الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية عن المصرف التجاري السوري" ، أطروحة دكتوراة، جامعة دمشق.
- مخلافي، عبد العزيز، 2004م، " تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد وفق المعايير الدولية، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف اليمنية"، جامعة بغداد.

ج -الدوريات والمجلات:

- الأمين،ماهر، و الدغيم،عبد العزيز، 2006م،"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3).
- الرضا، عقبة، و زيود، لطيف، 2006م، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (2).

- الرضا، عقبة، 2005م، "دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (2).
- الشماع، خليل، 2006م،" مقررات بازل 2 والتشريعات المصرفية" ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد (14)، العدد(1،3)، ينشر بترخيص:

Basel Committee on Banking Supervision, "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework" June, 2004, pp.48-69.)

- الشماع، خليل، 2006م،" مقررات بازل 2 والتشريعات المصرفية" مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، العدد3، ينشر بترخيص من:

R. Seethraman," Basel 2 and the Managing of Global Risk oF Banks" ARAB Banker, Volume x. No. Three + Four Winter/ Spring 2006), pp.45-46

- القدومي، عبد الرحيم ، و نظمي، إيهاب، 2008م، "تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية:دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الأردن"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(36).
- حشاد، نبيل، 2004م، "إدارة المخاطر المصرفية" ، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد30.
- د شلبي، ماجدة،2005م،" الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"، الدليل الالكتروني للقانون العربي، www.arablawinfo.com
- اتحاد المصارف العربية، 2006، العدد 306- أيار / مايو – ص41.
- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 2005م، " الائتمان المصرفي"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد (13)، العدد(3).

د - **القوانين والمراسيم والقرارات**:

- قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 .
- المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2006 الخاص بالمصرف التجاري.
- مصرف سورية المركزي ، مجلس النقد والتسليف ، التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات المسموح بها، الصادرة بالقرار رقم (395 / م ن / ب4) تاريخ 29 /5/ 2008م.

- مصرف سورية المركزي ، مجلس النقد والتسليف ، التعليمات الخاصة بتبويب محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصارف في سورية، الصادرة بالقرار رقم (388 / م ن / ب4) تاريخ 5 /5 / 2008م.
- مصرف سورية المركزي ، مجلس النقد والتسليف ، التعليمات الخاصة بكفاية رأس المال والملاءة المصرفية، الصادرة بالقرار رقم (253/م ن/ب4) الصادر بتاريخ 24/ 1 / 2008م.
- مصرف سورية المركزي ، مجلس النقد والتسليف ، التعليمات الخاصة بالحدود القصوى المسموح بها لتركزات المخاطر المصرفية، الصادرة بالقرار رقم (100 / م ن / ب4) بتاريخ 2 / 1 / 2005م.
- رئاسة مجلس الوزراء، مجلس النقد والتسليف ، التعليمات باعتماد المعايير المحاسبية الدولية لدى المصارف في سورية،الصادرة بالقرار رقم (64/م ن/ب 4) تاريخ 2004/6/27.

ه -التقارير والنشرات:

- التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري 2004-2005-2006م.
- التعليمات التنفيذية للمصرف التجاري السوري 2006م.
- مصرف سورية المركزي - النشرة الربعية 2006
- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد ، عام 2006
- صندوق النقد العربي، " الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية"، 2004م
- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، القاهرة، 2001 ص 43.
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، ، "الإطار المقترح الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال"، العدد الرابع ، القاهرة،2001.
- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية، "نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة" العدد الرابع، القاهرة، 2001.
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية "الرقابة على المخاطر المصرفية في إطار رؤية لجنة بازل" ، العدد(1) المجلد(12) 1998.

و -المؤتمرات والملتقيات والدورات:

- الرضي، أحمد، 2006م، "المبادئ الأساسية الجديدة للرقابة المصرفية الفعالة"، ورشة عمل، مصرف سورية المركزي، الفترة 16-2006/12/20م.

- الرضي، أحمد ، 2005م، " النظام الرقابي المصرفي في سورية متطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة " ورقة مقدّمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية ، دمشق 2 - 3 /7/ 2005.
- الشماع، خليل، 2006م، " تحليل وتقيم أداء المصرف (ورشة عمل)" ، معهد التدريب المالي والمصرفي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، دمشق، الفترة 12-23 /2006/11.
- الشماع، خليل، 2006م، " إدارة التحصيل والقروض المتعثرة"، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي،ج1، دمشق، الفترة 3-14 /2006/9.
- الشيخ حسن، ماهر، قياس ملاءة المصارف الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، المصرف المركزي الأردني.
- أبو عبيد، جمال، 2005م، "إدارة القروض المصرفية غير العاملة" ، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية، دمشق 2-3 تموز.
- رزق، عادل، 2007م ، " إدارة المخاطر الائتمانية" ، ملتقى الشراكة العربية بين القطاعين العام والخاص، ورشة عمل دمشق، الفترة 29/ 7/- 2/ 8 /2007.
- ضاهر، محمد، 2006م، " العمليات المصرفية في المصارف التقليدية"، المركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، دمشق 17-2006/6/28.
- طوقان، أمية، 2006م، " رؤية المصارف المركزية للإصلاح المالي والمصرفي" ، مؤتمر نحو قطاع مصرفي حديث رؤية وطموحات، دمشق 10-21 /2006/11.
- مؤتمر الإدارة الرشيدة للتحول من بازل1 إلى بازل2، تحت رعاية مصرف سورية المركزي، دمشق 12-13-/2007/11.

2 - المراجع بالانكليزية:

1- **Books:**

- Andrew Crockett,(2004), " Basel 2: General Remarks, op. cit.p5.
- Andrew Kimber, (2003),"Credit Risk", Contributor Securities Institute Staff, Published Elsevier.
- Arnaud "de" Servigny, (2004), Olivier Renault , "Measuring and Managing Credit Risk", Published McGraw-Hill Professional.
- Alexander Hener,(2005), "Credit Risk Management in the Automotive Industry: Structuring of Loan", Published DUV.
- Barry Render, Ralph M.Stair Jr. Michael E.Hanna,(2003)," Quantitative Analysis for Management" ,Person Education International, Eight Edition
- Baul Decamps, J .Charles Rochet, Benoit Roger," the Three Pillars of Basel 2: optimizing the Mix,op,cit.
- Charles Smithson,(2003), "Credit Portfolio Management", Published John Wiley and Sons.
- Charis Matten,(2000)," Managing Bank Capital Allocation and Performance Measurement", New York: John Willy& Sons Itd, 2nd .Ed.
- Dileep R. Mehta, Hung-Gay Fung,(2004), "International Bank Management", Published Blackwell Publishing
- Francesco Saita,(2007) "Value at Risk and Bank Capital Management", Published Elsevier-
- Hennie van Gruning, Sonja Brajovic Bratanovic,(2003)," Analyzing and Managing Banking Risk, A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk", the world bank, second edition.
- Hermalin, B .and Weisbach. M., (1998), Endogenously chosen board of directors and their monitoring of the CEO " The American Economic Review, Vol.88.

- J.B. Morgan,(1997), "Credit Metrics technical document" , New York, 2 April
- Mitali Kalita,(2004), " Credit Risk: so far so good", Business Credit,
- Morton Glantz,(2003), "Managing Bank Risk: An Introduction to Broad-Base Credit Engineering", Published Elsevier.
- Michael B(2002), "A Risk – factor model foundation for ratings", Based Bank Capital rules.
- Peter S., Rose, Sylvia C. Huging,(2006)," Bank Management &Financial Services", Mc Graw .hill International Edition, Sixth Edition, pp286-315
- Papahristodoulou C., (2002), "Optimal Portfolios using Linear Programming Models", Optimization Online Digest, October.
- Philippe Jorion, (2004), " Financial Risk Manager Handbook", Wiley Finance, Second Edition,
- Reto R. Gallati,(2003), "Risk Management and Capital Adequacy", Published McGraw-Hill Professional.
- Sandor Bernard Scheffer,(2004), "Management Control of Credit Risk in the Bank Lending Process", Published Twente University Press.
- Tom Marshall, (July,2002) " Portfolio Management Shores- up LoanBooks", Euromonet Instatuation Investor, Issue 399,pp.22-25.
- The empirical relationship between average asset correlation firm probability of default and assets size, Lopez 17 June 2002.

2-Researches and Articles :

- Dell’Ariccia, G.and R. Marquez (2004),"Information and Bank Credit Allocation." Journal of Financial Economics, 72,
- Dirk B., (2006), "The effect of credit risk transfer on financial Stability", Joint Research Centre, EU Commission, Ispra, Italy

- Eric Higgins & Joseph Mason,(2005), "Deriving Credit Portfolio Diversification Properties from Large Asset-backed Security Pools"
- Georges D., Tarek M. Harchaoui, (2003) " Banks' Capital, Securitization and credit risk: An Empirical Evidence for Canada, Journal of Banking and Finance, vol. 10 (4),
- Hermalin, B .and weisbach, M., 2006; A Framework for Assessing corporate governance reform; University of California working paper.
- Jose A. Lopez,(2000),"Evaluating Credit Risk Models", Economic Research Department Federal Reserve Bank of San Francisco
- Misa Tanaka., (2002), "How Do Bank Capital and Capital Adequacy Regulation Affect the Monetary Transmission Mechanisms?" Presented at Venice Summer Institute,
- Montgomery, H. (2005), "The effect of the Basel Accord on bank portfolios Japan", Journal of the Japanese and International Economies, vol. 19 (1),
- Patrick Van Roy, (2005),"The impact of the 1988 Basel Accord on banks' capital ratios and credit risk-taking: an international study", European Centre for Advanced Researchin Economics and Statistics (ECARES), Av. F.D. Roosevelt 50, CP 114
- Richard .J. Herring (2004), "the Subordinated Debt Alternative to Basel 2", Journal of Financial Stability no.1/
- Rime, B. (2001), "Capital requirements and bank behavior: Empirical evidence for Switzerland", Journal of Banking and Finance, vol. 25 (4),
- Seidenberg, M and Schuerman T., 2003, "The New Basel Capital Accord and questions for research" Federal Reserve Bank of New York, may.
- Shrieves, R.E., and D.Dahl,(1992), " The relationship between risk and capital in commercial banks" Journal of Banking and Finance 16

- Thilo Pausch & Peter Welzel.,(2002), "Credit Risk and the Role of Capital Adequacy Regulation", University of Augsburg, Journal of Banking and Finance,

3-Publishes:

- Basel Committee on Banking Supervision, July 2004, Implementation of Basel II: Practical Considerations, Bank of International Settlement.
- Basel Committee on Banking Supervision, 31/5/2001, The Internal-Rating Based Approach, Consultative Document, (BIS)
- Basel Committee on Banking Supervision (2004), Basel II: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: a Revised Framework. Basel, Switzerland: Bank for International Settlements, June.
- Basel Committee on bank supervision, 2005 "International Convergence of capital Measurement and capital standards. A Revised Framework", Bank for international settlements, November.
- Basel Committee on Banking Supervision, 31/5/2001 (BIS), The New Capital Accord, Consultative Document,
- Basel Committee on Banking Supervision, The New Capital Accord an explanatory note, January 2001 (BIS).
- Basel Committee on Banking Supervision, 5/11/2001 (BIS), Potential Modification to the Committee’s Proposals, Consultative Document,
- Basel Committee on Banking Supervision, Update draft of a “Simplest Standardized Approach, 4/10/2001 (BIS).
- Basel Committee on Banking Supervision, Results of the Second Quantitative Impact Study, 5/11/2001 (BIS).
- European Central Bank, "Credit Risk Transfer by EU Banks: Activities, Risks and Risk Management", Published Europe Central Bank, 2004

- International Accounting Standards 30 Disclosures In The Financial Statements Of Banks And Similar Financial Institutions (IFRS 7) 2004, Copyright International Accounting Standards Committee Foundation (IASCF).

4- The internet websites:

- Robert Bailey, 2005 Basel II and Development Countries: "Understanding the Implications",www.ise.ac.uk/collections.
- Christian E, Castro 2006 Incentives under a baby Basel II. PP.1-27. http://www.demo.uib.es
- KPMG, 2004 "Basel II: A worldwide Challenge for the Banking Business", www.us.kpmg.com/microsite.
- Dahhen, H. and Dionne, G.,(2002), " Book Review of Risk Management ", Working paper 02-03, Risk Management Chair (http://www.hec.ca/gestiondesrisques/02-03.pdf).
- Andrew Winton, (1999), "Don’t Put All Your Eggs in One Basket? Diversification and Specialization in Lending", University of Minnesota, www.ssrn.com
- www. Elsevier.com